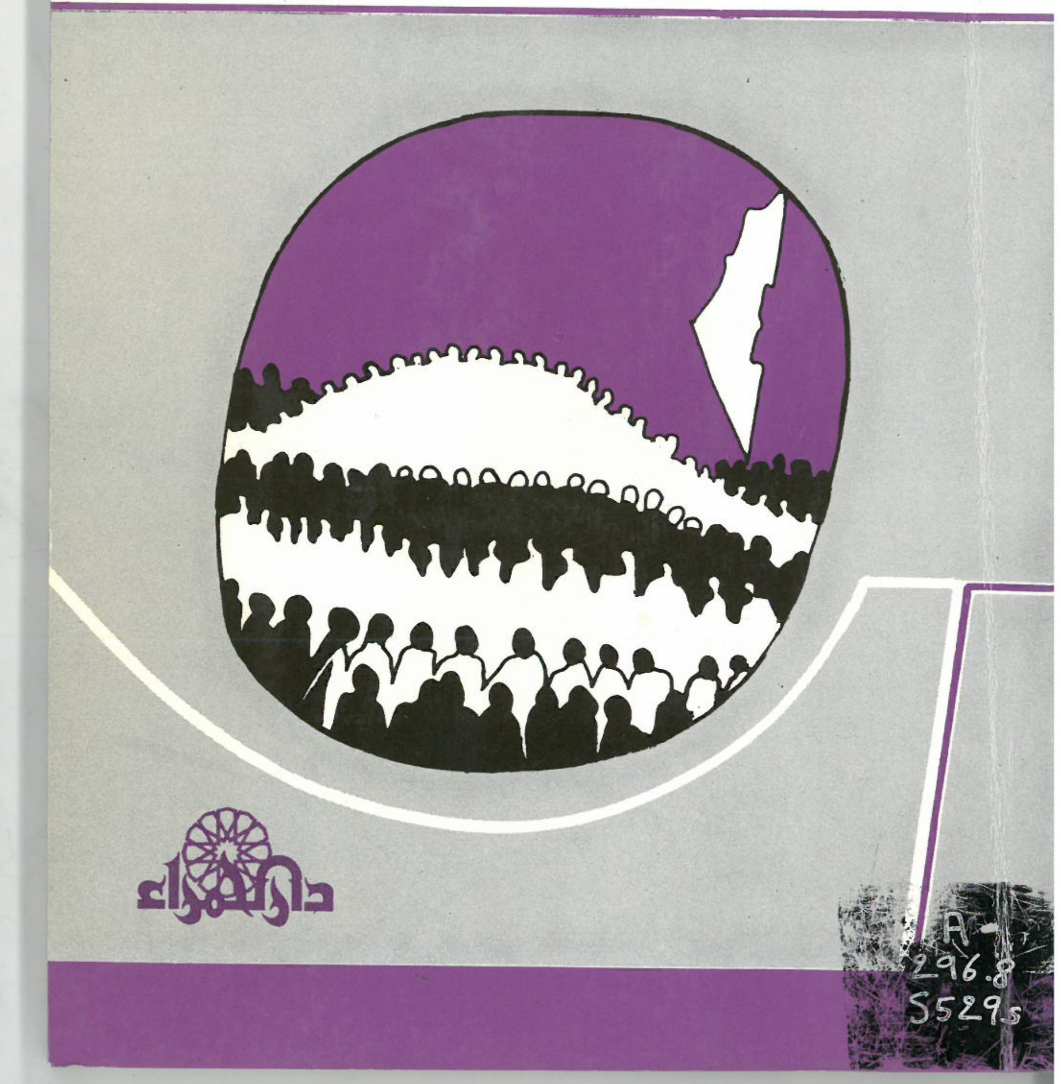
رفائيل شاپيرو

الصهيونية ورعاياها من اليهود الشرقيين



A
296.8
S529s

A
296.8
S529s

رفائيل شاپيرو

الصهيونية ورعاياها من اليهود الشرقيين

B.U.C. - LIBRARY
9 - MAY 1991
RECEIVED



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
بيروت ١٩٩١



رأس بيروت، شارع الكويت، بناية مكارم، الطابق الخامس، تلفون: ٨٠١٦٨٨

كلمة تقديم

يضم هذا الكتاب عن «الصهيونية» ورعاياها بين اليهود الشرقيين» مقالات ودراسات جرى اختيارها من العدد الخامس الذي أصدرته مجلّة «خمسين» الناطقة بلسان مجموعة «الاشتراكيين الثوريين للشرق الأوسط». وهي مجلة (**Khamsin**) ملتزمة بموقف نضالي لا يتوقف عند العرض والتحليل والتعبير، بل يتعدّى ذلك إلى المشاركة الفعليّة في النضال من أجل التحرّر الاجتماعي والوطني. ويصل إلى حدّ مشاركة القوى المناهضة للصهيونيّة داخل الكيان الصهيوني في كفاحها من أجل محاربة العنصريّة والاستغلال، دفاعاً عن حقوق الانسان ولا سيما حقه في تقرير المصير.

وبما ان موضوع هذا العدد من مجلّة «خمسين» جرى تخصيصه لليهود الشرقيين، فقد اخترنا عنوان الكتاب من دراسة رفائيل شاپيرو عن «الصهيونية ورعاياها الشرقيين»، حيث ينظر الكاتب إلى الصهيونيّة بوصفا حركة اشكنازيّة تدّعي التكلّم باسم جميع اليهود في العالم - ويبادر إلى تفنيد هذا الادّعاء ودحضه.

ويحاول هودر **Hoder** في المقالة الثانية التركيز على تحليل ظاهرة الفصام الجماعي بين اليهود الشرقيين في الكيان الصهيوني، مقتصراً على تقديم بعض الانطباعات عن غطرسة الاشكنازيين (الوظاوظ) وشعور الشرقيين بالغبن والحرمان.

أما مقالة افيشاي اهرليخ عن «الأزمة في الكيان الصهيوني: خطر الفاشية»، فإنها تتناول أيضاً ظاهرة تأييد اليهود الشرقيين لكتلة الليكود التي تزعمها مناحيم بيغن، فأوصلته أصوات الشرقيين المستائيت من حزب العمل، إلى مقاعد الحكم - لكي تصيبهم هذه التبدّلات والتحولات في المواقف بخيبة أمل مريرة، وتضعهم في مواجهة التمييز العنصري الاشكنازي.

BUC RECEIVED

والمقالة الرابعة والأخيرة تحاول إلقاء بعض الضوء على أوضاع اليهود المصريين وخلفياتهم التاريخيّة فنطرح السؤال التالي: لماذا تدنى عددهم وتدهورت أوضاعهم. ومما لا ريب فيه ان اليهود المصريين، كما اليهود العراقيين والسوريين والمغاربة واليمنيين - لم يعانوا في بلدانهم العربيّة الأصليّة جزءاً يسيراً مما يعانونه اليوم في الكيان الصهيوني.

والأمر متروك للقارىء الفطن لكي يدقّق ويقارن ويستخلص النتائج بمفرده.

بيروت، في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١

دار الحمراء

(*) **افيشاي ارليخ**: استاذ جامعي يقوم حالياً بتدريس العلوم الاجتماعية السياسيّة في جامعة تل أبيب.

اليهود الشرقيون في مهبّ التناقضات الجدليّة للصهيونيّة

كلمة تمهيد

تحاول هذه المقالة وصف العلاقة السائدة بين الصهيونيّة واليهود الشرقيين في فلسطين المحتلّة، وذلك بالنظر إليها من عدّة وجوه. ويهدف الكاتب إلى مناقشة تلك التناقضات العقائديّة التي شكّلت وتشكّل مفهوم الصهيونية وتصوّرها لرعاياها من اليهود الشرقيين. كما ينطلق شاپيرو في معالجته لموضوع العلاقة بين الحركة الصهيونيّة واليهود الشرقيين من نقطة استدراكيّة تعتبر منشأ الدعوة الصهيونيّة في أوساط اليهود الاشكنازيين (السكناج) المتواجدين في أوروبا الشرقيّة والوسطى، على سبيل الحصر.

***

١

الصهيونيّة حركة اشكنازية

تدّعي الصهيونية بأنها حركة تتكلّم باسم جميع اليهود، غير انها في الواقع حركة انبثقت عن تجمّعات الاشكنازيين (يهود أوروبا الشرقيّة والوسطى)، ولم تشمل بتاتاً أي جزء آخر من العالم اليهودي، بالطبع، كان لدى معظم التجمّعات اليهودية تطّلع ديني نحو صهيون كرمز للمسيحا المخلص، وزيارة الحج الديني، إلى الأماكن المقدسة. ولكن هذا الأمر يجب ألاّ يضلّل أحداً بأن يطابق بين تلك الرمزية الروحية وحركة اليهود الاشكنازيين السياسية: الصهيونية.

فَرَض الأوروبيون المُعادون للسامية على يهود أوروبا تغيرات جذرية متتالية في قاعدة وجودهم عن طريق الهجرة بشكل رئيسي، وأحياناً أخرى وعند الإمكان، عن طريق الدمج والانصهار والامتصاص. ولقد ولّدت ظاهرة اللاّسامية الحديثة بالاضافة إلى هاتين العمليتين التلقائيتين - ردّتي فعل يهوديتين منظمتين: **احداهما**، «الجمعية اليهودية» (البوند = Bund) وهي جزء من حركة ديمقراطية اجتماعية ثورية، ناضلت من أجل استقلال يهود أوروبا الوسطى على أساس لغتهم وحضارتهم القائمة، ضمن إطار أوروبا اشتراكية مستقبلية. **والثانية**، هي الحركة الصهيونية التي تبلورت تحت تأثير التوجه العام نحو تقرير المصير، قادتها البورجوازية الوطنية في أوروبا الوسطى والغربية، ولهذا اعتبر الصهيونيون حركتهم تجسيداً كاملاً لحق اليهود في تقرير مصيرهم السياسي.

ينطبق مفهوم تقرير المصير على أوضاع أو حالات تكافح في ظلها مجموعة ما لتحقيق بنية سياسية مستقلة تمكنها من التعبير بحرية عن شخصيتها القائمة (الحقيقية، الفعلية). يشمل هذا التعريف (الذي قصد ان يكونا عاماً (واسعاً)) كل الأشكال الشرعية والمريبة للفكر الانفصالي على أسس وطنية، لغوية، دينية أو عنصرية. ولكن ليس للصهيونية مكان حتى ضمن هذا الاطار الفضفاض (بالرغم من ان الجمعية اليهودية لها). فقد استهدفت الصهيونية اعادة تشكيل الحقيقة اليهودية كلياً وجذرياً لا ان تعبر عنها، وهو النقيض التام لمفهوم «حق تقرير المصير». انه شكل من تعريف الذات (وتحديد الهوية) المتعالي: في الصهيونية استبدلت عناصر الحركة الحقيقية لتقرير المصير بحقائق بدائية عن السَلَف كما وردت في النصوص الدينية. (ان افتتان الصهيونيين بالحفريات التاريخية أمر معروف جداً).

كان لدى الصهيونيين الاشكناز دائماً ازدراء عميق لأصولهم الأوروبية كما كانوا يحتقرون عقلية «الشتات» ويسخرون منها.

ابتغى طليعيو الحركة الصهيونية، خاصة قبل التسوية التي حثّ عليها برل كاتزنلسون في العام ١٩٣٠، ان يحوّلوا طبيعة الجماعات اليهودية جذرياً: إلحاد مطلق، إحلال اللغة العبرية محل البيدية، الحرفة بدلاً من التجارة والمهن الحرة.

وكنقيض لهذا النكران الذاتي، كانت أسس إعادة بناء الذات الصهيونية، موجودة إلى حد كبير في روح الحركات الوطنية في أوروبا الوسطى والبلقان حيث كان التنافس التاريخي على المطالبة بالأرض في ذروته عملياً بين أي دولتين متجاورتين. ومع ذلك، بينما كانت هذه الادعاءات الوحدوية التحررية التاريخية السخيفة ثانوية بالنسبة للمطالب الحقيقية لهذه الحركات الوطنية، فإن مطلب الصهيونيين التناريخي كان الجوهر الأساسي للمشروع الصهيوني بأكمله.

نتج عن هذا التناقض الأساسي بين مطلب تقرير المصير ونكران ذاتي على أرض الواقع، اعادة تعريف للذات على أساس سلالي، الأمر الذي ألقى بظلاله على كل جوانب الوجود الصهيوني. . وكان مضمونه الأول كما يلي: إذا كانت أسس تقرير مصيرك ليست ذاتك القائمة بل «ذات سلالية أخرى»، فإنك ساعتئذٍ تقرر أيضاً مصير جميع الناس الذين تربطهم مثلك علاقة بتلك الكينونة البدائية، وحتى ولو كانوا غرباء تماماً عنك.

بالتحديد، ولأن الصهيونيين اعتمدوا نَسَبهم المشترك المزعوم لكي يعرّفوا أنفسهم كأمة، كان عليهم بالتالي ضم جميع المتحدرين من نفس السلالة إليهم. لم يعن هذا بالتأكيد انهم تهافتوا لدعوة ممثلين عن الجماعات اليهودية الشرقية كي تشارك بمؤتمراتهم المتلاحقة ـ وذلك لسبب واضح وهو قلة الروابط المشتركة بينهم. ولكن الفكرة كانت قائمة. وعندما دعت الحاجة، لم يفكر الصهيونيون بضمّ الفلسطيني إلى مشروعهم الوطني، بل اختاروا استغلال جماعات يهودية أخرى، (مثل يهود الكوشين ويهود من جبال أطلس المغربية) كان غريباً عنهم أكثر من الفلسطينيين.

المتوجب فهمه ان الدين قد لعب فقط دوراً غير مباشر في تعريف «الأمة اليهودية». التعريف الديني لليهودي هو في الواقع اثني: اليهودي هو أي شخص ـ ولو كان ملحداً ـ مولود من أمّ يهودية، أو أي شخص اعتنق الديانة اليهودية رسمياً. إن عدد المعتنقين لليهودية ضئيل جداً، ولهذا استخدم الدين من قبل الصهيونيين الملحدين كمقياس ممتاز لما كان يعنيهم فعلاً: التحدر من سلالة الجدود. (كانت هناك ردّة فعل صهيونية عنيفة على كتاب حديث العهد وضعه آرثور كوستلر[١] عن «امبراطورية الخزر وميراثها: القبيلة الثالثة عشر»، وصدر في لندن عام ١٩٧٦) أكّد فيه ان ملايين من اليهود الأوروبيين يتحدرون من معتنقي اليهودية الكثر

من بلاد وشعب الخزر الذي كان يسكن روسيا الجنوبية في القرون الوسطى).

نستخلص ان اسرائيل محكومة من قبل اليهود الغربيين أو الاشكنازيين، وسبب هذا يعود بشكل أساسي لكون الدولة الصهيونية هي من خلق الحركة الصهيونية، وبالتالي مشروع اشكنازي صافٍ. أدركت الأكثرية الساحقة من اليهود الشرقيين في اسرائيل هذه الحقيقة الآن وفي مقابلة حديثة اجراها مراسل شبكة تلفزيون أجنبي، صرّحت امرأة شرقية بلهجة واقعية جداً: «طبعاً هم يعاملوننا كمواطنين من درجة ثانية! على كل حال انها دولتهم»

تجدر الاشارة إلى ان اليهود، من غير الاشكناز الذين تواجدوا على أطراف (حدود) العالم الاشكنازي، في اليونان والصرب، وبلغاريا، لعبوا دوراً ما في الحركة الصهيونية. منهم، على سبيل المثال، داڤيد اليعازار، رئيس الأركان في حرب ١٩٧٣، المتحدّر من ساناراديا في بلاد الصِّرب. غير ان أباه لم يكن صهيونياً. ورفض ان يترك يوغوسلافيا.

٢

خرافة الوحدة اليهودية

تجسّد الدولة اليهودية مفهوم «الوحدة اليهودية الوطنية» التي وبالرغم من كونها زائفة، فإنها إدعاء ضروري للحركة الصهيونية، وعلى عكس الاعتقاد السائد، فإن مجموعتي الاشكناز والسفارديم ليستا الوحيدتين في اسرائيل. ومع ان هاتين المجموعتين الكبيرتين يمكن ان تقسما إلى مجموعات أصغر، فإن الأهم من ذلك انهما فقط اثنتان من قائمة طويلة من المجموعات. فمن وجهة نظر دينية، يوجد خمسة مجموعات رئيسية تنتمي لخمسة طقوس دينية مختلفة ـ الالمان (إشكناز)، الأسبان (سافارد)، الايطاليون (رومان). العراقيون (بابليون)، واليمنيون. لكل من الاثنتين الأول من هذه المجموعات لغتها الخاصة: الييْدية (لهجة المانية تعود للراين الأوسط)، اللادينو (لهجة اسبانية من القرون الوسطى). بالاضافة، هناك مجموعات تقع خارج هذه المجموعات الأساسية، من بينها تجمعات كبيرة: المغربية (وتتكلم العربية أو لغة البربر)، الكردية (وتتكلم الآرامية)، والفارسية (تتكلم لهجة فارسية تعود إلى القرون الوسطى وليس الفارسية الحديثة) ويهود كونشين في جنوبي الهند.

إن التماسك اللغوي لمجتمع ما، هو عادة واحد بين خصائص عدة، نمت تحت تأثير حضارة البيئة، ولكن ليس بالضرورة بانسجام تام معها: الموسيقى الشعبية، الرقص، الفنون التشكيلية، الخرافات الشعبية، الفكاهة، الأزياء الشعبية، فن الطهي، نمط الحياة العائلية .. وغيرها.

بالاضافة إلى هذه الفوارق الحضارية، فإن الفوارق الاثنية المادية أو الطبيعية بين مختلف المجموعات تثير الانتباه، أيضاً. فلقد تأثرت كل مجموعة بفترات التزاوج المشترك مع محيطها. غير ان بعض المجموعات هي بالأرجح نتاج مباشر لعملية تحول منظمة إلى الدين اليهودي: الدلائل التاريخية حاسمة تماماً في واقع كل من: اليمنيون (حيث نشأت مملكة يهودية في اليمن في القرن الرابع)، اليهود الفلاشا الاثيوبيون (ويُعتقد انهم تحولوا عن الأمهرية). وكذلك يهود كونشين: لا شيء يميز هؤلاء اثنياً عن مواطنيهم الذين حافظوا على دياناتهم القديمة.

ولقد أدت الفروقات الكبيرة بين الجماعات اليهودية المختلفة إلى تنافر متبادل فيما بينهم حالما استقروا في اسرائيل، وفاقم هذا التنافر الروح القبلية القوية داخل كل جماعة. ولما كان اليهود قد تعرضوا للتفرقة في كل بلد استضافهم فقد نمت لديهم مشاعر قوية بالقربى ممن هم من نوعهم، وخوف وريبة من الاغراب. وكانت هذه القرابة، في كثير من الأحيان، قوية البنية والتنظيم، ففي مناطق مثل ايران ومخلفات الامبراطورية العثمانية، حيث تعايش عدد كبير من الجنسيات تحت سيطرة حكومة استبدادية، كان التنظيم القبلي وفروعه (الحمولة) هو النمط الأساسي للتنظيم الاجتماعي.

بشكل عام (أو بآخر)، كلما كانت الفوارق الحضارية والاثنية كبيرة من مجموعتين يهوديتين، كلما كانت العداوة المتبادلة بينهما داخل اسرائيل أشد وضوحاً. وقد وقعت مصادمات عنيفة في العام ١٩٥٠ بين جماعات شرقية مختلفة، **عندما دُعِيوا إلى حوار بعضهم البعض**. وكانت هذه مفاجأة كبرى للإشكنازيين، الذين كانوا **يحملون** كل اليهود غير الاشكنازيين تحت تسمية السفارديم (إذ ان مجموعة السفارديم كانت الوحيدة المعروفة لديهم من أوروبا). وعلى أثر أعمال الشغب المتكررة، وُضِعت المجموعات المختلفة كل على حدة، في وحدات جغرافية متجانسة اثنياً (مستعمرات ريفية أو ضواحٍ مدينية)

وأصبحت الشعارات التي كانت تُلوِّح دائماً «بانصهار الأعراق» و«انبثاق وطن» مجرد أوهام.

بالطبع كان العداء الألدّ موجود بين الاشكنازيين من جهة وكل المتبقين من جهة أخرى. كان الاشكنازيون هم النصف المهيمن عقائدياً ـ واقتصادياً ـ بين الشعب اليهودي، وقد سيطر على النصف الآخر بنفس أبوي ممزوج بالاحتقار. غالباً ما كان الاشكنازيون يدعون السفارديم «بالسود» أو «الفرنك» وهو اسم تحقير للسفاراد. وكان السفاراد بالمقابل يدعونهم «وظوظ» (كلمة ييْدية تعني «ماذا»). وكانت تقع بينهم مناوشات عدائية عنيفة غالباً ما كانت تقتصر على حالات فردية مثل هجوم على مسؤول اشكنازي في مكتبه، أو على مراقب عمال اشكنازي في أحد المحلات، إذ ان الفصل الجغرافي بين الاشكنازيين والشرقيين كان عادة يكفي لمنع وقوع اعمال عدائية. غير ان الاستثناءات القليلة معبرة جداً. وعلى سبيل المثال، لقد أخلَّ اليهود المغاربة، الذين كانوا يقطنون مناطقعربية سابقاًمن **وادي الصليب** في حيفا، بالأمن سنة ١٩٥٩ وذلك في الجزء الاشكنازي في المدينة نفسها.

كانت الدولة اليهودية خلال عقد الخمسينات تبدو عبارة عن دولة جاليات حضارية واثنية متميّزة. منذ ذلك الوقت بدأت الجاليات المنظمة والمتماسكة تتفكك تحت تأثير الوقائع الاجتماعية ـ الاقتصادية الجديدة، ولقد تحول الشعب اليهودي تدريجياً نحو انقسام واضح: إشكنازيون مقابل شرقيين. ولقد ساعد الوضع السابق على خلق جو من العداوة الاثنية ومستويات من العزل والتمييز الذي طبع المجتمع الاسرائيلي حتى الوقت الحاضر.

٣

التناقض الطبقي الأساسي

كان الصهيونيون الأوائل قلقين فعلاً بشأن تناقض رئيسي واحد ـ ذلك القائم بين التركيب الطبقي لليهود الذين ينتمون بمعظمهم للطبقة الوسطى من جهة، وحاجة الصهيونية، كأي «مشروع قومي» لطبقة عاملة تكون بتصرفها من جهة أخرى.

تركز اليهود، لأسباب تاريخية / اقتصادية معقدة، في مهن غير منتجة[٢]. في أواخر القرن التاسع عشر خضع قسم من يهود أوروبا الشرقية، وبالأخص جنوبي روسيا وبولونيا، لعملية تحوّل جذرية إلى البروليتاريا بينما استقرت مجموعة أخرى في الزراعة[٣]. ولكن هذا القسم كان لا يزال صغيراً نسبياً (بالأخص في المراكز الصهيونية في شرقي بولونيا، ليتوانيا، غاليسيا والصرب) ومنح دعمه السياسي لحركة «البوند» المناهضة للحركة الصهيونية.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان شكل من «الصهيونية الخيرية» (التي سبقت الصهيونية السياسية) قد أقام قواعده على التركيب الطبقي المشار إليه. في هذا الوقت بدأت المجموعات اليهودية الصغيرة والثرية في أوروبا الغربية، تقلق بشأن سيل المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية، فأطلق البارون الفرنسي بنيامين أدمون دي روتشيلد («المحسن») مشروعه لتحويل هذا السيل باتجاه فلسطين، في محاولة لتوطين يهود أوروبا الشرقية في أراضٍ اشتراها هو بنفسه، وحيث كان على هؤلاء اليهود ان يصبحوا مزارعين يوظفون عمالاً زراعيين محليين كما كانت عليه الحال، إلى حد ما في المستعمرات

الفرنسية في الجزائر. إلّا ان هذا المشروع فشل: عقائدياً لأن مضمونه القومي (جاذبيته الوطنية) كان ضعيفاً وعلى المستوى الفردي، كان اليهودي الأوروبي الشرقي يرى ان الهجرة إلى العالم الجديد أو إلى أوروبا الغربية، أكثر منطقية وأكثر وعداً بكثير من الهجرة إلى الامبراطورية العثمانية.

وبينما مدح مناضلو الصهيونية الأُول، مشروع روتشيلد لكونه ممهداً «للعودة اليهودية إلى الأرض الموعودة»، فإنهم انتقدوا قصوره كمشروع قومي. وظهرت ردة فعلهم على التناقض الطبقي المذكور أعلاه، برفضهم هويتهم كيهود أوروبيين وسعيهم إلى تحويل انفسهم إلى عمال يدويين. وكعنصر رئيسي في مسعاهم محاولتهم عكس اتجاه وإعاده بناء هيكلية الوجود اليهودي بكاملها. لقد عرَّف عقائديو «الصهيونية اليسارية» الأول هدفهم الأساسي على انه: «قلب الهرم الاجتماعي»: كان اليهود متجمعين (متمركزين) على نحو شاذ في الطبقة العليا وغير المنتجة من التشكيل الاجتماعي، وكانت مهمة الصهيونية خلق حالة طبيعية لهؤلاء اليهود بأكثرية من العمال اليدويين.

تبعاً لهذا، نظَّم الشباب اليهودي المهاجر نفسه بفرق (كتائب) اهتمت بالاستيطان الجماعي المبكر (في الجليل الشرقي وساحل يهودا). وكذلك كعمالة مأجورة لدى المزارعين اليهود في المستوطنات القديمة. بالطبع، لم يكن المهم انشاء مستوطنات جديدة فقط بل دمج المستعمرات اليهودية القائمة في المشروع الصهيوني أيضاً.

لقد تمسرحت تلك الحركة شفوياً إلى حد بعيد. إذ تمّ دمج شكل من الماركسية الزائفة مع الصوفية التولستوية الرومانسية من أجل خلق «دين العمل» الذي وضعه أ. د. غوردون. ويرفع هذا الدين، العمل اليدوي إلى مصاف المثالية، خصوصاً في الزراعة على انه التطهير

الأقصى للانسان، واعتبر الشباب المثاليون، خاصة الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، أنفسهم شهداء الدين الجديد.

ولكن قلّة من هؤلاء استطاعت تحمّل قساوة العمل والطقس، ومن الموجة الأولى من الرواد في مطلع القرن (موجة الهجرة الثانية) The 2nd Aliyah ، عاد ٩٠٪ إلى أوروبا. أما الذين عملوا لدى أرباب عمل يهود فلم يستطيعوا منافسة العمال الفلسطينيين اقتصادياً، إذ كان هؤلاء معتادين على الطقس والعمل اليدوي كما انهم كانوا يتلقون أجوراً تثير السخرية. وبدا ان المشروع الصهيوني محكوم عليه بالاخفاق.

في هذه المرحلة اكتشف الصهيونيون الاشكنازيون ان بإمكانهم استغلال يهودية أخرى وتحويلها إلى عمالة في اطار المشروع الصهيوني. فوّض مكتب فلسطين، في الحركة الصهيونية أحد اخصّائييه، الدكتور ج. ثون، بدراسة الوسائل التي يمكن ان تؤهل العمالة اليهودية لمنافسة العمالة العربية. قدم الدكتور ثون تقريره في تشرين الأول ١٩٠٨ واستهله بالنص التالي: «ان اعتبار توظيف يهود بدلاً من العمال الزراعيين العرب أحد أهم المشاكل في عملية استعمار فلسطين، أمر لا يحتاج لاثبات[٤]. ويتابع كلامه مقترحاً: «ان القوى البشرية العاملة يمكن، ويجب، ان تأتي من مصدرين:

١ ـ الشباب الصهيوني في الشتات، وبالأخص من روسيا.

٢ ـ من اليهود الشرقيين الفقراء (من أهل البلاد الأصليين) الذين ما زالوا على نفس المستوى الثقافي للفلاحين العرب[٥].

كان الرواد الصهيونيون ينظرون إلى الجاليات اليهودية الصغيرة ـ اشكنازية وشرقية على السواء ـ التي كانت تعيش في فلسطين قبل وصولهم، على انها متخلفة حضارياً واقتصادياً، وبالتالي يجب ان تتحول إلى منتجة في خدمة الصهيونية، وبينما اعتبر اليهود الاشكنازيون الذين يعيشون في فلسطين مناسبين فقط لحرف مدينية كان على اليهود الشرقيين وخاصة اليمنيين الايرانيين ان يلعبوا دوراً في الزراعة. ولأن

هؤلاء اعتادوا مستوى معيشياً متدنياً،فمن الممكن مقارنتهم مع العرب. ومن وجهة النظر هذه كان بإمكانهم المنافسة في سوق العمالة، علماً بأن انتاجهم لن يكون أعلى بكثير من العرب[٦].

وصل إلى فلسطين، خلال العقد الثامن من القرن التاسع عشر، بضعة آلاف من اليهود اليمنيين محرّكين بدافع «التوق الديني للمسيح المخلص» وليس بدافع الصهيونية، غير انهم لم يجدوا في غالب الأحيان سوقاً لحرفهم التقليدية (صياغة الذهب والفضة) وبسرعة أصبحوا معدمين. قامت في العقد الأول من هذا القرن، بعض المحاولات الصهيونية لاعادة توظيف اليمنيين في حرفهم التقليدية وتعليمهم حرفاً جديدة، أكثر فائدة من وجهة النظر الصهيونية. وهكذا تلقى البعض منهم تدريباً خاصاً في قطع الحجارة للبناء، الحرفة التي كانت حتى هذا الوقت حكراً على العرب، وبدءاً من العام ١٩٠٤ جرت محاولات لاستخدامهم كعمال موسميين زراعيين في مستعمرة «يهودا»[٧].

اقترح تقرير جاكوب طون «العام ١٩٠٨، ان تكثّف الجهود، التي كانت تبذل سابقاً بطريقة غير فعالة، لتحويل اليهود اليمنيين إلى عمال زراعيين». ويوظف اليهود اليمنيون، حتى الآن، بأعداد كبيرة خلال الأسابيع الثمانية أو العشرة من موسم حصاد العنب، في مستعمرات **ريشون (زمّارين)، رحوبوت، والخضيرة**، ويلقى عملهم، بشكل عام رضى المزارعين. ويضيف التقرير: «وإذا تمكنّا من جعل العائلات اليمنية تستوطن بشكل دائم في المستعمرات، نستطيع تحقيق أمر آخر: تستطيع النساء والبنات اليهوديات اليمنيات العمل كخدم في البيوت بدلاً من النساء والبنات الفلسطينيات اللواتي يعملن حالياً في كل بيت تقريباً في المستعمرة، وبرواتب مرتفعة (٢٠ ـ ٢٥ فرنك فرنسي شهرياً). . حتى هذا الوقت لم تبذل أية محاولات جدية لاستبدال العمال العرب باليهود اليمنيين. كانت الصعوبة الأساسية هي ان هؤلاء اليهود اليمنيين في القدس وحيفا، كانوا يملكون بيوتاً

خاصة بهم بالرغم من كونهم فقراء، بينما لن يتمكنوا من الاقامة الدائمة في المستعمرات مع عائلاتهم لعدم وجود سكن. (كانوا ينامون في الفلاء خلال موسم الحصاد)[8].

وبينما حثّ تقرير «طون» على بذل جهود أكبر لتحويل اليهود اليمنيين الموجودين في فلسطين، إلى عمال زراعيين بصورة منتظمة (بدلاً من موسميين)، قرر مكتب (فلسطين) ان يأخذ خطوة أكثر جذرية، تتمثل باستيراد مهاجرين جدد من اليمن من أجل تلك الغاية. وكُلِّف أربيل شموئيل بافنيلي (بولندي سابقاً)، وهو عضو في الحزب اليساري الصهيوني «هابوعيل هاتزائير»، بمهمة إلى اليمن في كانون الأول ١٩١٠ لكي يجول في البلاد وينشر بين أهليها اليهود انجيل الصهيونية الدينية. ويعلن بأن ظهور المسيح المخلص قد أصبح وشيكاً، وبأن الثروة تنتظر جميع اليهود في أرض الأجداد. وقد فاق نجاحه كل التوقعات، إذ انه خلال سنة ١٩١٢ وحدها هاجرت بضع مئات من العائلات اليهودية من اليمن إلى فلسطين، واستخدموا هناك في المزارع اليهودية.

غير ان هذا لم يكن الحلّ الحقيقي الصحيح للأزمة في الحركة الاستعمارية. فالصهيونية لم تخلق بالأصل لتوطين يهود شرقيين في فلسطين، بل لايجاد حل لمشكلة الوجود اليهودي في أوروبا الشرقية. في أحد المقالات المنشورة في ربيع عام ١٩١٢، قدّم «أحد هاعام» ـ وهو مراقب فطن ينزع إلى الشك في الصهيونية السياسية ـ التقرير التالي: «منذ عهد قريب واليهود يتوافدون إلى فلسطين من اليمن، ويستوطنون في مستعمرات حيث يعملون كعمال. والحديث يتردد على ألسنة الصهيونيين ان هؤلاء، اليهود اليمنيين، هم الذين يستعمرون الأرض. ولكن نتائج هذه التجربة لم تكن حاسمة بأي شكل، فالكثير من [اليهود] في فلسطين يعتقدون ان القوة الجسدية لليمنيين لا تؤهلهم للأعمال الشاقة، وان ظروفهم الحضارية وعقيلتهم بأكملها مختلفة جداً عن عقليتنا، ومن هنا يطرح السؤال نفسه عما إذا كانت هذه الزيادة

ستحدث تغييراً في نوعية جماعات المستوطنين بكاملها، وعما إذا كان هذا التغيير للأفضل سيكون للأفضل»[10]. . .

في الواقع، ما أن أشبعت حاجة المزارع اليهودية للأيدي العاملة، حتى قرر مكتب فلسطين وقف التدفق. تعدّى نجاح بافنيلي الحدود المطلوبة ولهذا أرسلت التعليمات إلى اليمن بعدم ارسال يهود جدد إلى فلسطين حتى إشعار آخر[11]ـ أي حتى تحتاج الصهيونية الاشكنازية لأيدي عاملة جديدة.

مع الانتصار البريطاني على العثمانيين في الشرق الأوسط توضحت توقعات الصهيونية إلى حد كبير، وخاصة بعد وعد بلفور. لقد نظم الانكليز فلسطين كمركز اداري وعسكري لامبراطوريتهم الشرق أوسطية المكتسبة حديثاً، فاتحين المجال بهذا أمام نمو مدن على الطراز الأوروبي، فاستطاع المهاجرون اليهود إيجاد مهن لهم في التجارة، الادارة، النقل، والخدمات. وخلال عقد الثلاثينات، توظفت نصف القوة اليهودية العاملة في فلسطين (تعادل ثلث القوة العربية العاملة) في هذه الحقول[12]. ووصلت خلال الفترة الممتدة بين العام ١٩٢٤ و١٩٣١، موجة هجرة كبيرة (الهجرة الرابعة) من الطبقة المتوسطة والطبقة المتوسطة الدنيا من بولندا، سببها الأزمات المتزايدة ليهود أوروبا ـ ويجذبهم أيضاً ولا شك، احتمالات الفرص التجارية المتاحة. استقر معظم المهاجرين الجدد في المدن، وخاصة في تل أبي أبيب. وتتابعت وتيرة الهجرة على نطاق أوسع من بولندا والمانيا خلال عقد الثلاثينات[13]. (موجة الهجرة الخامسة).

لقد جعلت التوقعات الجديدة التي تزاوجت مع التهديد «اللاسامي» المتنامي في أوروبا، من الصهيونية أكثر شعبية بين يهود أوروبا، فازداد حجم الهبات، وهذا ما مكن الوكالة اليهودية (التي

كانت في الواقع، فرع فلسطين للحركة الصهيونية) من شراء مساحات واسعة من الأراضي الخصبة من ملاكيها العرب، وعلى الأخص في الوديان الخصبة والسهول الساحلية، وطردوا المستأجرين الفلسطينيين، وكان هذا يتم غالباً بمساعدة القوات البريطانية، تاركين الأرض مفتوحة للاستعمار اليهودي. وقد تلا هذا، تملك أراضٍ مبعثة في جميع أنحاء البلاد. إدراك رائدو الصهيونية، ان مشروعهم يعتمد على الاحتلال الفعلي للأراضي بواسطة عمال زراعيين. علاوة على ذلك، كان من الأهمية بمكان، أن ينشروا المستعمرات الجديدة في كامل فلسطين لكي يتمكنوا من ادعاء الحق بالبلد بأكملها وهكذا نجح المستعمرون الجدد حيث فشل أسلافهم وذلك يعود لكونهم أفضل اعداداً وتنظيماً، ويتمتعون بدعم مالي أوفر، تخصيصهم مساحات أكبر من الأرض لكل مستوطن.

علينا ان ندرك ان أيديولوجية العمل اليدي قد عُدّلت بشدة، فأصبحت أكثر عملية مما كانت عليه. لم يعد العمل غاية بحد ذاته. تتبلور حولها «الأمة المولودة من جديد» لقد أصبح الآن أداة لبناء مشروع سياسي، وسط شعب معادٍ من أهل البلاد الأصليين. لكن أنواعاً معينة من العمل كانت مفيدة لهذه الغاية ـ في الزراعة وفي المراكز الاستراتيجية لاقتصاد البلد: المرافىء والسكك الحديدية ومصافي النفط.

على عكس الاعتقاد السائد الذي عززته الدعاية الصهيونية، فإن الأقلية من الشعب اليهودي في فلسطين المحكومة من قبل بريطانيا، كانت من القرويين. في العام ١٩٤٨، كان حوالي ٨٥٪ منهم يعيشون في المراكز المدينية الرئيسة. وكان بين السكان المدنيين، نسبة صغيرة تمارس العمل اليدوي: في الصناعات البسيطة والحرف والبناء بشكل أساسي. غير أن الأقلية الريفية كانت تشكل، مع مجموعة صغيرة منه الارستقراطية العمالية المدينية، نخبة اجتماعية تتمتع باحترام كبير

وينتمي إليها كل زعماء الحركة تقريباً، لكونها الرائدة والقوة الدافعة وراء المشروع الصهيوني.

هكذا بقي التناقض الطبقي الأساسي بدون حل: فبينما لا يزال معظم اليهود في فلسطين يعملون ـ تماماً كما الحال في أوروبا ـ بالتجارة والخدمات والإدارة، كانت نخبوية رائدة تؤدي باعتزاز تلك الأنواع من الأعمال اليدوية التي كانت ضرورية للاستيلاء على المراكز الاستراتيجية (هذه الأقلية نفسها ستنتج في سنوات لاحقة، القيادة العسكرية في الدولة).

كان على أحدهم بالطبع ان ينجز «العمل القذر» والاشغال المضنية، في المدن اليهودية. كان الحل لهذه المسألة في متناول اليد: العودة إلى تحريض اليهود في اليمن على الهجرة لتأمين اليد العاملة الضرورية للأعمال الدونية. ومثل الأعمال الزراعية الموسمية والخدمات المنزلية. وكان تعبير «اليمني الذي عندي» الذي استخدمته النساء الاشكنازيات مرادفاً لـ «خادمتي». نجحت الحركة الصهيونية بتجنيد مهاجرين يهود من السيفارديم العاملين في مرفأ «سالونيك» اليوناني، ليقوموا بالأعمال الشاقة في تفريغ السفن في مرفأ حيفا الاستراتيجي.

بثت الدعاية الصهيونية، عند اندلاع حرب ١٩٤٨، صورة عن أمة عادية مكتفية ذاتياً ومستعدة للاستقلال. إلّا ان الحقيقة كانت مختلفة جداً. لم تتمكن المستعمرات الزراعية اليهودية من تأمين المواد الغذائية الاستهلاكية، إلّا بكميات محدودة إذ انها كانت تحتل جزءاً صغيراً من الأراضي المروية في بلد جاف بالاجمال. وكان لمعظم هذه الأراضي قيمة استراتيجية أكثر منها زراعية. وكان هناك طبقة عمال صناعيين صغيرة، إذ ان الصناعة كانت لا تزال بدائية[١٤]. ومع ان البنية التحتية الاستراتيجية دمّرت جزئياً فقط إلّا انها لم تكن ذات جدوى بعد رحيل البريطانيين. باختصار كان الوضع عبارة عن مجتمع

غير منتج، ملحق ببعض عشرات من الكيبوتزات التي أُعطيت طابع العظمة، أما التناقض الطبقي الأساسي فكان لا يزال ينتظر حلاً.

صحيح ان المشكلة الاقتصادية لم تبدُ ملحة في البداية نظراً للدعم المادي الضخم من الخارج، الذي كان قياساً على حصة الفرد، سابقة تاريخية منقطعة النظير[١٥]. وكان بن غوريون الواقعي دائماً، قلقاً بشأن الاحتياجات الاستراتيجية الأكثر الحاحاً، إن الشعب الفلسطيني الذي أجبر على الهجرة دون السماح له بالرجوع، ترك وراءه أراض زراعية شاسعة، موزّعة مع مئات القرى والمدن المهجورة. فتطلبت سياسة الأمر الواقع تأهيل هذه المساحات باليهود، وكان مطلوباً لهذا الغرض عدد كبير من السكان. كما يتطلب الجيش أعداداً اضافية من الجنود الالزاميين الجدد. خلق هذا الوضع، ولأول مرة حاجة صهيونية لمدد جماعي من المهاجرين اليهود الممكن استغلالهم ونتج عن ذلك تنظيم هجرة على نطاق واسع، للمجموعات الشرقية، في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٣[١٦].

استخف بن غوريون، المنهمك بالمخططات الوطنية الواسعة، «بالشؤون الاقتصادية التافهة»، وشاركه في موقفه هذا جميع القادة الصهيونيين من جيله[١٧]. غير ان الحاجة لبناء اقتصاد أكثر انتاجاً أصبحت ضرورية، مع مرور الأيام. وبينما كانت طبقة بيروقراطية سياسية كبيرة تشرف، على نطاق واسع، على اقتصاد غير حقيقي موجّه سياسياً، كشف نمو نظام منتج أكثر إصالة، الصفة الرأسمالية للمشروع الصهيوني بأكمله[١٨].

في خطابه أمام الكنيست بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٧، عرّف وزير المالية آنذاك (ورئيس وزراء لاحق) ليفي اشكول النظام الاقتصادي في اسرائيل كالتالي: «ما هو نظامنا؟ انه نظام إزالة العقبات وتعبيد الطرق أمام الرساميل الخاصّة.. هذا إذا وجدت هذه الرساميل

ورغبت في المجيء إلى هنا»[١٩]. كان فرضاً على الصهيونية ان تطوّر نظاماً رأسمالياً ليس فقط بسبب انتمائها إلى الطبقة المتوسطة، بل بشكل رئيسي لأنه كان عليها ان ترتبط حيوياً بالامبريالية الغربية[٢٠].

إن النمو البطيء لصناعة رأسمالية محضة والذي بدأ بين عامي ٥٨ - ١٩٥٩، خلق أخيراً حاجة حقيقية لبروليتاريا صناعية. تشكلت هذه الطبقة وتحديداً في جزئيها الأدنى والأوسط بمعظمها، من سكان البلاد من اليهود الشرقيين[٢١].

من الواضح، ان هناك فرقاً جوهرياً بين التعبئة البيروقراطية والمتسلطة للشرقيين لاجبارهم على الاستيطان في الفترة من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٥٥، وبين عملية التحويل البروليتاري للجاليات الشرقية، التي بدأت في الخمسينات. فالآلية الاجتماعية التي كانت تنظم العملية المشار إليها، كانت عبارة عن سوق عمل حرة. حيث يتخذ التمييز الاجتماعي شكلاً أكثر اعتدالاً وموضوعية وانتشاراً. ومن الممكن مقارنة هذا الفرق على وجه التقريب مع الفرق بين استعباد السود في جنوب الولايات المتحدة الأميركية، وبين التمييز المتلاحق ضدهم في المراكز الصناعية في الشمال والغرب الأوسط.

٤

التلاعب بمصائر الشعوب الشرقية

أ ـ الهجرة

اجتمعت كل العوامل المذكورة أعلاه، إلى جانب عوامل أخرى لتسبب التلاعب المبيّت بمصائر الجاليات اليهودية الشرقية، بالرغم من ان الصهيونية كانت بالطبع ترفض الاعتراف بوجود هذا التلاعب. فمنذ البداية كان اليهود الشرقيون كياناً سكونياً بالنسبة للصهيونية، وكان واجب الحركة الصهيونية الاشكنازية ان تقودهم إلى الخلاص، فهم متميّزون بوضوح عن الاشكنازيين حضارياً وأثنياً. هذا ما جعل المؤسسات الصهيونية تنظر إليهم ليس كأفراد (مثلما كانت تفعل تجاه اليهود الاشكنازيين) بل ككينونات شاملة منتشرة تُعامل جماعياً، وشجّعت الطبيعة المشاعية لتركيبها الاجتماعي على اتخاذ موقف مماثل. هناك اعتقاد أيضاً ان الشرقيين يتحملون الأعمال القاسية، وظروف الحياة الخشنة. قاد هذا، المؤسسة الصهيونية إلى اعتبار الشرقيين ليس كأفراد (مثلما فعلت مع الاشكنازيين) بل ككينونات متجانسة مبعثرة يجري التعامل معها جماعياً، ويشجّع هذا المنحى التفكيري، بنية الشرقيين الاجتماعية الأهلية. بالاضافة، كان الاعتقاد السائد ان الشرقيين يميلون للعمل الشاق ويتحملون شظف العيش لشبههم القريب بالعمال الفلسطينيين الذين لم يستطع رواد الصهيونية مجاراة صبرهم وقدرتهم على التحمّل. لقد استشهدنا سابقاً برأي المؤرخين الصهيونيين القائل: بما ان الشرقيين مقتصدون في معيشتهم، يمكن إذاً مقارنتهم بالفلسطينيين، وهم لذلك قادرون على منافستهم». إن مراقبة

اليهود اليمنيين أثناء العمل، علّمت جوزيف شبرينتزاك، أحد كبار قادة الصهيونية: «ان اليمني معتاد على العمل الشاق ويتحلّى بالجَلَد . . . كل فرد من أفراد العائلة اليمنية في المستعمرات يعمل: الأب، الأم والأولاد الكبار في السن»[٢٢].

أما العوامل المهمة الأخرى فهي الطبيعة العنصرية الكامنة لدولة اسرائيل، وتأليه الدولة الذي شجعته الصهيونية وكذلك الازدراء الذي تكنّه الصهيونية بشكل عام للشرقيين[٢٣].

لقد تكوّن الاستقلال الواسع النطاق لليهود الشرقيين على مرحلتين: الهجرة والاستيطان.

ذكرنا سابقاً، الدعاية الدينية الساخرة، والتي بثها الملحدون الصهيونيون في اليمن. غير ان، مثل هذه الأساليب كانت فعالة فقط عندما طُبقت على المجموعات البدائية اجتماعياً (اليمن، بخارى، اوزبكستان السوفياتية وكردستان). أما الاسلوب الدعائي الذي طُبق على نطاق واسع فقد تضمن وعوداً مادية برّاقة تتعلق بالمستقبل المرتقب الذي ينتظر المهاجرين إلى فلسطين، وكذلك ضمانات بأن فرصاً لامعة هي بانتظار كل الحرفيين والمهنيين، الذين كانوا يشكلون أكثرية القوة العاملة في بعض المجموعات. استعمل هذا الاسلوب على نطاق واسع في شمالي افريقيا، تركيا، سوريا، كردستان وايران.

غير ان تلك الأساليب الدعائية ما كانت لتحظى بنجاح لو لم تكن المجموعات الشرقية نفسها ترزح تحت أزمة وجود. فمهما تكن الوعود التي عبر عنها الناطقون باسم الفلسطينيين، كان اليهود إلى جانب الأقليات الدينية والاثنية والقومية الأخرى يتعرضون للتمييز في مناطق كبيرة من العالم الاسلامي مع ان هذا التمييز لم يكن فعلاً بنفس الطريقة أو إلى نفس الدرجة التي كان عليها في أوروبا. وعزّز النمو المستمر لمشاعر القومية العربية، إلى حد كبير، التمييز ضد الأقليات في

العالم العربي. وهذا ما أحسه بعمق، مثلاً، الأقباط في مصر والبربر في المغرب.

كان المشروع الصهيوني نفسه ضربة قاسية لمصالح اليهود في العالم الاسلامي بشكل عام، وفي العالم العربي بشكل خاص. وبينما كان الحس المعادي للامبريالية يتنامى بين الفئات القومية في البلاد الاسلامية كانت الأخبار تتحدث باستمرار عن الاستيطان المنظم لليهود الأوروبيين في قلب العالم العربي، وحول المكان الذي يعتبر ثاني مقدسات الاسلام بحماية قوات الانتداب الامبريالية. واعتبرت المواجهات العنيفة المتكرّرة بين الحركة الصهيونية والفلسطينيين (١٩٢٢، ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٦ ـ ٣٩، ١٩٤٧ ـ ٤٨) مجازر ترتكب بحق الفلسطينيين ـ وبالفعل كان الضحايا من الفلسطينيين أكثر بكثير من اليهود. هذا في الوقت الذي كان يعيش في وسط المسلمين، اخوة في الدين لهؤلاء المعتدين، أناس اعتبرتهم الحركة الصهيونية شركاء قوميين. ولطالما طلب من قادة هذه المجموعات ايضاح موقفهم من الصهيونية واعلان معارضتهم لها. عندما كان بعضهم يفعل ذلك كان هناك شك في صدق وصحة هذه المواقف. كان الضغط الناتج عن هذا التحامل، عاملاً هاماً في زيادة تقبّل المجموعات الشرقية لدعوة الصهيونية للهجرة (مثلما حدث في سوريا ١٩٤٦، شمالي افريقيا ١٩٥٠ ـ ٥٢، مصر ١٩٥٦ والجزائر ١٩٥٨).

غير ان هذا الضغط، حتى عندما توافق مع النداءات الدينية الصهيونية والوعود المالية، لم يكن، في بعض الحالات كافياً للتحريض على الهجرة الجماعية. هذا كان واقع حال المجموعات الأكثر ثقافة واتحاداً مثل تلك التي في بغداد والمدن المغربية. كان لليهود، في هذه المدن مراكز اجتماعية ـ اقتصادية أفضل وكان الكثيرون منهم ينتسبون إلى الحركات الوطنية واليسارية المحلية. إن مَثَل بغداد معبّر بشكل خاص، إذ لم تنجح الصهيونية أبداً بأن تصبح مركز جذب يهود العراق

حتى بعد العام ١٩٤٨. فبينما كان قسم من يهود بغداد عبارة عن تجار ومصرفيين وكان قسم كبير آخر من الشباب اليهودي ملتزماً بالحزب الشيوعي، وكان الكثير من قادة الحزب يهوداً. ينسب إلى أحد المؤرخين الصهيونيين، ان الحضور إلى اجتماع صهيوني نظّم عام ١٩٤٢ لم يتجاوز الأربعين شخصاً في الوقت الذي كان الاتحاد اليهودي الشيوعي المعادي للصهيونية يصدر جريدة في بغداد بلغ توزيعها اليومي ستة آلاف نسخة.

وفي مثل هذه الحالات الصعبة، ذهب عملاء الصهيونية إلى حد اعتماد أساليب التحريض والارهاب وبما انهم يعرفون من تجربتهم الخاصة، ان اللاسامية هي الوقود الأفضل للهجرة، فقد عملوا إما على إثارتها، أو إلى افتعال أعمال إرهابية ضد السامية مثلاً، هناك دليل شفهي على ان قيام عملاء صهيونيين مرسلين من اسرائيل، بتوزيع كراريس ضد السامية في الدار البيضاء. أما الدليل الأقوى فهو قيام محرضين صهيونيين بتفجير قنابل في البيوت والمقاهي والمحلات اليهودية وفي الكنيس اليهودي في بغداد. كان يقود هؤلاء المحرضين مراد القزاز (المعروف باسم موردخاي بن بورات والذي أصبح، لاحقاً، عضواً في الكنيست الاسرائيلي) ويهوذا تاغير الذي أصبح دبلوماسياً فيما بعد[٢٥]. ومن المحتمل ان كاتباً صهيونياً كان يشير إلى هذه الأعمال وغيرها، في كلماته التالية والتي يشوبها الفوضى، «ولكن هل يترتب على دولة اسرائيل، واجبات تجاه اليهود الذين يستطيعون، ولكن لا يرغبون في المجيء إلى هنا؟» علاوة على ذلك، هل لنا الحق في ان نقول لهم: إننا نعرف أكثر منكم ما هو خير لكم ـ ولهذا سنعمل على ان نجعلكم تأتون إلى هنا، وربما سنحاول جعل أوضاعكم أكثر قساوة، حتى لا يكون أمامكم إلاّ خيار الهجرة إلى اسرائيل؟ مع العلم ان السؤال الثاني ليس خيالياً، فلقد واجهناه في أوضاع جدّ ملموسة، وربما علينا مواجهته مرة أخرى»[٢٦].

ب ـ الاستعمار الاستيطاني

ازداد عدد الشعب اليهودي في اسرائيل، في المدة الممتدة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٥، بما يقارب المليون نسمة، من ٦٠٠,٠٠٠ إلى حوالي ١,٦٠٠,٠٠٠ نسمة. وكان نصف هؤلاء المهاجرين الجدد فقط من الناجين دون مأوى من المحرقة النازية ـ الهولوكوست وبالرغم من ان نصف المليون هذا، كان يشكل زيادة هائلة في عدد المهاجرين بالنسبة إلى قدامى السكان إلّا ان السياسة الصهيونية كانت تقضي برفع هذا العدد إلى المليون عن طريق هجرة الشرقيين. إن هذا لا يمكن ان يوصف بعملية انقاذ انسانية ولا يمكن الجزم باخلاص ان اليهود الشرقيين والمندفعين إلى الهجرة أفواجاً، كانوا يواجهون خطراً داهماً في العالم الاسلامي. فالذين بقوا من المجموعات اليمنية وكذلك الايرانية والمغربية ويهود الكوشين (ونكتفي بهذا القليل)، لم يواجهوا خطراً كهذا.

لقد سببت هذه العجلة في تنظيم هجرات شرقية، مشاقاً لكل من المهاجرين الشرقيين والاشكنازيين كانوا بغنى عنها. وتجدر هنا اضافة بعض الكلمات عن السبب وراء ما حدث.

كان ادعاء الحكومة الاسرائيلية بحقها في كامل الأراضي التي احتلها الجيش الاسرائيلي عام ١٩٤٩ يقوم على أسس ضعيفة جداً، ان من جهة الواقع أو بمواجهة القانون الدولي[٢٧]، لأن هذه الأراضي تخطت الحدود المرسومة للدولة الاسرائيلية في مشروع التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ـ وهو مشروع كانت الصهيونية قد أعطت موافقتها الشفهية عليه. لتوطيد هذا الادعاء، اعتمدت سياسة بن غوريون عنصرين يكمل أحدهما الآخر: تثبيت الوضع العسكري على خطوط الهدنة ومن ثم ترسيخ حدود الأمر الواقع من جهة، ومن جهة أخرى استيطان مكثّف داخل هذه الخطوط.

إن العمل على «تثبيت الخطوط العسكرية» لا يعني إغلاقها ضد تدخل وحدات عسكرية معادية، لأن خطراً كهذا لم يكن قائماً في الفترة ١٩٤٩ ـ ٥٣، وكان من الممكن تسريح عدد كبير من أفراد الجيش الاسرائيلي. إن الهدف كان على الأرجح اغلاق الحدود بوجه الفلاحين الفلسطينيين المتجمعين في مخيمات اللاجئين على الجهة المقابلة وكان هؤلاء يحاولون باستمرار عبور هذه الخطوط للعودة إلى منازلهم، أو على الأقل للعمل في حقولهم (في الليل عادة) الموجودة في الجهة الاسرائيلية، وكانت من الممكن ان تقوم التنظيمات العسكرية الاشكنازية القائمة بهذه المهمة على نطاق واسع.

ولهذا انشئت سلسلة من الكيبوتزات المسلحة على طول خطوط الهدنة، تم استيطانها من قبل شباب الحركات الصهيونية الاشتراكية التي أمنت، خلال حرب ١٩٤٨، الوحدات العسكرية الأكثر تفانياً وتجانساً اجتماعياً: البالماخ. وفي فترة ما بعد ١٩٤٨، اشتد الضغط الايديولوجي على الشباب الاشكنازي في المدن، وكان الشاب منهم الذي لا ينضم إلى احدى الحركات الطليعية أو يبدي عدم رغبته في الاستيطان في أحد الكيبوتزات الحدودية يشعر بأنه خائن للمثل الصهيونية.

ولكن الاستيطان المكثّف للأراضي الجديدة كان على قدر أكبر من الأهمية. إذ كانت الأمم المتحدة قد طلبت من اسرائيل تكراراً السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة بغض النظر عن أية اتفاقيات (ترتيبات) نهائية بشأن السلام والحدود الدائمة[٢٨]. ولكن عودة جماعية للفلسطينيين كانت تتضارب حتماً مع وجود دولة يهودية حصراً داخل هذه الحدود الموسّعة. ولكن ومع غرابته فإن وجود دولة يهودية حصراً لم يلاق قبولاً لدى أي طرف دولي. وبموجب مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، كانت الدولة اليهودية (بمساحة ١٤٠٠٠ كم٢ عوضاً عن ٢٠٠٠٠ كم٢ احتلتها عام ١٩٤٩) يجب ان

تضم ٤٠٣ آلاف فلسطيني يعيشون فيها مع نفس حقوق اليهود المدنية.

لابعاد هذا التهديد لسياسة الأمر الواقع التي اتبعتها احتاجت الحكومة الاسرائيلية لحشد اعداد كبيرة من السكان اليهود في المناطق التي كان يسكنها الفلسطينيون سابقاً. وكما سنرى في الجزء الثاني من هذه الدراسة كان عدد الأفراد الذين أسكنتهم السلطات الاسرائيلية في هذه المناطق يزيد على ما تتطلبه الخطط الاقتصادية العادية، وتفسيره الوحيد يكمن في هذا الدافع السياسي. وكما يقول أحد منظّمي هذا الاستيطان: «كنا مدفوعين لملء كل القرى والمدن العربية المهجورة. كانت البيوت موجودة وكان على أحدهم ان يسكنها»[٢٩].

نظرياً كان من الممكن ملء هذه القرى والمدن بالاعداد الكبيرة من المهاجرين الاشكنازيين الجدد. ولكن هذا لم يكن ممكناً على الأرض: لم يكن من السهل التلاعب بمصائر هؤلاء المهاجرين ولم تُظهر الحركة الصهيونية أية رغبة في استغلالهم[٣٠]. كان لمعظم هؤلاء المهاجرين أقارب ومعارف وأصدقاء بين قدامى الاشكنازيين في اسرائيل وخارجها، وكانت المؤسسة تنظر إليهم كما تنظر إلى نفسها ـ كأفراد. فإذا أجبروا على مواجهة ظروف معيشية صعبة، دون الأمل بتحسن سريع كان هؤلاء يهاجرون من جديد إلى أوروبا الغربية، الولايات المتحدة وكندا ـ كما فعل الألوف منهم في مثل هذه الحالة.

كان العنصر الوحيد الذي يمكن التلاعب بمصيره هو اليهود الشرقيون. وقد نظمت هجرتهم بتسرّع لهذا السبب ولهذا السبب وحده. كان اليهود الشرقيون غرباء كلياً على البلاد، غير قادرين على العودة ينتظرون من يقودهم إلى مصير فُقدت السيطرة عليه بشكل كامل، فتم تجميعهم في المناطق الاستراتيجية ذات الكثافة السكانية الخفيفة.

خلف هذه السلسلة من الكيبوتزات الممتدة على طول خطوط

الهدنة، أقيم حوالي ٢١٤ موشافاً ريفياً بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٥، بعدد سكان يقارب ٧٠ ألفاً، بلغت نسبة اليهود الشرقيين بينهم ٧٨٪ في العام ١٩٦٠ (تم توطين النسبة الباقية، أي ٢٢٪، من الاشكنازيين في ظرف معيشية مختلفة جداً)[٣١]، وخصص للمستوطنين قطع أرض للزراعة ـ حوالي عشر المساحة المروية للفرد التي كانت تخصص للمستوطنين الاشكنازيين في الثلاثينات.

ولكن هذه الأعداد من المستوطنين لم تكن كافية لتثبيت ادعاء الحكومة الاسرائيلية بحقها في كل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها العسكرية، ولهذا ملئت الفراغات، الأكثر استراتيجية في هذه المناطق، لاحقاً بحوالي عشرين مدينة بنيت مباشرة خلف سلسلة الكيبوتزات وأطلق عليها اسم «مدن التنمية» (مثل كريات شمونة، بيت شان، معالوت شديروت، بيت شمس وكريات غات)، وسبقت اعداد أكبر من السكان إلى هذه المدن وكانت بأغلبها شرقية أيضاً. بحلول العام ١٩٦١ كان تعداد سكان مدن التنمية قد بلغ ١٢٠ ألف شخص ووصل إلى ١٧٠ ألف شخص بعد عامين ـ وكانت نسبة ٧١٪ من هذا المجموع من اليهود الشرقيين[٣٢]. كان الدافع الوحيد لانشاء هذه المدن سياسياً، وهكذا يعلن مصدر مسؤول: «لقد انشئت مدن التنمية وتمّ اسكان أهاليها من ضمن اطار سياسة توزيع السكان، لقد صُممت هذه السياسة لمنع تمركز السكان بكثافة غير عادية في المناطق الساحلية من جهة واستيطان المناطق النائية من جهة أخرى»[٣٣]. لم يكن هناك أي تخطيط اقتصادي وكانت مدن التنمية في الحقيقة غير قابلة على البقاء من الناحية الاقتصادي. في العام ١٩٦٣ مثلاً، بلغت معدلات البطالة في مدن التنمية نسبة ٢٢٪ (بالمقارنة مع المعدل القومي البالغ ٤٪)، وفي الوقت الذي كان سكان هذه المدن يشكلون نسبة ٦٪ من مجموع سكان البلاد كانوا يضمّون نسبة ٣٢٪ من العاطلين عن العمل في اسرائيل[٣٤].

إن الاستيطان المفروض على اليهود الشرقيين هو قصة سنوات طويلة من المعاناة الكبيرة والاذلال والتمييز وخيبة الأمل، وسنعود إليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

٥

الدولة اليهودية: كيان انعزالي قائم على التمييز والفصل

عرّفت «العقيدة الصهيونية اسرائيل على انها دولة الشعب اليهودي». ان هذا التعريف غير معهود ـ فالدولة بمقتضاه ليست دولة كل سكانها الذين يحملون فعلياً جنسيتها، ولكنها دولة مجموعة (الشعب اليهودي) تحمل الأقلية فيها جنسية هذه الدولة، ولا ينتمي للدولة إلاّ قسم من سكانها (اليهود الذين لديهم جنسية).

بموجب قانون العودة المشهور، يحق لأي يهودي ان يصبح مواطناً اسرائيلياً عند دخوله البلاد، ولكن كان بالامكان استبعاد هذا الشرط أيضاً، ففي حالات كثيرة منحت الجنسية الاسرائيلية ليهود سوفيات، وهم خارج اسرائيل. إن العقيدة الصهيونية لا تزال تلح على هجرة الصهيوني الحقيقي إلى اسرائيل، ولكننا نستطيع ان نتخيل انه في حال نشوء ضرورة، تستطيع الحكومة الاسرائيلية ان تمنح الجنسية الاسرائيلية، «بالجملة» لكل اليهود في العالم الذين يقبلون بها، وبهذه الوسيلة، تستطيع الحركة الصهيونية الاحتفاظ بالسلطة على انها تمثل، ديمقراطياً، أكثرية المواطنين حتى لو زاد عدد المواطنين الفلسطينيين في الدولة على عدد سكانها اليهود.

إن العرب، الذين هم دستورياً مواطنين من الدرجة الثانية، ليسوا الضحية الوحيدة لهذه الممارسة الخصوصية لدولة اسرائيل ولكن اليهود الشرقيين أيضاً. فإذا كانت اسرائيل هي دولة كل اليهود، وجب إذاً ان تكون دولة اشكنازية ـ لأن الأغلبية العظمى بين يهود العالم هي

اشكنازية بالرغم من ان اليهود الشرقيين يشكلون الأغلبية في اسرائيل نفسها، وهكذا فإن عجز اليهود الشرقيين في اسرائيل هو جزء لا يتجزأ من الاقرار بشرعية الصهيونية وليس نتاجاً تاريخياً لعوامل اجتماعية - اقتصادية وايديولوجية مختلفة.

إن هذا الكلام ليس مراوغة: إن لهذه القضية مضامين مادية ونفسية خطيرة. إن الروابط مع القسم الصهيوني من الشتات هي حيوية للمشروع الصهيوني سياسياً واقتصادياً ومالياً. إن المؤسسة الاسرائيلية تبذل كل جهد ممكن للوصول إلى اليهود في أوروبا وأميركا: لتجنيدهم وعصرهم وتنظيمهم وتعليمهم وانقاذهم من المصير الرهيب الذي قد ينتج عن اندماجهم في مجتمعات أخرى. إن زعماء اسرائيل مستعدون في الواقع لدعم أكثر أشكال الاكليريكية، التي كانت سائدة في القرون الوسطى، عنفاً - طائفة Habbad Hasidic ... ويحاولون لاحياء البيدية وحضارتها - نفس اللغة والحضارة التي احتقروها هم أنفسهم، ناقضين بهذا مواقفهم السابقة برفض هويتهم واحتقار عقلية الشتات. سنعرض لمثل واحد صارخ لدرجة السخرية: منذ سنوات اجتمع بضع مئات من المتطرفين الصهيونيين، من الولايات المتحدة، في القدس في مؤتمر «كتّاب البيدية»، وقد ألقى رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير التربية كلمات في هذا المؤتمر، وهو تكريم ثلاثي لم يحظ به كتّاب العبرية أبداً. وتتحول مناهج التربية في اسرائيل في نفس الاتجاه: يجري التركيز على كل المستويات على الثقافة اليهودية الاشكنازية، وقد عملت حاجة الدولة لتقديم صورة عن المجتمع الاسرائيلي تستطيع المجموعات الاشكنازية الفنية والمؤثرة في العالم ان تقرن نفسها بها، على تقوية الشعور الاشكنازي بالاستعلاء. من وجهة النظر هذه كان لا بد من اعتبار اليهود الشرقيين أقلية في اسرائيل، انهم الآن في الواقع يزيدون عدداً على الاشكنازين، ولكنهم سيبقون مجموعة الأقلية بنظر القيادة الصهيونية حتى لو أصبح عددهم ضعف أو عشرة أضعاف الاشكنازيين.

لقد وقع اليهود الشرقيون ضحية استثناء غير اليهود من الدولة، كما باستخدام يهود العالم كإطار تعريف الدولة. إن استثناء غير اليهود يشكّل عزلاً دستورياً لفئات المواطنين المختلفة ومتى تمَّ، فإنه يصبح قاعدة تؤثر بكل مظاهر العلاقات بين الدولة ومواطنيها وتكوّن هرماً سلطوياً طبقاته هذه الفئات: يصنّف العرب كمجموعات خاملة (غير متحركة) من المسلمين والمسيحيين والبدو والدروز بترتيب تصاعدي. مثلاً، لا يمكن للمسلم ان يلتحق كجندي في الجيش الاسرائيلي حتى لو أراد ذلك (وهناك حالات كثيرة)، يمكن للمسيحي إذا تطوع أما البدو من بعض القبائل والدروز فتفرض عليهم الخدمة الالزامية في الجيش (أما الدروز الذين أظهروا شعوراً قومياً فقد أدخلوا السجون)، ونتابع صعوداً في هذا الهرم: بالكاد وصل أحد اليهود الشرقيين، في مهنته العسكرية، احدى الرتب العسكرية الاربعة العليا[٣٥].

سنعرض لمثل من دائرة أخرى: لقد استوطن اليهود الاشكنازيون في «عراد» عام ١٩٦٠ وهي مدينة جديدة لها مواردها الاقتصادية المستقلة وكان مستقبلها يبدو جيداً، في نفس الوقت استوطن اليهود الشرقيون مجدل العمق وهي مدينة جديدة تنقصها القاعدة الاقتصادية، أما غير اليهود من المواطنين فلا يحق لهم انشاء قرية أو مدينة جديدة[٣٦]، ولكن عندما احتاجت مدينة ايلات مؤخراً للأيدي العاملة لتنفيذ بعض أعمال الخدمات الشاقة «أحضرت» السلطات بعض الدروز إلى المنطقة (هذا التعبير ورد في الصحافة الاسرائيلية).

إن الطريقة التي صنّف فيها المواطنون في ست فئات (فئات العرب الأربعة التي ورد ذكرها بالاضافة إلى اليهود الشرقيين والاشكنازيين) تبدو واضحة في كل أنحاء اسرائيل. منذ مدة ليست بعيدة «توسّل» أحد زعماء الدروز إلى حكومة اسرائيل لمعاملة جماعته على مستوى اليهود «الشرقيين»، وليس على مستوى اليهود لأن هؤلاء لا يتكونون من فئة واحدة في الهرم الاجتماعي، وليس على مستوى الاشكنازيين لأنه بذلك يكون قد طلب كثيراً.

٦

عبادة الدولة[٣٧]

مثل كل الحركات القومية، مالت الصهيونية إلى تنمية مشاعر عبادة نحو الدولة، واعتبار الدولة كياناً قائماً بذاته على رعاياها ان يقوموا بخدمتها والاسهام في عظمتها، بدلاً من ان تقوم الدولة بخدمتهم. تبنّى عدد كبير من الاسرائيليين هذه العقيدة دون تحفظ. كان هناك عوامل في خصوصية الصهيونية شجعت بالتحديد عبادة الدولة هذه.

أولاً: إن تنظيم عملية الهجرة والاستيطان، أدى إلى نشوء بيروقراطية ضخمة اعتادت التلاعب بمصير مجموعات كبيرة من السكان. **ثانياً**: أدى النزاع المستمر مع العرب إلى دعم مكانة وقوة الجيش إلى حدود قصوى: إن قسماً كبيراً من نخبة البيروقراطية والمجتمع والسياسة يتكون من الجنرالات المتقاعدين وينمو باستمرار، بالاضافة إلى هوس جماعي نما بين قطاعات كبيرة من يهود أوروبا الشرقية كنتيجة مفهومة لتاريخ طويل من التمييز والمذابح بلغ ذروته بفظائع الابادة على أيدي النازية: كانت الدولة بلورة لغريزتي الخوف والوقاية والتي نمت أكثر نتيجة لحالة الحرب المتواصلة. كما كان زعماء الصهيونية الأوائل منجرّين إلى فكرة دكتاتورية الدولة، بسبب تجاربهم في بلد المنشأ: روسيا القيصرية، الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، بولونيا الفاشستية، رومانيا والمجر خلال الفترة بين الحربين (العالميتين).

بعد كل هذا قد يتساءل الواحد منا لماذا أظهرت اسرائيل أعراض جزئية فقط للميول الفاشستية. إنني اؤمن ان السبب الرئيسي كان

الضعف المتمادي لأية معارضة أيديولوجية حقيقية «للفكر الصهيوني العمالي». إن كل يهودي يأتي إلى فلسطين كان، إلى حدود وعيه السياسي، صهيونياً بالتعريف. ومع ان المعارضة غير الصهيونيّة كانت هامشية، فإن المعارضة اليمينية لم تقدّم إلّا شكلاً آخر من نفس الايديولوجية بفروقات بسيطة وأقل واقعية[٣٨]. كما تم كسر حدة المعارضة بين العمال وأصحاب رأس المال إلى درجة كبيرة، حيث مكن الدعم الاقتصادي الهائل من الخارج، الطبقة العاملة من الحصول على عوائد مادية مرتفعة نسبياً[٣٩].

أما العائق الرئيسي الآخر لإنشاء دولة كتاتورية فكان اعتماد الصهيونيين على الدعم من أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، لأن دولة دكتاتورية ستقضي على أي أمل بهجرة مؤثرة من هذه المناطق من الشتات ـ أو هذا ما بدا انه سيحصل[٤٠].

كانت عوامل الاعتدال هذه ذات تأثير جزئي وبأي حال، أقل ارتباطاً بعلاقة الدولة بالجاليات الشرقية منها بمؤسسات الدولة الرسمية وعلاقة هذه المؤسسات مع الاشكنازيين، فكانت عبادة الدولة، لذلك، أحد أبرز العناصر الايديولوجية التي سهّلت التلاعب الفظّ بمصير اليهود الشرقيين.

كان لايديولوجية عبادة الدولة تأثير على الرعايا الشرقيين على مستوى فردي كذلك: إن أية مساعدة أو خدمة يتلقاها هي حسنة وليست واجباً حكومياً، وكانت المؤسسة الصهيونية شديدة الفخر بنفسها لذلك. كما كانت المؤسسة تنظم وتشجع الشباب الاشكنازيين للقيام بأعمال الخير بين الشرقيين كبديل للاصلاحات الماسة الضرورة على نظم الخدمات العامة المهترئة ونظم التربية القاصرة. بهذه وبطرق أخرى يحكم الاحسان والشعور الأبوي كل صيغ العلاقات بين المؤسسة الصهيونية واليهود الشرقيين.

إن نفس الاتجاه يظهر وبطريقة معكوسة في أحقاد الاشكنازيين ضد اليهود الشرقيين (كما ضد المواطنين العرب وسكان المناطق المحتلّة). وبما ان المساعدات والخدمات العامة تعتبر حسنات لا واجبات فإن المؤسسة تعامل أي احتجاج من متلقّيها على انه عقوق، وليس لدى المؤسسة الصهيونية أي احساس بالذنب بسبب تلاعبها الخبيث بمصائر الشرقيين، بل بالعكس فهي فخورة لأنها ارتفعت بهم قليلاً فوق مستوى الشرق الذي تحتقر. وتظهر هذه النظرة في التعابير التي شاع استعمالها مثل: «نحن الذين بنينا هذا البلد، لكي يأتوا هم ويتمتعوا به»، «متى كان لهم هذا المستوى المعيشي المرتفع من قبل؟» و«من كان سيعاملهم بهذه الطريقة الحسنة؟».

بعد لقائها الوحيد بمناضلي الفهود السود الاسرائيليين، لم تجد غولدا مائير، رئيسة الوزراء آنذاك، ما تقوله سوى: «كان هؤلاء في الماضي أطفالاً **لطفاء**، وآمل ان يكون بينهم من لا يزال طفلاً **لطيفاً**، ولكنني أخشى ان لا يستطيع بعضهم ان يصبحوا أطفالاً **لطفاء**»[41] وأصبحت هذه الكلمات، ولسنوات طويلة، رمز الابوة الاشكنازية والتي ترفض قبول أي تظلم للشرقيين على انه شرعي.

٧

الصهيونية ضد الشرق

يقدم تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية السياسية، في كتابه التنظيمي «دولة اليهود» (نشر عام ١٨٩٦) هذا العهد: «من أجل أوروبا سنخدم هناك (في فلسطين) كقلعة ضد آسيا وسنكون حرّاس الحضارة الاماميين ضد البرابرة». كانت هذه الفكرة التي نزعت إليها الصهيونية منذ بداياتها الأولى طبيعية جداً. ككل حركة استعمارية أخرى كانت الصهيونية بحاجة لمساندة ودعم احدى القوى الامبريالية. ولكن، وبينما كانت أغلب الحركات الاستعمارية تُنشأ من قبل قوة امبريالية محددة كجزء من مغامرة استعمارية معينة وكانت لذلك تحصل على دعم هذه القوة، فإن الصهيونية قد نشأت عن **عقل ديناميكي مستقل** وكانت لذلك تنشد رعاية ودعم «الغرب» كما هو- أي الامبريالية بشكل عام. ولهذا فإن عداء الصهيونية للشرق كان قسماً من شخصيتها ولهذا كان أكثر راديكالية وشمولاً مما نجده عادة في الحركات الاستعمارية.

إن الرابطة مع الامبريالية لا يمكن ان تبقى أمراً مجرداً، كان يجب ترسيخها عبر تحالفات معينة. بدأ هرتزل بطلب رعاية قيصر المانيا، ثم نشأ تحالف طويل ومثمر (١٩١٥ - ١٩٣٩) ربط الصهيونية بالامبريالية البريطانية وثم فضّه من قبل البريطانيين عندما بدأوا يشعرون انه مسؤولية أكثر مما هو رصيد. كان هذا أيضاً في مصلحة اسرائيل على المدى الطويل، إذ أصبحت حرة في عقد تحالف مع الامبريالية الأميركية: السيد الجديد المهيمن في الشرق الأوسط[42]، وفي الحصول، كذلك على الدعم الحيوي (لم يعمّر طويلاً) من الاتحاد السوفياتي

(الـذي مثله مثل الولايات المتحدة، كان راغباً في تسريع عملية تفكك امبراطورية بريطانيا الشرق أوسطية).

كما ان نزاع الصهيونيين مع بريطانيا، مكّنهم من الظهور بمظهر الاستقلال سياسياً، وبالطبع، كمعادين للامبريالية خلال فترة حرجة من تاريخهم. منذ ذلك الوقت ـ رغم الغزل مع الامبريالية الفرنسية المتداعية الذي وصل ذروته في أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦ ـ بقي الصهيونيون مرتبطين بولي نعمتهم الأميركي.

إن وفاء الصهيونية للغرب لم يتناقص مع الزمن ـ بل بالعكس: لم تتوقف اسرائيل عن الاعلان انها ليست فقط ذات شخصية غربية ولكنها فعلياً جزء من أوروبا، وفي الواقع تنتمي اسرائيل فعلاً للفروع الأوروبية من مؤسسات عالية مختلفة مثل التنظيمات الرياضية ومنظمة اليونسكو. ككل الاستعماريين نمّى الصهيونيون شعوراً عميقاً باحتقار أهل البلاد الأصليين، وخلقوا نهجاً متكاملاً من التحيّز ضد العقلية العربية أحيـاناً عن طريق بث أفكار لا سامية: العربي ذو وجهين، جبان، قذر، كسول، خبيث، مزعج، الخ.... وامتد تطبيق هذه العنصرية إلى كل العالم العربي والشرق بشكل عام.

بالاضافة إلى هذا نشأت في الصهيونية طائفة متحمسة (متعصبة) من التقنيين، غذّتها الشخصية الرأسمالية لدولة اسرائيل واضرمت حماسها عبادة السلاح واعجاب مجرد بالغرب وحضارته التقنية، وزاد في احتقارهم للشرق عدم قدرته على فهم واستيعاب التقنية الغربية.

ينعكس الاحتقار الذي تكنّه النخبة الاشكنازية للشرق، بطريقة مقصودة وواضحة، في نظرتها إلى اليهود الشرقيين. منذ المواجهة الأولى، كان ميل الاشكنازيين لاحتقار الشرقيين لأنهم «داكنو البشرة» وغير متحضرين وبشكل عام يشبهون العرب. وفي قصة شاعت ويعتبرها الناس ظريفة جداً، يشرح الشاعر القومي الصهيوني «بياليك» كراهيته للعرب ـ لأنهم يشبهون اليهود الشرقيين إلى حد كبير.

إن هذه الصيغة من التمييز ضد الشرقيين تظهر على أشدّها على مستوى النخبة المثقفة. لا يعهد إلى اليهود الشرقيين بمراكز مؤثرة في الهيئات المدنية والعسكرية. إن القلة من المسؤولين غير الاشكنازيين هم إما في مراكز فقدت سلطتها أو مظهرية أو تمثيلية مثل رئاسة الكنيست، أو انهم من السيفارديم، وهؤلاء في الحقيقة غير شرقيين، في أدنى الحقائب الوزارية. وكما سنرى في الجزء الثاني من هذه الدراسة، يزداد التمييز ضد الشرقي مع ازدياد ثقافته.

إن هذه الحقيقة الأخيرة بُنيت، من بين مصادر أخرى، على المعلومات الاحصائية في تقرير لجنة «هورويتز» التي شكلتها غولدا مائير عام ١٩٧١ «للتحقيق» وإثبات التفسيرات الحكومية لأسباب التمييز ضد اليهود الشرقيين ـ مستواهم الثقافي المتدني. لو صحت هذه التفسيرات لضاقت الفجوة بين الاشكنازيين والشرقيين تدريجياً. ولكن الواقع انه، بعد ٢٥ عاماً من الهجرة الجماعية، وتقريباً بعد مئة عام على وصول أول اليهود اليمنيين وبالرغم من بعض محاولات الدمج التي قامت بها المؤسسة الصهيونية، فإن الفجوة الاجتماعية والاقتصادية لا تزال على اتساعها وتبقى تناقضاً داخلياً مركزياً في المجتمع اليهودي في اسرائيل.

ملاحظة:

تمثّل هذه الفصول على القسم الأول فقط من دراسة شابيرو التي نُقلت إلى الانكليزية. وسوف نعود إلى تقديم القسمين المتبقيين في كتاب لاحق.

الهوامش

1 A. Koestler, *The Thirteenth Tribe: the Khazar Empire and its Heritage*, Random House, 1976.
2 *Cf* Abram Leon, *The Jewish Question, a Marxist Interpretation*, Pathfinder, 1970.
3 Trotsky's father was one such farmer.
4 Quoted in Alex Bein, *History of Zionist Colonization*, 4th ed, Massada, 1970 (Hebrew), p97.
5 A. Bein, *op cit*, p98.
6 *ibid.*
7 A. Bein, *op cit*, p99.
8 A. Bein, *op cit*, p98.

31 *Cf* Part 2 of this study.
32 *Bank of Israel Annual Report for 1963*, Jerusalem, 1964 (Hebrew), p15. Strictly speaking, the figure of 71 per cent refers only to the *immigrant* population of these towns. A quarter of the inhabitants were in fact Israeli-born – mostly young children of immigrants. Since the birth rate among Oriental Jews is far higher than among Ashkenazim, the proportion of Orientals among the *total* population must have been 75 per cent at the very least. The Ashkenazi 25 per cent were largely made up of officials and their families.
33 *Ibid*. The term 'desolate' here refers not only to areas that were actually depopulated through the expulsion of their Palestinian Arab inhabitants, but also to areas that still had a dense Arab population. Thus the Bank's statistics include the 'development town' of Upper Nazareth, set up next to the crowded Arab town of Nazareth as part of the project of 'Judaization' of Arab-populated Galilee.
34 *Ibid*.
35 One ostensible exception, Gen David El'azar, was a European Sephardi (see §1 above).
36 A bizarre episode occurred during the 1950s. Several groups of Arab youth were recruited by the 'left' zionist party Mapam, educated in kibbutzim and indoctrinated with the movement's 'pioneering values'. However, in 1958, when the young Arabs wanted to practice what had been preached to them and to found a new co-operative farm, they discovered that land was only allocated for *Jewish* settlement. See Y. Netzer and T. Raz, *The Pioneering Youth Movement initiated by Mapam – a Topic in the History of Israel's Arabs*, Shiloah Institute, *Skirot* series, Tel-Aviv, May 1976 (Hebrew).
37 The subject of this section is dealt with in detail in Avishai Ehrlich's article 'Crise en Israel – Menace fasciste?' in *Khamsin* 3. An English translation is included in the present issue. (Editor's note.)
38 In recent years the situation has changed somewhat: the extent of Israel's eventual withdrawal from the occupied territories is a serious issue on which the zionist camp is indeed divided, though the present division to a great extent cuts across the old party lines. This seems to be the reason for the recent acceleration in the move towards a 'strong state'. It did not occur earlier precisely because of the ideological uniformity of the system.
39 That is, relative to the low productivity of the economy. See Hanegbi, Machover and Orr, *op cit*.
40 However, by now this hope has practically evaporated in any case. Also, the most militant zionists in the US are now themselves moving towards support of a 'strong state'.
41 See, for example, *Yedi'ot Aharonot* weekend supplement 28 May 1971.
42 'In those very years of struggle [with Britain] there occurred a process of a beginning of a new attachment: America-Zion instead of England-Zion – a process that relied on the fact of US penetration into the Middle East as a decisive world power.' (This is an assessment by the veteran Labour zionist political commentator Michael Assaf, in *Davar*, 2 May 1952.)

9 A. Bein, *op cit*, p101.
10 Ahad Ha'am, *Collected Works*, Jewish Publishing House, 1947 (Hebrew), p426, n.
11 A. Bein, *op cit*, p101.
12 Nadav Halevi and Ruth Klinov-Malul, *The Economic Development of Israel*, Bank of Israel/Praeger, 1968, p25.
13 During 1924-31, about 82,000 immigrants arrived in Palestine, and the Jewish population there roughly doubled, reaching 174,000. During the 1930s, about 217,000 immigrants arrived and the Jewish population reached 450,000. See N. Halevi and R. Klinov-Malul, *op cit*, pp15-17.
14 Even in 1945, at the end of the war boom, when the Jewish economy was protected and enjoyed a large market (the British army), only 31.8 per cent of the Jewish labour force was employed in industry (mostly as individual artisans or workers in small-scale manufacture). By 1947, the figure had declined to 26.5 per cent. See N. Halevi and R. Klinov-Malul, *op cit*, p25.
15 See Hanegbi, Machover and Orr, 'The class nature of Israel', *New Left Review*, 65, 1971, pp7-9.
16 *Cf* §§4, 5 below. Until the end of 1951, the Jewish Agency paid the costs of all Jewish immigrants (including their fare to Israel as well as costs of improvised shelter, food and other vital needs during the first few months after arrival). From November 1951, financing of immigrants became more selective. In general, except in 'rescue' cases, the Agency would finance the immigration of a group of Jews only under the following conditions: 'Eighty per cent of immigrants must be between the ages of 15 and 35, or skilled workers, or owners of at least $10,000 worth of capital; unskilled workers are required to agree in writing to work at assigned jobs for two years after immigration.' (Jewish Agency Immigration Papers. No 20, quoted in Halevi and Klinov-Malul, *op cit*, p55.)
17 *Cf* Halevi and Klinov-Malul, *op cit*, p30.
18 *Cf* Hanegbi etc, *op cit*, and M. Sneh, *The Israeli Economy*, CC of the Israeli CP, 1960 (Hebrew).
19 Quoted in Sneh, *op cit*, p11.
20 *Cf* §8 below.
21 This will be further discussed in Part 2 of this study.
22 Quoted in *Mesilla*, Histadrut Publishing House, 1924 (Hebrew), p43.
23 *Cf* §§6-8 below.
24 A. Ben-Ya'akov, *History of the Jews in Iraq*, Jerusalem, 1965 (Hebrew), p257. He also writes about zionist emissaries who were imprisoned, and were greatly astonished and embittered by the refusal of Jewish communist fellow-prisoners to associate with them. Similar information is given by Grodzenski in an article 'Two cultures' in *Davar*, 4 June 1970.
25 This is confirmed by many witnesses. A detailed account was published in *Ha'olam Hazeh*, 20 April 1966 and 1 June 1966.
26 Uri Harari, 'Our responsibility towards the Jews in the Arab countries', in *Yedi'ot Aharonot*, 9 February 1969.
27 *Cf* N. Weinstock, *Le Sionisme contre Israel*, Paris, 1969, pp410-424.
28 Resolution 194 (111) of the UN General Assembly, 11 December 1948. This was reiterated in numerous subsequent UN resolutions.
29 A. Assaf, *The Moshav Ovdim in Israel*, Tel-Aviv, 1953 (Hebrew), p178.
30 A significant exception to this were the Jews from the rural parts of Romania, who were not zionists, did not speak Yiddish, and were treated almost on a par with Oriental Jews.

اليهود الشرقيّون في اسرائيل

هل يُعانون من فصام جماعي؟

بقلم أ. هودر

من هُم اليهود الشرقيون؟ وكيف ينظرون إلى انفسهم؟ وإلى اليهود الإشكنازيين وإلى العرب وإلى الفلسطينيين؟ ليس هناك من جوابٍ واحد بسيط ـ يمكننا فقط ان نُسجّل بعض الإنطباعات.

كنت يوماً استقلّ سيارة اجرة! من تل أبيب إلى القدس. جميع ركابها من اليهود: بينهم امرأة ثرثارة في منتصف العقد السادس من عمرها، كانت مستغرقة في حديث مع السائق وكلاهما من المغرب. أما باقي الركاب، خمسة اشكنازيين ويمني واحد، فأمضوا رحلة استغرقت ساعات من الزمن يستمعون.

تناول حديث المرأة مع السائق كل شيء من ارتفاع الأسعار حتى وضعها العائلي. وعلمنا في تلميح خاطف ان زوجها يدير مقهى في حيّ مصرارة (حي فقير في القدس)، وان لها عشرة اولاد، ولديها بعض امور تقولها عن اليهود الاشكنازيين وتدعوهم وظوظ[1]: انهم ليسوا مثلنا ليسوا من جنسنا.

السائق: ماذ تعنين؟

المرأة: لنأخذ نساء الوظاوظ. كنت ازور إبنتي وزوجها والتقيت في الطريق بامرأة وظوظ، تحمل حقيبة نصف فارغة، ومع هذا كانت تريد من زوجها ان يحملها! فقلت لها: «سيدتي، إنك تزعجين

زوجك». فنهرتني ابنتي قائلة: «ماما، تصرّفك غير لائق، إنك تحرجينني». وكان عليّ ان انصاع لها لأنها تعيش بين الوظاوظ في عيفائيم(٢).

السائق: جوار جيد؟ وضاحية لائقة؟

المرأة: ممتاز! إنك تكاد لا ترى «السود» والملوّنين هناك. راحيل تستحق ذلك. كنت دائماً أقول لها بأن تدرس جيدا وتحصل على عريس جيد. انها لم تنهِ دراستها الثانوية فقط بل سنتها الدراسية الجامعية الأولى ايضاً وتزوجت من وظوظ نحترم، ليس كأي واحد من الوظاوظ، انه قائد طائرة في السلاح الجوي. وابنتي راحيل موضوع حديث القدس، على الأقل لن يضطر احفادي العيش بين «السود» و«الملوّنين».

السائق: انها حقّاً محظوظة، فهذا ليس إلاّ حظّ النسوة، ولن تكون مجبرة على حمل حقيبة التسوق، على الأقل ليس مع زوج وظوظ.

قاطعت اخبار الساعة الرابعة المحادثة: إنفجار قنابل في حيفا... تقوم الشرطة بعمليات تفتيش بين الأقليات.

تصل السيارة زحمة السير المتوقعة قرب بيت داجون. وبينما نشقّ طريقنا ببطء نشاهد السيارات والباصات التي تقلّ عمالاً من العرب وقد أوقفت إلى جانب الطريق، حيث تقف صفوفٌ من العرب بانتظار تفتيشها.

يرافق التفتيش صفعات عرضية وتعلو الشتائم احياناً. يتمّ اختيار بعض العرب «لمعالجة إضافية» (مزيد من التفتيش والتدقيق) ويجمعون في باصات الإحتجاز. نحن لا نخضع بالطبع لمثل هذا التفتيش (السيارات التي يملكها العرب موسومة بعلامة تختلف عن سيارات اليهود).

يتوقف الحديث داخل السيارة. خلال مراقبتنا للمشهد، ولكن المرأة سرعان ما تستأنفه بقولها: هذا ليس كافياً، احرقوا البعض منهم، انها الطريقة الوحيدة التي يتعلمون منها.

السائق: هذا صحيح، لا يعرف الوظوظ كيف يعامل العرب، فنحن فقط نعرف.

المرأة: لكن صهري، القائد في سلاح الجو يعرف بالتأكيد! هو ايضاً يقول بوجوب حرقهم والقضاء عليهم.

السائق: انه وظوظ متميّز.

نترك هذا المشهد وراءنا ويستمر الحديث مع وصف مفصّل لصعوبات العمل في المقهى.

المرأة: ان الوضع لم يكن سيئاً قبل ١٩٧٣، أما الآن فعليّ ان اكسب معيشتي من القوّادين(٤). اني أسألهم «كيف تستطيعون هذا؟»، «ألا تملكون إلها في قلوبكم؟» إنكم تأتون بالقتلة لبناتنا. لاحظ! ليس لبنات الوظاوظ. ان بناتنا فقط مستعدات لمضاجعة اولئك القَتَلة... احرقوهم كلهم. أتعلم ماذا يقولون؟ «ماما، ماذا تريدين؟ إنك تعلمين مثلا اننا لم نكن نقدر على كسب عيشنا لولا العرب في القدس، وانت كذلك...». هذا صحيح وعليّ ان اوافقهم الرأي، فالأولاد بحاجة إلى طعام. ولكن لماذا تستطيع نساء الوظاوظ الإفلات؟

السائق: نساء الوظاوظ يتمتّعن بالاستقلال... انهن يفعلن الشيء عينه انما لسنَ بحاجة إلى قوّادينا.

وينتقل الحديث إلى ارتفاع الاسعار المحتم. إلى اين تذهب كل هذه الأموال؟ ويوافق كلاهما: انها تذهب للأمن القومي.

السائق: ولكننا لا نتمتع بالأمن كما كنا في المغرب، هناك

تقدرين ان تكسبي عيشك، وتعيشي في سلام. اما هنا فجميعهم لصوص، كما اننا نفتقد السلام.

المرأة: اللوم يقع على الوظاوظ، فإنهم لا يملكون مفتاح الحل. واسوأهم ذلك الكيسينجر. انه لا يفهم العرب. أحرق القليل منهم، فيعمّ السلام. هذا ما كانوا يفعلونه في المغرب.

عند إقترابنا من القدس، انتقل الحديث بطريقة ما من موضوع احراق العرب إلى المغنية المطربة المصرية الشهيرة أم كلثوم.

المرأة: لقد اصلح لي أحد الوظاوظ هوائي (انتين) التلفزيون بطريقة يعرفها هو فقط؛ جيّدة، تقدر ان تلتقط القاهرة. دفعت له ١٠٠ ليرة[٥] اضافية. اني استطيع الآن ان اسمع أم كلثوم وفريد الأطرش[٦] فأحس بالسكينة.

عند هذا المفصل من الحديث، نصل إلى القدس، ويتفرّق المسافرون والركّاب.

استمعت إلى احاديث عدة كهذه، انها تعبّر عن التكوين الإنفصامي في الشخصيّة لدى كل اليهود في اسرائيل المتحدرين من بلاد عربية.

كان التناقض يتجلّى دوما عندما يتطرق الحديث إلى اليهود الإشكنازيين ـ الوظاوظ: هؤلاء البشر «السوبر»، الذين يعرفون كل شيء «أحسن منّا»، انهم «أزواج لقطة» ولكنهم، في الوقت ذاته، «ليسوا منّا» و«لا يعرفون أي شيء» عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع العرب.

يبرز التناقض ايضاً عند الحديث عن العرب. فبينما يثير ذكر العرب مشاعر البغضاء والعدائية لدى اليهود الشرقيين، الا ان هناك

معينا ضخما من الحنين إلى «البلد الأصلي» وهوائيّات التلفزيون موجهة كلها باتجاه القاهرة لالتقاط برامجها.

من المهمّ التأكيد على ان اليهود عندما يشتاقون بلادهم الاصلية، أكانت المغرب أو العراق أو أي بلد آخر، فإنهم لا يفكرون بهذه البلاد كما هي عليه الآن، بل بالمجتمع شبه الإقطاعي الذي تركوه منذ عشرين سنة.

المعلومات الحقيقية لدى افراد الجاليات الشرقية، عن العالم العربي محدودة، ومستقاة بمعظمها من الصحافة الإسرائيلية التي، وبايحاء من اجهزة المخابرات، تبرز عادة الجوانب السلبية للعالم العربي فقط، وتحذف اية اشارة إلى التطور والتقدم.

لا زلت اذكر كيف حاولت مرة، بعد عودتي من الخارج، ان أخبر بعضاً من اصدقائي اليهود العراقيين، عن المركز الطبي في بغداد؛ حجمه وفخامته، لكنهم لم يصدّقوني! «لأن العرب ليسوا على المستوى المطلوب» وأضاف البعض «ليس من دوننا»، وأكدوا لي مستشهدين بامثلة من ايام نوري السعيد ان كل هذا مجرد دعايات كاذبة.

ان العبارات مثل «يهود شرقيين»، ويهود سيفارديم التي تستخدم للإشارة إلى اليهود غير الإشكنازيين، ليست مضللة فقط، بل تفترض وعياً لوحدة اجتماعية لا وجود لها في الواقع. الموجود فعلاً عبارة عن تسلسل هرمي جامد للمجموعات يعتلي قمته اليهود الاشكنازيون[٧]. ان ما يسمّى الهوة التي تفصل بين الإشكنازيين والآخرين، تتضاعف كلها اتجهت باتجاه قاعدة الهرم، وهي ليست اقتصادية فقط بل سياسية وثقافية أيضاً.

أظهرت الابحاث الاجتماعية التي أجريت دورياً على اطفال في سن الدراسة في اسرائيل، ان هؤلاء الاطفال كانوا، حتى العام ١٩٦٩، يفضلون بشكل عام اترابا لهم من نفس جماعتهم. الا ان

النتائج تغيرت جذرياً في السنوات الأخيرة؛ تبين ان ٨٠ إلى ٩١٪ من الأطفال من كل الجماعات غير الإشكنازية يفضّلون اللعب مع اطفال اشكنازيين. كانت النتائج واضحة بشكل خاص عندما كان يطلب من الأطفال اختيار اترابهم من صور لأولاد بدرجات لون متفاوتة أو ملامح «أوروبية» مقارنة مع ملامح ساميّة[٨]. ولهذا ليس مستغرباً ان تصبح كلمة «أسود» شتيمة شائعة في المشاجرات في الشارع كما في المدارس، وبالأخص في المدارس التي تضم أكثرية غير اشكنازية.

من السخرية ان تعتبر آلة الدعاية الصهيونية الإسرائيلية الشكل الجرماني، على انه «الشكل المثال»، ليس فقط في صور الحرب الشهيرة بعد ١٩٦٧ (ان قصة اختيار الدعاية الصهيونية صورة مظلّي اشقر يقف عند حائط المبكى «لتصديرها» معروفة في كل اسرائيل) بل في كل الدعايات الداخلية التي كانت تنهال عبر لوحات الاعلانات ووسائل الاعلام. واصبح الجيش الاسرائيلي البائع المتجول الأساسي لصورة الإشكنازي الأشقر، «جندي قرب دبابته»، قائد طائرة امام طائرته. لدرجة ان صور الفرق كانت تؤخذ بطريقة يظن فيها الشُقر في المقدمة، أما الباقون بمن فيهم السلافيين (الصقالبة) فكانوا يوصفون بشكل يبدو عفوياً، في المؤخرة. كل هذا بالرغم من ان نسبة المجنّدين غير الإشكنازيين في الجيش تبلغ ٧٢٪. اما صورة اليهودي غير الاشكنازي فتبرز في مجالات محدّدة مثل «اليَمَني المضحك» في الأدب والمسرح التقليديين.

لعب السيفارديون دوراً خاصاً في هذا المجال ومن الضروري فهم الإطار التاريخي لهذا الدور: ان اليهود السيفارديين هم في الأصل اولئك الذين تركوا اسبانيا في القرن الخامس عشر واستوطنوا في هولندا وبريطانيا وبعض مناطق المانيا كهامبورغ وايطاليا والبلقان. ونعِمَ اليهود السيفارديون الاصليون، كونهم مجموعة صغيرة، برخاء اقتصادي،

حتى أجيال حديثة العهد، يفوق رخاء أية مجموعة اخرى. حافظ اعضاء مجموعة السيفارديين بتعصّب شديد على نقاوتهم الاثنية، وكانوا يتعالون بفخر حتى على اليهود الآخرين. بعضهم مثل الحاخام توليدانو كبير الحاخامين في تل ابيب، الذي كان يقرن إمضاءه بالحرفين الأولين اختصاراً لعبارة «إسباني خالص» ـ أي بكلام آخر، ان عائلته لم تتزاوج ولم تتآلف مع يهود آخرين.

بينما كانت مجموعة السيفارديين في اوروبا هي الوحيدة غير الإشكنازية فإنها كانت في العالم العربي واحدة من مجموعات عديدة (تستوطن المراكز المدينية). تميزت مجموعة السيفارديين عن بقية اليهود في العالم العربي بلغتها. كان السيفارديون يتكلمون اللادينو، وهي لهجة اسبانية محلية من القرن الخامس عشر، تُكتب بحروف عبرية. وكانوا يحافظون وأينما حلّوا، على بعض من حضارتهم وتقاليدهم وعاداتهم المستوردة وان لم يكن بنفس درجة يهود أوروبا الشرقية، أما المجموعات الاخرى في البلاد العربية فكانت تتكلم العربية باللهجة المحلية حتى بين بعضها. من الناحية الإقتصادية، كان السيفارديون، وحتى القرن العشرين، يشكّلون الطبقة الأكثر ثراءً. أما ثقافياً فقد عاشوا على رصيدهم من القرنين السادس والسابع عشر عندما كانوا يشكلون طليعة الحضارة اليهودية. اعترفت اسرائيل وتقبّلت هذه المجموعة دون سواها، لأن هذا القبول لا يتضمن اعترافاً باللغة والحضارة العربيتين. إنه من المحال ان يعترف الصهيونيون الإسرائيليون، في وقتنا الحاضر، بمجموعة عراقية مثلاً، ولو على الصعيد الفولكلوري. فبالنسبة لهم الحضارة عربيّة، والأغاني تؤدّى بالعربية، وبلهجة لا تختلف كثيراً عن لهجة الفلسطينيين غير أنهم أحيوا وبثوا، بالمقابل، الاغاني العاطفية الاسبانية (اراجيز قشتالية) التي كانت نساء السيفارديين تترنم بها حتى وقت قريب جداً.

وهكذا اصبح السيفارديون النموذج الأصلي لكل اليهود من غير

الإشكنازيين. وليس مستغرباً، ان أعتبر الممثل يورام غاون، المتحدر من عائلة سيفاردية قديمة معرفة في القدس، الوحيد الذي يناسب الدور الأول في مسرحية «كازابلانكا» الموسيقية، التي تروي قصة مهاجر مغربيّ - ان فكرة ان يقوم مغربي بدور مغربي غير مقبولة في إسرائيل الصهيونية.

لعب اليهود السيفارديون دوراً اخطر في المخابرات وفي عملية قمع السكان العرب. ان المستشار الحالي لرئيس الوزراء في الشؤون العربية صموئيل توليدانو، هو يهودي سيفاردي، تدرج سيرة حياته الرسمية مواصفاته كالتالي: لغته الأمّ هي اللّادينو، والثانية العربية. درس في مدرسة مسيحية في الناصرة، طلابها من الفلسطينيين المسيحيين، خلال العشرينات، كما كانت العادة لدى عائلات السيفارديين في تلك الفترة. تعتبر الخلفية الاجتماعية والتربوية هذه، في اسرائيل الصهيونية، مفضّلة للعاملين في الإستخبارات. ومن المعروف ان قيادة الإستخبارات العليا كانت تتذمر من التأثير المدمّر للتعليم الحكومي على الأجيال السيفاردية الفتية التي لا يتقن افرادها لا لهجة اللادينو ولا اللغة العربية.

كان المطلوب من مجموعة السيفارديين، بمهاراتها وامتيازاتها الخاصة؛ تمثيل اليهود غير الإشكنازيين بطريقة تحفظ السيطرة، باستمرار، للإشكنازيين. وليس في كل هذا خصوصية أو غرابة، اننا نستطيع ان نعثر على حالات مشابهة في أوضاع استعمارية اخرى، غير ان السؤال الحقيقي هو: هل هناك من مخرج؟ وهل تستطيع حركة يهودية شرقية ان تتحدّى السيطرة الإشكنازية فعلاً؟

ان هذا الأمر مشكوك فيه للأسباب التالية:

أولاً: لأن اليهود غير الإشكنازيين منقسمون، حتى في شعورهم

الباطني (الكامن)، إلى جماعات متشرذمة ضئيلة العدد، صغيرة بحيث لا تتمكن من تحدّي النفوذ الاشكنازي.

ثانياً: لأن المجموعة الإشكنازية متماسكة ومستقرّة وتتمتع بإستمرارية العادات الاجتماعية التي يحتفظ بها جيل بعد جيل دون أي تساؤل أو مع ما نَدَر. ان هذا النوع من الإستقرار مفقود بين المجموعات الشرقية، التي تحتقر اجيالها الفتية القليل الذي تعرفه عن حضارتها وتقاليدها الأصلية، وتنظر بإعجاب صريح إلى العادات الإشكنازية. (انني اذكر مشاهد من جنازات عسكرية إثر حرب تشرين ١٩٧٣، الجنازات الشرقية: صاخبة وعاطفية، بينما جنازات الإشكنازيين متحفظة ومنظمة. ويعلّق الشباب غير الاشكنازي: انظروا إلى جنازاتنا - كالحيوانات، اما هُم - فبَشَر).

ان المجموعة الاشكنازية لم تحكم قبضتها فعلياً على السلطة الحقيقية لدولة اسرائيل فقط، ولكنها بالإضافة دعّمت هذه السلطة بأسطورة القوة والمكانة الاجتماعية التي خلقتها لنفسها (بالكاد شابتها شائبة على الرغم من النكسات الأخيرة).

ومن الجدير بالملاحظة ان اسرائيل ليست دولة لها جيش ولكنها جيش مع جهاز دولة، وان هرمية وبنية هذا الجيش هما تعبير عن سلطة الإشكنازيين - المظلّيون، طواقم الغوصات والطيارون الخ... هم بأكثريتهم اشكنازيون، اما قادتهم فكلهم كذلك.

كل هذا يقود إلى استنتاج واحد: ان الحل يكمن في تنظيم كفاح لا يكون حصراً على مجموعة واحدة أو أخرى، بل موجهاً إلى عمق المشكلة، إلى جذور الحركة التي أدّت إلى تسلّط الاشكنازيين وخلقت بذلك مشكلة المجموعات الشرقية: **الحلّ هو محاربة الصهيونية.**

لفهم وضع المجموعات المقموعة والأسباب الكامنة وراء هذا القمع، علينا ان نفهم جوهر الصهيونية وان ندرك الحاجة إلى محاربتها.

هوامش

(١) «وَظوَظ» جمعها وظاوظ، تُطلق هذه التسمية على اليهود السكناج (الاشكنازيين) في صيغة التصغير، وهي مشتقّة من عبارة «ماذا، ماذا» "Was, Was" اليديشيّة (الألمانيّة) التي درجوا على التفوّه بها في فلسطين على سبيل التساؤل والاستفهام، فصارت لقباً لهم، وصاروا يلقّبون في لسان العامّة بِـ «الوظاوظ».

(٢) مدينة قربن تل أبيب.

(٣) تعبير يُنعَت به العرب.

(٤) يعني «قوّاد» مغربي.

(٥) حوالي ٨,٠٠ شاقل.

(٦) ترتيب المجموعات الرئيسية الأخرى وصُعداً من الأسفل: أكراد، ايرانيون، يمنيون، مغاربة، عراقيون، تونسيون، جزائريون، وسافارديون.

(٧) توصلت إلى هذا عن طريق انغماسي الشخصي في البحث. لقد حفظت النتائج بشكل فائق السرّية.

References

1 A nickname derived from the Yiddish 'Vus, Vus' meaning 'What, What'.
2 A township near Tel-Aviv.
3 A euphemism for Arabs.
4 That is, Moroccan pimps.
5 About £8.00.
6 A male Egyptian singer.
7 The order of the other main communities, from the bottom: Kurds, Tripolitanians, Persians, Yemenites, Moroccans (sub-divided into those who came from France and those who came from Morocco), Iraqis, Tunisians, Algerians and Sephardim.
8 I found out about this from personnel involved in the research. The results are supposed to be a closely guarded secret.

الأزمة في الكيان الصهيوني
خطر الفاشية

أفيشاي اهرليخ

كانت التخمينات حول احتمال إقامة نظام دكتاتوري كثيرة خلال السنوات الأخيرة، في اسرائيل. واختلفت وجهات النظر بشكل ملحوظ، بين هؤلاء الذين يرحبّون بمثل هذا التغيير كعلاج ضروري، انتظرته البلاد طويلاً، لمداواة أمراضها وحكومتها الضعيفة، وبين أولئك الذين يتكلمون بحقد عن سرطان الفاشية المتنامي، إذ يجدون فيه تهديداً أكبر لوجود اسرائيل من الخطر الخارجي. مهما تكن الشائعات ـ وكان هناك شائعات مماثلة إلى حد ما في فترات سابقة من تاريخ اسرائيل القصير ـ فإنها هذه المرة تجد اسمها في الوضع الذي تجد فيه اسرائيل نفسها في أعقاب حرب ١٩٧٣ مع شعور متنام بوجود أزمة حادة، وسيعترف الكثير من الاسرائيليين ان الصهيونية تقترًب من لحظة وتبرز الشكوك حول قدتها على عبور العاصفة بسلام.

سنحاول ان نحلل، في هذا المقال، الأزمة من منظار علاقتها بالخصائص المحددة للدولة الصهيونية في اسرائيل. وسنعالج في ضوء هذا التحليل، بعض النظريات المتعلقة بخطر الفاشية في اسرائيل. أطلق هذه النظريات، مؤخراً، حزب راكاح الشيوعي، داعياً إلى الفصل بين المعركة ضد الصهيونية والمعركة ضد الفاشية، كما دعا إلى إنشاء جبهة شعبية تضم المُعادين للصهيونية وحمائم الصهيونية لمواجهة خطر الفاشية في اسرائيل. سنُظهر في هذا المقال، ان هذه النظريات بنيت على أسس خاطئة، وان الاستراتيجيات التي قامت على أساسها كانت خطأً سياسياً.

اسرائيل ليست بلداً رأسمالياً احتكارياً نموذجياً
الشخصيـة الخصوصيـة للصهيونيـة

بالرغم من معالم اسرائيل الغربية المتعددة، فهي ليست بلداً رأسمالياً احتكارياً نموذجياً. وأية محاولة لاستنتاج مثل هذه التشابهات، ستقود حتماً إلى أخطاء فادحة. إن المغامرة الصهيونية في اسرائيل هي مشروع استعماري وُجد في ظل ظروف خاصة:

أولاً ـ كانت الصهيونية حركة قام مركز جاذبيتها، تأثيرها السياسي، مالها، وقواها البشرية خارج مناطق استعمارها. انها أملت وآمنت بقدرتها على نقل مركز جاذبيتها إلى داخل فلسطين خلال فترة زمنية قصيرة، واعتقدت أيضاً انها خلال عملية النقل (دعيت عملية «تجميع المنفى») هذه ستزيد من قوتها بحيث تفوق قوة أعدائها بوقت وجيز، وبذلك ستتمكن من فرض أمر واقع جديد وثابت يتم الاعتراف به في نهاية الأمر على انه دائم.

إن المغامرة الصهيونية لم تكن يوماً محولة ذاتياً حسب المعايير الرأسمالية المألوفة. إن قدرة الصهيونية في فلسطين على استخدام موارد تفوق قدرة إنتاجها الاقتصادي، إنما هو ميزة خاصة لاسرائيل، ونتيجة اجتماع عنصرين فريدين: توحيد القوى الصهيونية العاملة في وقت مبكر في فلسطين، وطبيعة الصهيونية التي أعطت صفة النخبة للرواد الذين استقروا، خلال سنة ١٩٣٠.

إن هذا الوقت بالذات هو الوقت الذي استطاعت خلاله المؤسسة الصهيونية في فلسطين ـ وعلى رأسها بيروقراطية عمالية صهيونية ـ أن تمارس السيطرة السياسية على الحركة الصهيونية، وتدعّمت هذه السيطرة نتيجة الحرب العالمية الثانية. هذا الإنجاز يعني، إنه بالرغم من ان المؤسسة الصهيونية في فلسطين، كانت أقلية

داخل الصهيونية، فإنها كانت عملياً المسيطرة على موارد الحركة الصهيونية، والمتحكّمة بالأموال المحّولة من خلال الحركة الصهيونية، إلى فلسطين. تمركزت عملية إعادة توزيع هذه الموارد ـ المورد الرئيسي للدخل في اقتصاد المستعمرات ـ في الجهاز السياسي، الذي حافظ بدوره على التحكم بالاقتصاد.

إن تأسيس دولة اسرائيل وايجاد موارد جديدة «آحادية التحول»، كتعويضات الحرب الالمانية، وهبات وقروض الولايات المتحدة الأميركية، لم يغير طبيعة آلية السيطرة السياسية على تخصيص الموارد الاقتصادية، وأولوية الاعتبارات السياسية في عملية تنظيمها وتوزيعها.

ثانياً ـ وجد المواطنون الصهيونيون أنفسهم منذ البداية في حالة حرب ـ مشتعلة احياناً، وخامدة أحياناً أخرى ـ مع السكان الأصليين ومع قومية عربية متنامية. لم يتنبأ الآباء المؤسسون للصهيونية بهذه الحالة ولم يفهمها إلاّ بعض قادتها وبعد وقت طويل. كان الوضع يختلف عن المغامرات الاستعمارية الأخرى، ان وصول الصهيونية المتأخر إلى فلسطين كحركة استعمارية، والتطور الاقتصادي السياسي النسبي في فلسطين كان يعني ان المعارضة للصهيونية نشطت منذ مراحل الاستعمار الأولى، وذلك عندما كانت المستعمرات ضعيفة عددياً وسياسياً. هكذا رسم هذا النزاع المستمر المعالم الخصوصية للمجتمع الصهيوني، التي نشأت، في الواقع، كردة فعل على هذا النزاع.

ثالثاً ـ ان ضعف الصهيونيين في الصراع الذي وجدوا أنفسهم وسطه، دفعهم إلى البحث عن حلف مع القوى الإمبريالية العظمى: في بادىء الأمر مع اولئك الذين كانوا يحكمون فلسطين، ولاحقاً مع الذين رأوا في القومية العربية، كما رأت الصهيونية، عدواً يهدد مصالحهم في المنطقة. تضمّن الحلف الذي تلمسته اسرائيل من القوى العظمى: الحق في تكوين بنية تحتية صهيونية خاصة ومستقلة، دعم حرّية الاستمرار في تجميع اليهود في فلسطين، والحماية والدعم ضد

الاعتداءات العربية. تحقق ذلك في البدء بحماية الانتداب البريطاني، وعندما فقدت بريطانيا قدرتها على القيام بهذه المهمة، استطاعت الصهيونية، التي قويت خلال هذه الفترة، من تحويل ولائها إلى قوى امبريالية أخرى، بمهارة مميزة.

لم يغير قيام دولة اسرائيل، المضامين الأساسية للدعم الذي تلمسته من حلفائها، لكنه غيّر أشكالها. بالمقابل خدمت الصهيونية الامبريالية، بشكل مباشر، كحليف ضد القومية العربية، وبشكل غير مباشر، بمساعدتها على الابقاء على أنظمة بدائية في مناطق أخرى من العالم العربي. إن الاعتماد على الامبريالية في وضع حرب مستمرة وفي ظل ظروف سريعة التغيّر في منطقة شديدة التقلب، هو أيضاً معلم خاص بالصهيونية، وكان له أثر على نظامها الداخلي.

أولويّة السياسة:

كانت هذه الشروط المتميّزة للصهيونية في فلسطين، بكثافتها واجتماعها، العامل الأهم في إعطاء اسرائيل الصهيونية شخصيتها المميزة. كانت الحاجة للاحتفاظ بالسلطة داخل الحركة الصهيونية، هي الحاجة إلى المناورة بين القوى الدولية، وواقعية الاستعمار في مواجهة معارضة سياسية واقتصادية قوية، تعني ان الاعتبارات السياسية تأتي قبل الاعتبارات الاقتصادية. كما جعلت وحدة الصهيونية داخل فلسطين، وهي مصدر قوتها، أولوية السياسة ممكنة. حصلت اسرائيل من خلال زعامتها الصهيونية على تدفقات ضخمة ومنتظمة للرأسمال، لا مثيل لها في أي منطقة أخرى من العالم. إن نجاح اسرائيل في الادعاء بأنها تمثل الشعب اليهودي، وبالتالي تلقيها تعويضات من المانيا الغربية، بالنيابة عن ضحايا النازية من اليهود، كان أيضاً نتيجة حكمها الصهيوني. مكّن هذا التدفق المستمر للأموال، الدولة من بناء آلة حرب، من إيواء واستيعاب مهاجرين يهود جدد والحفاظ على مستوى معيشي لا علاقة له البتة بقدراتها الاقتصادية الداخلية.

بتعبير آخر تمكنت دولة اسرائيل من بناء ذاتها ومن تحقيق أهداف

سياسية لم تحددها القيود التي يفرضها اقتصاد الدولة. كانت قدرة ونجاح القيادة الاسرائيلية سياسية أكثر منها اقتصادية. إنها تكمن في مهارتها بالحصول على الموارد والدعم الذي احتاجته من أجل مغامرتها، وبدوره، مكّن التدفق المستمر للمال من الخارج، هذه القيادة من المحافظة على الوحدة السياسية والهدوء الداخلي، اللذين كانا أساسيين لنجاح مغامرتها. نقدر إذاً ان نستنتج بأن السياسة في اسرائيل، تنعمت باستقلال ذاتي نسبي عن الاقتصاد.

وحدة القيادة السياسية:

المعلم الثاني لاسرائيل يرتبط بوحدة القيادة السياسية. ساد اعتقاد في صفوف القوى العاملة الصهيونية بوجود هاوية بينهم وبين حزب حيروت اليميني بقيادة جابوتنسكي - بيغن المشتركة. وبنيت على أساس هذا الاعتقاد، في الواقع اسطورة سياسية كاملة عن صهيونية يمينية لمواجهة صهيونية يسارية، ولا يزال لهذا الاعتقاد قواه المحركة الآن، وخاصة بين مجموعات الحمائم في تكتل **مابام - موكد**[1].

من الخطأ ربط «اليسار» أو «اليمين» في الصهيونية بالمفهوم الأوروبي للكلمتين، إذ ان لكل منها معنى مختلف كلياً عن الآخر. الطريقة الوحيدة لفهم معنى اليسار واليمين في الصهيونية هي بالرجوع إلى التطور التاريخي للحركة الصهيونية، من حيث انبثاقهما. ساعد الحزب الشيوعي الاسرائيلي، بقبوله التعريف الصهيوني لليسار واليمين دون تساؤل، بغباء على استمرار الوعي المزيف، ولم يسهم في الصراع من أجل ازالة اسطورة الصهيونية.

إنبثق الشق بين اليمين واليسار الصهيوني، حول اسلوب واستراتيجية الاستيطان في اسرائيل. أيّد كلاهما اقتصاره على اليهود. وكذلك طمح كلاهما لتأسيس دولة يهودية، ولم يختلفا حول الحدود الاقليمية لهذه الدولة، ولا حول ضرورة الحلول مكان الفلسطينيين.

شدد كلاهما على النسق الموحد، النظام، وعلى الاسلوب العسكري، وكذلك أكدا على الحاجة إلى التضحية والبطولة بمفهومهـا القومي؛ رأى كلا الطرفين ان على اليهود التخلي عن الصراعات السياسية في بلد المنشأ، وعلى حل مشاكلهم، ليس بواسطة الصراع الطبقي، بل عن طريق حل قومي يهودي منفصل. لم تكن الديموقراطية قيمة قائمة بذاتها عند أي من الطرفين، وكان أول من أشار علناً إلى امكانية لجوء اليهود إلى الدكتاتورية العسكرية لحكم الفلسطينيين، هو أحد قادة اليسار الصهيوني (آرلوزوروف).

كانت «اشتراكية» هذا اليسار اشتراكية صهيونية، مسيئة للشيوعيين (اليهود والعرب) في فلسطين، كما اليمين تماماً. دعا حزب «مابام» الذي اعتبر نفسه ماركسياً لينينياً والأكثر يسارية بين اليسار الصهيوني، إلى تعليق الصراع الطبقي خلال الفترة اللازمة لبناء الصهيونية، حظر على العرب حق العضوية في الكيبوتزات التابعة له، والتي بُنيت على أنقاض المدن العربية. دمج اسلوب ستالين الداخلي الاستبدادي بالاسلوب التروتسكي القمعي الفاسد[٢]. ومع ان اليمين واليسار استعارا اصطلاحات ورموزاً خاصة بالاشتراكية والفاشستية الأوروبية، غير ان هذه لم تكن منبع خلافهما الرئيسي. استخدم اليسار الصهيوني دافع محاربة الفاشستية ـ وهو موضوع عاطفي قوي لليهود في فلسطين ـ كسلاح عقائدي في معركته ضد الجناح اليميني، حول مشاكل الصهيونية (مثل قضية مقتل حاييم ارلوزوروف).

أحد الادعاءات الشائعة في هذا الجدل بين اليمين مقابل اليسار في الصهيونية، يتعلق باتصالات أجرتها منظمة جابو تيتسكي مع أنظمة يمينية متطرفة وفاشستية في أوروبا خلال الثلاثينات. هناك إثبات الآن عن اتصالات أجرتها فئات صهيونية أخرى مع موسوليني والنازيين[٣]. إن الاتصالات التي جرت وتجري بين الحكومة الاسرائيلية وقادة وأنظمة اليمين المتطرف هي قصة طويلة ومعروفة جداً: إن نوعية

جدل كهذه ليست جدية، ويمكن ان تؤثر فقط على الجَهَلة والسذّج سياسياً.

نما الانشقاق بين اليمين واليسار خلال الثلاثينات، في فترة فورة الفاشية. عُني اليمين الصهيوني بشكل أساسي بالقمع الديني الذي تتعرض له جماهير الطبقتين الوسطى والدنيا اليهودية في أوروبا الوسطى في ظل ظروف أزمة سياسية واقتصادية، مما دفعه لإعطاء الأولوية القصوى لإجلاء سريع لعدد كبير من اليهود إلى فلسطين. سبب هذا البرنامج حصول مواجهة مع بريطانيا، التي حاولت أن توازن بين دعمها للصهيونية وحاجاتها الامبريالية لتهدئة المشاعر القومية العربية المتنامية، وذلك عن طريق الحد من الهجرة اليهودية. بالمقابل، أعطى اليسار الصهيوني الأولوية لمشروعه الاستيطاني في فلسطين والذي لم يكن ليستمر ويتطور بدون حماية الانتداب البريطاني. كان الحفاظ على علاقة عملية ومقبولة بين الصهيونية وبريطانيا جد حيوي بالنسبة لليسار، وكان على هذه العلاقة أن تستمر برغم القيود الذي فرضها الانتداب على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

تبلور حول هذا الموضوع الإنشقاق بين اليمين واليسار. وصار أكثر حدة عندما أصبح وضع اليهود تحت حكم النازية يائساً. برز اليمين الصهيوني كحركة لها أهميتها في ظل ظروف معاكسة للتطور التدريجي للصهيونية، وفي وقت بدا فيه ان الصهيونية لن تستطيع حشد الدعم العالمي الذي تحتاجه. كان اليمين عند هذا المفصل الدقيق، مستعداً لأن يتخلى عن مظلة الدعم الإمبريالي الواقية، وان يجازف بتضحيات ضخمة لكي يُنقذ العدد الأكبر من اليهود.

نشأت فلسفة اليسار الصهيوني في وقت سابق، واعتبرت ان الوقت هو بجانب الصهيونية، وآمنت ببناء مركز قوة يهودي في فلسطين، يصبح فيها بعد مستقلاً من الناحية السياسية. وعنى هذا استيطاناً صبوراً طويل الأمد، «دونم هنا ودونم هناك»[٤]، كانت الفلسفة اليسارية متفائلة ومتدرجة. أما الصهيونية اليمينية فمتشائمة

وكارثية، إذ أتت كردة فعل على العاصفة المتجمّعة في أوروبا وعلى الاعتقاد بأن الوقت يمر بسرعة. اعتقد اليمين بأن اعلان قيام دولة يهودية ـ ولو أحادي الجانب ـ ومضافاً إلى أزمة الوجود اليهودي المتنامية في أوروبا وسيدفع بحشود كبيرة من اليهود إلى فلسطين. وبعد أن تسلّح هذه الحشود وتُدرّب، تستطيع قهر الفلسطينيين في عمل «ثوري» واحد.

كان للاختلاف بين الفلسفتين، احداها تؤمن بالعمل «الثوري الواحد» والأخرى «بالكفاح الطويل القاسي»، تشعبات أخرى. انشغل اليمين، وحده، غالباً، بقضايا الإجلاء والغزو. وآمن بأن مسألة استيطان الأرض وتطوير المجتمع اليهودي، شكلاً ومؤسسات، يجب ان تعالج عبر الدولة المستقبلية لا عَبر أجسام حزبية تخصيصية. بينما نّمى اليسار نظرية «الريادة». وبتشديده على الاستيطان التدريجي، رأى في الهجرة، الخطوة الأولى فقط نحو التزام الفرد بالصهيونية. شددت فكرة «الريادة» على التطوع ـ تدويل الأهداف الصهيونية، الاستيطان وبناء مؤسسات يهودية في فلسطين. بشرت بفكرة الريادة كطريقة حياة والتحقيق الذاتي الصهيوني. هاجمت الفردية والسعي من أجل المربح والاكتفاء الفردي، وأيّدت اشتراكية الانتاج والتوزيع والتضحية، وتكريس الذات للجهد القومي الجماعي من أجل بناء المشروع الصهيوني. استمدت هذه الفلسفة بعضاً من مبادئها من الرمزية الاشتراكية الروسية، التي كانت ذات مغزى حضاري للمهاجرين من أوروبا الشرقية بالرغم من انها كانت تدخل في اطار مختلف تماماً.

بالرغم من وجود العداوة بين صفوف هذين الجناحين الصهيونيين، إلّا انها كانت أقل حدّة بين القادة. كانت التصادمات القليلة التي حصلت بينهما رمزية أكثر منها حقيقية. إن الحاجة إلى الحفاظ على الوحدة بوجه ظروف دولية متحركة، وحرب مستمرة عملت على توجه الحزبين نحو سياسة تعايش سلمي، بدلاً من منافسة

سياسية علنية ودموية. تتجلى وتيرة هذه الاتفاقية، على وجه التقريب، في تقاسم السلطة: أولاً داخل الحركة الصهيونية، ومن ثم داخل الهستدروت، ومؤخراً في حكومة ائتلافية، وحديثاً جداً في الوصول إلى مراكز عالية في الجيش وفي وزارة الدفاع[٥]. يعكس ترتيب هذه العملية درجة تقارب مصالح الحزبين، أولاً خارج اسرائيل ولاحقاً في السياسات الداخلية.

غير ان تقاسم السلطة لا يعني ان المشاركين يحصلون على حصص متساوية. وان لا وجود لنزاع بينهم. حافظ حزب العمل على سيطرته على المراكز الأساسية في مركزي القوة هذين. وبخلاف الروابط الرسمية بين الأحزاب العناصر في حلف حزب العمل وأحزاب الائتلاف الحكومي، فإن العلاقات بين قادة حزبي العمل والليكود كانت غير رسمية، فهذه الروابط تعبر عن نفسها بعيداً عن الشكليات مثل الحالة التي قدم رابين فيها تقريراً لبيغن بعد عودته من زيارة كيسينجر قبل ان يقدم تقريراً للكنيست[٦]، أو زيادة عدد مستشاري رئيس الوزراء والوزراء التي تشارك عبرها أحزاب المعارضة بعملية اتخاذ القرارات.

إقتصاد آحادي الجانب

تتجلى ميزة أخرى لدولة اسرائيل في طبيعة السيطرة على الاقتصاد. ان نقول، في اسرائيل، ان الاغنياء هم الذين يقررون سياسة الدولة، أقل صحة من القول بأن الدولة هي التي تقرر من سيصبح غنياً. وهذا الأمر هو نتيجة الاستقلال النسبي للدولة عن الاقتصاد. لعب الاستثمار الخارجي، الباحث عن الأرباح دوراً صغيراً في تطور الاقتصاد الاسرائيلي. كانت الموارد الرئيسية الثلاثة الأخرى المعتمدة لتكوين رأس المال هي التالية:

١ ـ رأس المال الذي جلبه المهاجرون (ويتضمن التعويضات الالمانية).
٢ ـ رأس المال المتراكم بين اليهود.
٣ ـ التحويلات الأحادية الجانب، والقروض التي تلقتها اسرائيل من مؤيديها ومن حكومات صديقة.

إن الأخيرة، بين هذه الموارد الثلاثة، هي، وإلى حد بعيد، الأكثر أهمية والأكبر وتشكل التحويلات الاحادية الموجهة القسم الأساسي لهذه الفئة.

كانت الوكالة اليهودية والحكومة تتسلمان التحويلات الاحادية الوجهة وتعيدان توزيعها على الاقتصاد. إن القرارات المتعلقة بالتوزيع هي ذات أهمية اقتصادية داخلية أساسية ولذا فإن الوصول إلى المراكز المسؤولة عن اعادة التوزيع كانت دائماً واحدة من نقاط الخلاف في السياسة الاسرائيلية. إن التعيينات في هذه المراكز هي المصدر المطلق والجوهري للسلطة، في هذا النوع من الاقتصاد المتلقي من طرف واحد، وكانت هذه المراكز مضبوطة بإحكام من قبل الماباي[٧]. (أحدث موت ب ـ سابير المفاجىء في سنة ١٩٧٥، التحدي الجدي الأول لسيطرة الماباي على هذه المراكز الأساسية، في الوكالة اليهودية). كان قرار عدم منع الأحزاب الأخرى من الوصول إلى مراكز اعادة التوزيع واستخدام قدرته على تعيين من يرغب في أحد هذه المراكز، واحد من أذكى الأساليب التي ابتدعها حزب الماباي في الأربعينات. إنه خلق النهج الذي استطاع بواسطته ان يختار الأحزاب الأخرى التي يريد ان يتعاون معها في تشكيل تكتل القوى الحاكمة بقيادته.

إن التحكم بإعادة توزيع الأموال، هو أحد أشكال التحكم السياسي بالاقتصاد. هناك أيضاً، السيطرة على القطاعات الاقتصادية الحكومية والتي تملكها الدولة. إن هذه القطاعات هي أكبر في اسرائيل

منها في أي من الدول الغربية الرأسمالية: إن أكثر من نصف صناعة الدولة ومعظم زراعتها، وكل الصناعات الثقيلة تقريباً، مثل المعادن والبترو ـ كيميائيات والهندسة والانشاءات هي من ضمن هذه القطاعات. لهذه القطاعات مؤسساتها التمويلية الخاصة، إذ تملك الوكالة اليهودية والهستدروت اثنين من المصارف الرئيسية الثلاثة وهي مصرف ليئومي ومصرف هابوعاليم.

يتألف القطاع العام من الشركات التي تملكها الوكالة اليهودية والهستدروت. والملكية في كلتي الحالتين هي لشخصية شرعية وهمية: «الشعب اليهودي» و«نقابة العمال» بالتتالي. وتتجسد شرعية هاتين الشخصيتين بممثلي أحزاب الصهيونية السياسية في الهيئات التنفيذية للوكالة والهستدروت. شركات الهستدروت ليست ملكاً للعمال، وعندما تكون الملكية وهمية، تصبح السيطرة هي الأهم والسيطرة في الوكالة اليهودية والهستدروت، تقررها التعيينات السياسية في المراكز الادارية بموجب نِسَب مُتفق عليها من قبل الأحزاب. تتحكم المؤسسات السياسية بالقطاعات التي تملكها الوكالة اليهودية والهستدروت الحكوميتين من خلال توزيع التعيينات في مراكز اقتصادية رئيسية وفقاً لمعايير سياسية وتحديد نسب حصص الأحزاب منها. في كل الحالات لا علاقة للملكيّة بطبيعة الانتاج. إن اسرائيل دولة رأسمالية، حيث القطاعات غير الخاصة مُجيّرة لحساب اقتصاد السوق، ولا يتمتع العمال بأي سلطة على عملية الانتاج. أما في القطاع الخاص، فالتحكم السياسي أقل منه في القطاعات الحكومية والعامة. مع ذلك، فإن التدخل السياسي في هذا القطاع هو أكبر مما هو عليه في أكثر البلدان الرأسمالية. تعتمد القدرة على انشاء مشروع خاص مربح، على تحصيل شروط مؤاتية: قروض، امتيازات تنازلات، عقود حكومية، اعفاءات ضريبية، عملات أجنبية بسعر صرف أقل من الرسمي، حماية من المنافسة الخارجية... الخ. يجب الحصول على كل هذه

التسهيلات من مؤسسات يشغل مراكزها الرئيسية أفراد تم تعيينهم لموجبات سياسية، والنتيجة: نظام محسوبيات. مقابل الخدمات التي تقدمها الأحزاب للدولة تتمكن هذه الأحزاب من الحصول على موارد مالية[٨] وتعيين المخلصين لها في المراكز الرئيسية. غير ان بعض الشركات الخاصة تمكنت، بالرغم من وجود هذا النظام، من تحقيق بعض الإستقلالية خاصة في صناعة وتجارة الماس وصناعات الغذاء وصناعة النسيج وشركات مقاولات البناء، وفي التجارة العالمية. هذه هي القاعدة الاقتصادية لأحزاب البرجوازية الكبيرة.

استقلالية الأحزاب:

تتمثل ميزة أخرى لإستقلالية الأحزاب في اسرائيل، باستقلالية هذه الأحزاب عن أعضائها، واعتماد الأعضاء على الحزب. يتجلى استقلال الأحزاب في طريقتين: أ ـ خلقت الأحزاب وسائل للتمويل الذاتي، الذي لا يعتمد على الاشتراكات الطوعية لمؤيديها. ب ـ إن البيروقراطية الحزبية ذاتية التعيين، وللأعضاء سيطرة محدودة عليها.

يجب شرح هذا الأمر بتفصيل:

أ ـ تتمول الأحزاب الصهيونية بالوسائل التالية:

١ ـ عبر الوكالة اليهودية، التي تدفع للأحزاب مبلغاً سنوياً بنسبة قوة الحزب في المؤتمر اليهودي لعام ١٩٤٦.

٢ ـ عبر الهستدروت، أولاً، من الأموال التي يتم جمعها خارج اسرائيل وثانياً، من الضرائب المفروضة على كل الأعضاء، وتسحب منها الأحزاب وفقاً لنسب ثابتة تقررت عندما تفرض الضريبة، ليست هذه واجبات يدفعها العضو لحزبه، إنما ضريبة يدفعها كل عضو لكل الأحزاب.

٣ ـ تتموّل الأحزاب أيضاً من الدولة وفقاً لقانون وُضِع سنة

١٩٥٩. بالرغم من اعتماد بعض الدول الرأسمالية الغربية الأخرى لمبدأ تمويل الأحزاب في السنوات الأخيرة، إلّا ان القانون الاسرائيلي ليس له مثيل في أي مكان آخر، فالمبلغ المترتب على الناخب في اسرائيل، أكبر ١٤ مرة من المبلغ المترتب في المانيا. ومجموع المبالغ التي تلقتها الأحزاب من الدولة في اسرائيل خلال السنوات الأربعة الأخيرة، يفوق المبالغ التي تلقاها الديموقراطيون والجمهوريون في الانتخابات الرئاسية الأميركية مجتمعين. إن القرارات بزيادة هذه الهبات لا تتخذ بعد مناقشتها في البرلمان، بل في اللجنة البرلمانية المالية، التي تبقى مشاوراتها سرّية والتي قررت مؤخراً زيادة المبلغ بنسبة ٤٤٪. بالرغم من كل هذه الهبات فإن الأحزاب الرئيسية في اسرائيل مدينة بمبالغ باهظة، وذلك نتيجة لضخامة اجهزتها البيروقراطية والمصاريف الانتخابية. لحل هذه الأزمة المالية، تقدمت الأحزاب بمشروع قانون في البرلمان يمكنها من الحصول على قروض بشروط ممتازة لدعم ميزانياتها ولما كانت الأحزاب المعينة تشكل الأكثرية المطلقة في البرلمان، فلم يكن هناك سوى الاحتجاجات الشعبية لمنعهم من تخصيص أية مبالغ يريدونها بشرط ان تشارك كل الأحزاب الرئيسية بالغنيمة.

٤ ـ الأحزاب في اسرائيل من كبار الملاكين، فهم يملكون العقارات وشركات البناء والمصارف والمطابع التجارية ووكالات الاعلان، بالاضافة إلى ارتباطاتهم التجارية الخارجية. كما يضع أعضاء الأحزاب، العاملون في وظائف عامة رئيسية أموال المؤسسات التي يديرونها بتصرف أحزابهم[١٠].

٥ ـ إن اشتراكات الأعضاء وهباتهم هي المورد المالي الأصفر لمعظم الأحزاب الصهيونية فيما هي تشكل المورد الأكبر للأحزاب الليبرالية والليبرالية المستقلة. إن الأحزاب الصهيونية البورجوازية في اسرائيل تحصل على تمويلها بطرق غربية تقليدية أكثر من حزب العمل والأحزاب الدينية.

ب ـ إن البيروقراطية الحزبية هي أجسام ذاتية الاختيار وذاتية الديمومية مستقلة عن أعضائها.

١ ـ إن نظام الانتخاب النسبي في اسرائيل، يقدم للناخب لائحة قومية لمرشحي الأحزاب للبرلمان سمّتهم اللجان المركزية للأحزاب. وتتم التسمية من قبل جسم منتخب شكلياً يسيطر على الحزب.

٢ ـ التنظيم داخل الحزب: إما ان تؤجل القيادة الانتخابات الداخلية لسنوات لتفادي أي تغيير فيها، أو ان الهيئات المنتخبة لا تكون في مركز القرارات الرئيسية الفعلية، أو ان تضمن هذه القيادة لنفسها، بحكم عملها، مراكز أساسية في الهيئات الداخلية الرئيسية. وهذا الأمر يشمل نسبة عالية من الهيئات الحزبية الداخلية ـ كافية لاستمرار سيطرة القيادة على الحزب[١٢].

أدّت عملية دمج نظام الانتخابات العامة والتنظيمات الحزبية الداخلية إلى نظام سياسي مستقر بصورة ملحوظة. وقد علق أحد علماء اسرائيل بقوله: «إن تحولاً جذرياً في نتائج الانتخابات هو أمر مستحيل، إلاّ بظل أجواء كارثية ـ عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً ـ وهذا لم يحدث في اسرائيل حتى الآن»[١٣]. قيل هذا الكلام قبل حرب ١٩٧٣، ولكن الانتخابات التي جرت مباشرة بعد هذه الحرب اظهرت ان حتى هذه الصدمة لم تكن كارثية بما فيه الكفاية. ومع ان تحالف الليكود المعروف بالصقور نال نسبة ٢٥,٦٪ فإن التحول لم يمنع حزب العمل من تشكيل حكومة ائتلافية بقيادته.

الاتحادات العمالية وسيطرة الدولة:

تتحكم الدولة بالصراع الطبقي في اسرائيل عبر سيطرتها على اتحادات العمال. وهذا مظهر آخر من مظاهر أولوية السياسة والذي تختلف فيه اسرائيل عن الدول البورجوازية الديمقراطية في الغرب. لقد

ناقشنا طبيعة الهستدروت الخاصة والدور الذي لعبه في عملية الاستيطان في فلسطين، في مكان آخر ويخرج هذان الأمران عن نطاق هذا المقال[١٤]، ولكننا سنبرز هنا الملامح الرئيسية الثلاث للهستدروت كاتحاد عمالي.

١ ـ كان الهستدروت جنين الدولة الصهيونية واستطاع من خلال سيطرته على ماباي الهستدروت (حزب العمل الآن)، أن يسيطر على الدولة، وبقيت السلطة في يد حزب واحد منذ نشوء اسرائيل ولجيل كامل، بسبب السيطرة على هاتين المؤسستين اللتين اعتبرتا كذراعين في نفس الجهاز ان الهيمنة المزدوجة على الدولة والهستدروت عنت أن حزب العمل هو الذي يحدد السياسات الاقتصادية للبلاد كما يسيطر على المخارج المؤسساتية لردات فعل العمال على هذه السياسات. إن الهستدروت هو الاداة التي تجعل العمال يقبلون دون معارضة سياسات الحكومة المتعلقة بالأجور والأسعار والضرائب. علق خبير أجنبي بالماباي دون ان يجانب الصواب: «لا تستطيع أية حكومة اسرائيلية ان تنجح بدون التعاون الدائم من جهة الهستدروت، بينما تستطيع معارضة هذا الأخير الثابتة والمدمّرة دون شك إلى شلّ فاعلية الحكومة»[١٥].

٢ ـ إن الهستدروت يحتكر فعلياً تمثيل العمال في اسرائيل وقد تحقق عندما انضم حزب حيروت (غاهال) إليه في العام ١٩٦٥، وتمت ازاحة المنظمات العمالية الضعيفة المنافسة من المسرح. وتدعم هذا الاحتكار بقانون العلاقات العمالية لعام ١٩٧١، الذي أضفى على الهستدروت شرعية تمثيل العمال في اسرائيل ومنع أية اضرابات خارج إطاره. كما يستمد الهستدروت فعاليته من النسبة العالية للسكان المنضمين له ـ الأعلى في أي بلد رأسمالي. ولكن هذا ليس دليلاً على وعي طبقي بين عمال اسرائيل ـ فهم مجبرون على الانضمام. لا يوجد في اسرائيل برنامج ضمان صحي حكومي، وترك أمر تنظيم الطبابة

العامة في يد الهستدروت عمداً. إن العمال الذين لا ينضمون له، يخشون ان يفقدوا المساعدات الصحية الأساسية لعائلاتهم. وهكذا، فإن سبب هذه العضوية بنسب عالية هو استغلال موارد الدولة للسيطرة على العمال.

٣ ـ إن المركزية في الهستدروت هي أقوى بكثير بالمقارنة مع الاتحادات العمالية في الدول الرأسمالية. أما الاتحادات الخاصة والتنظيمات المحلية فلا تملك إلاّ القليل من الاستقلالية الذاتية. والانتخابات الفردية الوحيدة تحدث على مستوى مكان العمل، الحلقة السفلى في الهرم التنظيمي للعمالة. أما الانتخابات الأخرى فتعتمد قاعدة النسبية على الصعيد القومي بين الأحزاب مما يعطي المجموعات الحزبية داخل الهستدروت سيطرة كاملة على المرشحين والمعيّنين لكل المراكز على الصعيدين المحلي والقومي، وتشترك في هذه الانتخابات كافة الأحزاب الاسرائيلية بما فيها الدينية واليمينية المتطرفة. تتخذ حكومة العمال وقادة الهستدروت القرارات الرئيسية في اجتماعات حزبية يتم عرضها على اللجان التنفيذية لمجرد التصديق عليها. إن أغلب الاضرابات العمالية في اسرائيل لا يصرّح بها من قبل الهستدروت ولهذا فإنه لا يدافع عن المضربين ولا يهتم بتجنيد الدعم لهم، وفي كثير من الحالات لا يستطيع المضربون السحب على الأموال المخصصة للاضرابات لدى الهستدروت والتي كانت مدفوعاتهم للهستدروت قد أسهمت في اغنائها.

الهستدروت، إذاً، ليس اتحاداً عمالياً على النمط الغربي الاصلاحي، بل تنظيم تسيطر عليه الدولة (تستعمل كلمة دولة هنا بالمعنى الأشمل لتعني المؤسسة الصهيونية). ويشبه إلى حد كبير النسق البيروقراطي الدكتاتوري. إن الهستدروت هو عقبة رئيسية في وجه تطور الصراع الطبقي في اسرائيل: إنه يدعم الانقسامات الاثنية والتعصب بين العمال، كما يعرقل تطور وعي سياسي بينهم، فهم

يظهرون الهستدروت كممثل لكافة الأحزاب السياسية في اسرائيل. كان هذا الأمر يؤدي، باستثناءات بسيطة، إلى نزاعات حول قضايا محدودة كان من السهل احتواءها والسيطرة عليها.

إن هذه الملامح للدولة الصهيونية، تدل بوضوح على ان اسرائيل ليست دولة ديمقراطية رأسمالية بورجوازية، بل نوع مختلف من المجتمعات ـ أكثر سلطوية وأكثر بيروقراطية. تميل أكثرية الاسرائيليين إلى التفكير باسرائيل على انها ديمقراطية غربية، وشجعت المؤسسة الصهيونية هذه الخرافة. ولكن عندما يتكرر هذا الخطأ في نشرة هامة للحزب الشيوعي تعالج «خطر الفاشية في اسرائيل» يصبح الأمر جد خطير[١٦]. إن الحزب الشيوعي الاسرائيلي[١٧] هو أكبر تنظيم سياسي غير صهيوني في البلاد، ومن شأن اخطاء أساسية كهذه ان يسم تحليلاته بالغموض ويضلّل سياساته. إن أساس هذا الخطأ في مفهوم الحزب الشيوعي يعود إلى فشله في تحليل الطبيعة الخصوصية للصهيونية، وبفشله هذا يساعد في تشجيع هذه الخرافة المؤيدة للصهيونية. من الأمثلة: الطريقة التي ينظر الحزب من خلالها إلى اسرائيل على انها «بلد رأسمالي احتكاري غربي» والقبول، دون تمحيص، بالتصنيف الصهيوني للأحزاب في اسرائيل على انها «يسارية« أو يمينية».

طبيعة الأزمة الحالية في اسرائيل

تعاني اسرائيل من مخاض أزمة حادة: اقتصادياً، ايديولوجياً، سياسياً ودولياً. ومع ان اسرائيل هي جزء لا يتجزأ من العالم الرأسمالي، وتنعكس عليها بالتالي الأزمات التي يعانيها هذا العالم، فإنها تنعكس بطريقة خاصة وتنتشر عبر البنية الخاصة للدولة الصهيونية والأشكال الخاصة لعلاقاتها مع الغرب الرأسمالي. لهذا السبب أصبح من الضروري ان نشرح وقع هذه الأزمات على بنية الدولة والتي تؤدي بالتالي إلى تفاقم التناقضات الداخلية.

الأزمة الاقتصادية:

إن اسرائيل، وبعكس الاعتقادات السائدة، أبعد ما تكون معجزة اقتصادية. إن معدل نموها الاقتصادي الذي كان مرتفعاً في العقد الأول لإنشائها، تراجع خلال الستينات فوصل إلى نسبة ٤,٩٪ سنوياً - أدنى من معدل النمو في اليونان واسبانيا، وتراجع في أوائل السبعينات إلى ٣,٥٪. واسرائيل هي اقتصاد لا فاعل في استغلال طاقاتها الانتاجية، فأظهرت التقارير الأخيرة ان نسبة ٤٠٪ من هذه الطاقات كانت خاملة خلال الستينات. كما ان اسرائيل مجتمع تم تحويله إلى بيروقراطي مع نسبة ٣٤٪ من قواه العاملة في الخدمة العسكرية الالزامية - واحدة من أكبر النسب في العالم. إن قدرة اسرائيل على الالتزام بأهدافها الرئيسية الثلاثة - الاحتفاظ بآلة حرب ضخمة، امتصاص الهجرة اليهودية والمحافظة على مستوى غربي للمعيشة - ليست نتيجة انجازات اقتصادية بل ناشئة من تمكنها من الحصول على تحويلات مالية أحادية الاتجاه. إن اقتصاد اسرائيل فريد من نوعه من حيث انه اقتصاد التحويلات الاحادية الاتجاه. إن حجم هذه التحويلات ومصادرها والشروط المحددة لاستخدامها، هي عوامل حاسمة للاقتصاد الاسرائيلي.

عانت اسرائيل، وباستمرار، من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها. ولكن ديونها الخارجية تتزايد منذ عام ١٩٦٨ بمعدلات لم يسبق لها مثيل، لدرجة ان الدين على أساس الفرد كان في العام ١٩٧٤، سبعة أضعاف مثيله في بريطانيا.

جدول نمو الديون الخارجية الاسرائيلية (بملايين الدولارات الأميركية)

١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
٢١٥٧	٣٣٥٢	٤٢٨٩	٥٣٧٥	٦٧١٥	٧٩٠٥

(المصدر: خلاصة احصاءات اسرائيلية، ١٩٧٥، ص ١٨٣).

هناك سببان لتضاعف هذه الديون:

١ - أدى التضخم الاقتصادي العالمي منذ عام ١٩٦٨ إلى رفع اسعار واردات اسرائيل بنسب أكبر من ارتفاع التحويلات الاحادية الاتجاه وأسعار الصادرات.

٢ - كان عام ١٩٦٨ نهاية حقبة من الصراع العربي الاسرائيلي. منذ ذلك الوقت أصبحت الحروب الشاملة وحروب الاستنزاف أكبر وأطول زمناً وأكثر تعقيداً، وأصبحت كلفة الاحتفاظ بماكينة حربية مناسبة خارج امكانات اقتصاد احادي الاتجاه تقليدي. في محاولتها لاستمرار التزامها بالأهداف الرئيسية، لجأت اسرائيل للاقتراض، أكثر فأكثر، من الأسواق المالية العالمية ومن الولايات المتحدة الأميركية.

رغم شكاوى الاسرائيليين من أعباء الحرب الاقتصادية الثقيلة، فإن الابحاث التي جرت مؤخراً أظهرت ان تكاليف الحروب حتى عام ١٩٧٠ كانت تغطى من تحويلات من الخارج[١٨]. إن الإحساس بوطأة تكاليف الحرب بدأ فعلاً منذ ذلك الوقت، ومعه المطالبة بالاختيار بين الأهداف الاقتصادية المختلفة بدلاً من محاولة تحقيقها متزامنة كما كان يجري في السابق.

جدول يبيّن الارتفاع في المصاريف العسكرية في اسرائيل كنسبة مئوية من الدخل القومي العام.

١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٦
١٨,٢	٢١	٢٩,٥	٣٥

(المصدر: امدا، تشرين الثاني ١٩٧٥، ص ١٤).

الميزانية المقترحة:

عشية حرب ١٩٧٣، وفي محاولة اعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي، بعد ان شلته التعبئة العامة، قامت الحكومة الاسرائيلية باجراءات لتنشيط الاقتصاد بضخ الأموال في السوق ولكن هذه الاجراءات أدت إلى تسارع التضخم فوصل إلى نسبة ٥٦٪، وارتفع العجز في ميزان المدفوعات بطريقة تنذر بالخطر فتضاعف أكثر من ثلاث مرات من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٤. وهدد تناقص احتياطي اسرائيل من العملة الصعبة (٨٨٢ مليون دولار فقط في تشرين الثاني، ١٩٧٤) إلى إيقاف استيراد المواد الخام وبالتالي إلى تفشي البطالة بشكل جماعي[١٩]. في هذا الوقت بلغت ديون اسرائيل حداً كبيراً، اضطرت الحكومة معه لتخصيص مبالغ كبيرة سنوياً لتسديد فوائد هذه القروض، كانت اسرائيل تراهن على مستقبلها. أصبح الاقتراض من الأسواق المالية العالمية أصعب وأكثر كلفة، وكانت القروض تُمنَح بشروط منافية لسياسة اسرائيل الاقتصادية الوقائية.

لوقف هذا التدهور، لجأت الحكومة الاسرائيلية إلى اجراءات تخفيض الاسعار وقيمة العملة وعصر النفقات الحكومية عن طريق وقف الخدمات والمساعدات الأساسية وتجميد الرواتب كما اتخذت اجراءات مالية تتضمن اشكالاً ضريبية جديدة. وكانت نتيجة هذه الاجراءات ركوداً اقتصادياً شاملاً، وهبط الدخل القومي العام بنسبة ٦٪ بين حزيران ١٩٧٤ وحزيران ١٩٧٥[٢٠]، أصبحت الاستثمارات سلبية وبدأ معدل البطالة بالارتفاع. بالرغم من كل هذا تم ايقاف تفشي البطالة الجماعية بين اليهود بزيادة اعداد العاملين في قطاع الخدمات والاستمرار في استهلاك الاحتياطي العام. إن الأسباب وراء عدم السماح بتفشي البطالة جماعياً هي أسباب سياسية وسنبحثها لاحقاً.

إن عجز اسرائيل المتزايد لسد نفقاتها عن طريق التحويلات الاحادية الاتجاه التقليدية، أحدث من ناحيته تحولاً آخر في السياسة الاسرائيلية، إذ اضطرت عشية حرب ١٩٧٣، وبعد ان فقدت الخيارات الأخرى، إلى طلب مساعدة اقتصادية وعسكرية مباشرة من الولايات المتحدة بقيمة ٨ مليارات دولار أميركي على مدى أربع سنوات. تلقت اسرائيل في العام ١٩٧٤ مبلغ ٢,٣ مليار دولار والتي توازي ٧٠٠ دولاراً للفرد، أو ٢٥٪ من الميزانية الحكومية. كان هذا المبلغ، بالكاد كافياً لتغطية النفقات العسكرية في الخارج. وهكذا ولأول مرة طلبت من الولايات المتحدة ان تتحمل تمويل أحد أهداف اسرائيل - الحفاظ على آلتها الحربية.

من عجائب الصدف أن تتزامن حاجة اسرائيل هذه مع تحول رئيسي، وان يكن تدريجياً، في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كانت الولايات المتحدة تحاول، منذ عام ١٩٧٢، تأمين مصالحها في المنطقة عبر تعطيل فعل بقايا الناصرية ومشاعر القومية العربية المتطرفة، وتحاول توثيق علاقاتها مع بعض الأنظمة في الدول العربية، ومع ان هذا لا يلغي دور اسرائيل في خطط الرأسمالية للمنطقة، ولكنها تغيّر بالتأكيد درجة وحدة وتطابق المصالح بينها وبين الولايات المتحدة. (انعكس هذا في ردة الفعل الاسرائيلية المعتدلة ازاء التدخل السوري في لبنان).

إن تزامن الاعتماد على الولايات المتحدة، مع تناقص في اعتماد هذه الأخيرة على اسرائيل (من وجهة نظر اسرائيلية) لدرجة لم يعرفها من قبل، هو مصدر ذعر في اسرائيل، لأن الولايات المتحدة قد تستغل هذا الاعتماد الاسرائيلي المباشر المتزايد عليها للضغط عليها لتغيير سياستها المتشددة بموضوع الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. قدرت وزارة المالية الاسرائيلية ان خفض المساعدات الأميركية بمقدار ٥٠٠ مليون دولار سيزيد معدل البطالة بنسبة ١٤٪ [٢١]. كما أن تأخير

المساعدات الأميركية لمدة خمسة أشهر ستؤدي، مع المستوى الحالي لاحتياطي العملات الصعبة في اسرائيل، إلى إيقاف استيراد المواد الخام وبالتالي شلل الاقتصاد الاسرائيلي[22]. إن قرار اميركا في أواخر العام ١٩٧٥ لتحويل ٦٠٪ من مساعدتها لاسرائيل من منح إلى قروض اثارت موجة من السخط في اسرائيل تنعكس في افتتاحية صحيفة معـاريف:

«من الواضح ان هذه الطريقة للمساعدة تضخم ولدرجة هائلة مقدار اعتماد اسرائيل على الحكومة الاميركية. وقد نصل خلال وقت قصير إلى وضع يصبح فيه وجودنا المادي بكلّيته تحت رحمة الأميركيين ونخسر قدرتنا على رفض رغباتهم السياسية»[23].

الأزمـة الـدوليـة:

إن تناقص الدعم العالمي لاسرائيل ونمو درجة عزلتها أمور معروفة ولا تحتاج إلى زيادة في الايضاح. الذي يحتاج إلى تفسير، هو وقع هذا الأمر على اسرائيل. إن طبيعة الصهيونية التي تعتمد على ديناميكية الهجرة اليهودية من الخارج، واقتصادهـا الاحادي الاتجاه واستمرار النزاع العربي ـ الاسرائيلي، تفرض على اسرائيل ان تعتمد على الدعم العالمي أكثر من معظم دول العالم.

ففي البلاد، حيث تعيش مجموعات يهودية كبيرة، تسعى الصهيونية إلى كسب دعم (أو على الاقل موافقتها) حكومات هذه الدولة والرأي العام فيها لتستطيع العمل بصورة قانونية على تعبئة المجموعات اليهودية.

١ ـ الحق في بث الدعاوى الصهيونية وإقامة التنظيمات الصهيونية، دون أن تبدو وكأنها وكالات أجنبية تخريبية، القادرة على تجنيد وتدريب المهاجرين من هذه الدول.

٢ ـ الحق في جمع الأموال لبلد أجنبي (اسرائيل) وتحويلها إلى خارج البلد المضيف ـ مما يزيد الديون الخارجية للبلد المعني.

٣ ـ القدرة على استخدام قاعدتها الشعبية بين المجموعة اليهودية، لكسب المزيد من النوايا الحسنة والدعم السياسي لأهدافها بين أفراد الشعب. وتسمي الصهيونية هذه الامتيازات التي تحصل عليها من الدول الغربية «الحقوق الديمقراطية» مما يجعلها أكثر جاذبية للضمير الليبرالي. ولكن هذا قد لا يصح وبالأخص ان الصهيونية لم تعرف بأنها من أنصار المبادىء الديمقراطية. الحقيقة المجردة ان نشاط الصهيونية كان أصعب وأقل فاعلية في الدول التي تعارض مبادىء الصهيونية.

أما السبب الآخر لأهمية العلاقات الدولية الجيدة بالنسبة للصهيونية، فيتعلق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي. بخلاف معظم النزاعات بين الدول، فإن جوهر هذا النزاع هو مسألة شرعية «طبيعة» الدولة الصهيونية وليس حدودها فقط. والشرعية تكون صحيحة بمقدار الاعتراف الدولي بها. كانت الصهيونية تعي هذه النقطة بوضوح منذ وعد بلفور وعصبة الأمم، وكان الاستهداف الرئيسي لسياسة اسرائيل الخارجية في سعيها لاقامة علاقات دولية، وتآكل موقف اسرائيل عالمياً منذ عام ١٩٦٧ يهدد في الأخير الاعتراف بحقها في الوجود.

إن لهذين السببين مضاعفات بعيدة المدى على مستقبل اسرائيل، ولكن العزلة المتزايدة لها تأثيرات مباشرة، كما ان تطور الخلافات مع المنظمات الدولية يفرض ضغوطاً على الدول التي لا تزال تدعم اسرائيل. فقد واجهت هذه الدول مشكلة الخيار بين إعادة النظر في موقفها من هذه المنظمات وإعادة النظر في موقفها من اسرائيل. ولما لم يكن هناك بديل عن الأمم المتحدة في المحافظة على نوع من «النظام العالمي» فإن مؤيدي اسرائيل سيضطرون في النهاية إلى الاختيار بين

تعديل موقفهم من اسرائيل أو دفع ثمن سياسي واقتصادي لقاء هذا الدعم. إن تآكل الدعم لاسرائيل ومن هم وراءها يجعل من الصعب عليها قطف ثمار أية عملية عسكرية ناجحة، كما سيجعل حصول اسرائيل على موافقة دولية على مغامراتها العسكرية أمراً بعيد الاحتمال. إن الحصول على موافقة واحدة من الدول الكبرى كان حتى الآن أمراً لا غنى عنه في السياسة الاسرائيلية. إن قرار مواجهة الأمر منفردة سيكلف اسرائيل ضمان الامدادات العسكرية واحتواء ردود فعل الكتلة السوفياتية وعنصر المباغتة. ولهذا فإن عزلة اسرائيل ستعني قيوداً فورية على حريتها في التصرف.

الهجرة والهجرة المعاكسة

إن ما يعرفه العالم الخارجي عن الهجرة المعاكسة (مغادرة اسرائيل) قليل نسبياً، ولكن هذه الهجرة هي أحد المؤشرات على الأزمة التي تواجهها اسرائيل. إن الغموض الذي أحاط بهذا الموضوع لمدة طويلة كان جزءاً من خطة اسرائيلية متعمدة. في بلد يقوم على «شرعنة» الايمان «بتجميع الشتات» والذي يفخر بأنه توتقة صهر، كانت أية معلومات عن الهجرة المعاكسة تعتبر دعاية سيئة وتشهيراً. كان التعتيم أيضاً جزءاً من سياسة الاحتواء: كان الذين يهاجرون من اسرائيل يعاملون في اسرائيل ومن قبل الصهيونية في الخارج كهاربين من الخدمة ونتيجة لذلك كان هؤلاء يحسون بالخجل ويضمرون حقيقة انهم لن يعودوا. وقد حدّ هذا من تأثيرهم على الآخرين في اسرائيل وعلى المهاجرين اليهود في الخارج. أما في اسرائيل فكان الاعتقاد ان مجرد لفلفة الموضوع والتعتيم عليه كافيان لمنعه من التفشي. كما كان لإنكار الموضوع أسباب اقتصادية: إذا لم يكن هناك مشكلة، فلا حاجة لحلول جذرية مكلفة.

لا يوجد احصاءات دقيقة عن الهجرة المعاكسة لصعوبة تعريف

التعبير. إن التقديرات الأخيرة تضع أعداد الذين هاجروا من اسرائيل بين ٣٠٠ و٥٠٠ ألف يهودي منذ انشاء دولة اسرائيل[24]. وإذا قيّمنا هذه الأعداد بالنسبة للهجرة، تكون بنسبة ٢٠ ـ ٣٣٪، وهذه نسبة عالية جداً لا مثيل لها بين الشعوب المهاجرة الأخرى. وفوق ذلك، وخلافاً للاعتقاد السائد، فإن معظم الذين هاجروا من اسرائيل لم يكونوا من القادمين الجدد. حتى عام ١٩٦٢، كانت نسبة ٥٠٪ منهم، من قدامى المهاجرين ومن هؤلاء كان مواليد اسرائيل يشكلون نسبة ١٠٪، ومنذ ذلك الوقت ازداد عدد مواليد اسرائيل بين المغادرين بنسبة ملحوظة، فقد تم الكشف مؤخراً عن معلومة احصائية مذهلة، كانت نتيجة دراسة أجريت على الهجرة المعاكسة إلى الولايات المتحدة، تظهر ان أغلبية الاسرائيليين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة والبالغ عددهم ٢٥٠ ألفاً، تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٠ عاماً، وهذا العدد هو ثلث الاسرائيليين في فئة العمر هذه[25]. إن التقديرات توحي بأن نسبة ٧٥٪ من الذين يهاجرون من اسرائيل هم من الاشكنازيين الغربيين[26].

أثناء تدفق المهاجرين إلى اسرائيل، كان المسؤولون يتحاشون بحث موضوع الهجرة المعاكسة. ولكن تراخي الهجرة في السنوات الأخيرة الذي ترافق مع تنامي الهجرة المعاكسة أدى إلى تغيير في هذه السياسة، وتناقش الهجرة المعاكسة الآن على انها نزف داخلي خطير وتجري دراسات مكثفة ويمنح الذين غادروا، حوافز لحثّهم على العودة. إن التقديرات الرسمية لعدد المغادرين في السنوات الأخيرة هي كما يلي: ١٩٧٢ ـ ١٢٠٠٠، ١٩٧٣ ـ ١٥٠٠٠، ١٩٧٤ ـ ٢٤٠٠٠، ١٩٧٥ ـ ١٩٠٠٠[27]. في العام ١٩٦٦، وعندما واجهت البلاد أزمة اقتصادية فاق عدد المغادرين عدد المهاجرين. ويعتبر الاقتصاديون الاسرائيليون عام ١٩٧٦ مشابهاً لعام ١٩٦٦، وهكذا نرى ان نهج الهجرة المعاكسة محكوم بالاستمرار إذا لم يكن بالتفاقم.

في العام ١٩٧٤، عندما وصلت الهجرة المعاكسة ذروتها، كلفت وزارة الاعلام لجنة خاصة بإجراء دراسة شاملة للمشكلة[٢٨]. أظهرت الدراسة ان من بين الذين قابلتهم اللجنة، أبدى الأصغر سناً ميلاً أكبر لمغادرة البلاد، وتناقص هذا الميل مع التقدم في العمر. كما ان مواليد اسرائيل يرغبون في المغادرة أكثر من المهاجرين وغير المتدينين أكثر من المتدينين. من العيّنة التي اختارتها اللجنة أعلنت نسبة ١٩٪ ان ليس لديها أية رغبة في البقاء، وكانت الأسباب هي التالية بترتيب أهميتها: الضرائب المرتفعة (٣١٪)، مستوى المعيشة (٢٨٪)، التحول إلى البيروقراطية (٢١٪)، فرص عمل أفضل (٢٠٪)، الخدمة العسكرية الالزامية (١٩٪)، التفاوت الاجتماعي (١٨٪)، ظروف العمل (١٦٪)، **الضمانات المادية** (١٦٪).

إن موضع الاثارة في هذا البحث هو انه استطاع اثبات المعرفة الانطباعية (الانطباع السائد دون تحقيق) والتي لم تدرس بطريقة منظمة من قبل. إن خطر استمرار الحرب ليس سبباً مباشراً للهجرة المعاكسة بقدر ما هو تأثيره على الحياة العامة. في وقت اجراء الدراسة، كانت حرب الاستنزاف مع سوريا قائمة، والشكاوى التي برزت في الدراسة كانت حول تمديد فترة خدمة الاحتياط وتأثير ذلك على الحياة العادية. إن هذا يثبت ان الحروب الخاطفة لم تكن أفضل فقط من ناحية الفعالية العسكرية، ولكنها تتناسب كلياً مع حدّ أدنى من تعطيل الاقتصاد والحياة الاجتماعية أيضاً. إن حرب الاستنزاف الطويلة مع مصر ١٩٦٩ - ٧٠، وحرب ١٩٧٣ الأطول نسبياً وما تلاها من حرب استنزاف مع سوريا تشير إلى الاجهاد المحتمل الذي قد تسببه حرب من نوع آخر على المجتمع الاسرائيلي.

كما كشفت الدراسة، العلاقة بين المستوى المعيشي والهجرة المعاكسة. إن فشل اسرائيل في الاحتفاظ على مستوى معيشي غربي أدى مباشرة إلى نقص قدرتها على اجتذاب المهاجرين ومنع الهجرة المعاكسة.

والمثل الصهيونية ليست كافية لابقاء الاسرائيليين في الداخل واقناع يهود الخارج بالمجيء. ويشير استعداد الكثيرين للاقرار علناً بشكوكهم ورغباتهم في مغادرة اسرائيل، إلى فشل الايديولوجية الصهيونية.

ترافقت الزيادة في اعداد المغادرين، مع نقص في اعداد القادمين. في الفترة ١٩٧١ -٧٣، كان معدل الهجرة إلى اسرائيل يتراوح بين ٣٧ و٤٠ ألف مهاجر سنوياً، وفي الفترة ١٩٧٤ - ٧٥، انخفض هذا المعدل بنسبة ٥٠٪. كانت الأعداد الأكبر هي للمهاجرين من الاتحاد السوفياتي، وكان النقص هنا أكثر من ٦٠٪. وبخلاف ادعاءات السلطات الاسرائيلية، فإن هذا لا يعود فقط إلى القيود السوفياتية على الهجرة، وإنما بسبب أزمات دولية، وتناقص افتتان العالم باسرائيل بعد حرب ١٩٧٣. إن تضاؤل رغبة اليهود الروس بالهجرة إلى اسرائيل تتضح من زيادة نسبة المهاجرين من الاتحاد السوفياتي الذين يرفضون التوجه إلى اسرائيل بعد وصولهم إلى الغرب، فبينما اختارت نسبة ٤٪ من هؤلاء البقاء في الغرب عام ١٩٧٣، ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٦٪ في أواخر العام ١٩٧٤[٢٩]. تفيد المصادر الغربية ان هناك حوالي ١٠ آلاف يهودي فقط ينتظرون أذونات الهجرة وليس مئات الألوف كما تدعي وسائل الاعلام الصهيونية.

إن تراخي الهجرة وتنامي الهجرة المعاكسة لا تؤثران فقط على معدلات نمو الشعب اليهودي ولكنها تؤدي أيضاً إلى تفاقم الأزمة الايديولوجية. إن الصهيونيين ينظرون إلى اسرائيل على انها دولة ذات رسالة - لبث الدعاوى بين يهود العالم واقناعهم بالهجرة ومن ثم امتصاصهم. إن الدولة بالنسبة للصهيونيين الغيارى هي ليست هدفاً بحد ذاتها، ولكنها وسيلة في عملية «التجميع الداخلي» التي هي الهدف الأسمى والمطلق. إن دولة صهيونية لا تستطيع امتصاص المهاجرين، بينما يغادرها مواطنوها هي دولة تواجه أزمة حادة.

فوق هذا كله، فإن الدور الذي تدّعيه اسرائيل لنفسها،

كمخلّصة لليهود من معاناتهم، يعطيها منزلتها المعنوية بين اليهود. «إنكم لا تساعدوننا نحن» بقول الصهيونيون: «ولكنكم تساعدون أنفسكم وباقي اليهود الذين يعانون. لقد سفكنا دماءنا من أجلكم، وأنتم مدينون لنا بالدعم والمال على الأقل». هذه هي المقولة العادية التي تقيم عليها القيادة الصهيونية حقها في السيطرة بين اليهود. إن دولة غير قادرة على اجتذاب المحتاجين، دولة تطلب المال والدعم للاستمرار في حرب لا تنتهي وتتزايد الشكوك حول ضرورتها، هي اعلان إفلاس للصهيونية. قد نستطيع رغم هذا الحصول على مساعدات يهودية، ولكن الادوار قد عُكست: يصبح الاسرائيليون هم المحتاجين، وتصبح اسرائيل بذلك مجرد مجموعة يهودية أخرى في ضائقة، تحاول مجموعات أخرى مساعدتها ـ كما حصل في أكثر من مرة في تاريخ اليهود! وتنفجر اسطورة الحل الأمثل الذي التزمت به الصهيونية.

هناك بعد آخر لهذه الأزمة الايديولوجية ـ خيبة الأمل الشخصية. إن إدراك الكثير من الاسرائيليين لمدى اعتمادهم على الشتات بدلاً من اعتماد الشتات عليهم، أثار بينهم آلاف علامات الاستفهام ـ بالأخص بين الشباب والمثقفين والحركيين. كما ان على الاسرائيلي ان يضحي شخصياً من أجل مهمة الصهيونية في التجميع الداخلي ـ سنوات خدمة طويلة في الجندية، متاعب مجتمع في حرب، مستواه المعيشي، تطلعاته المستقبلية وأحياناً حياته. في المقابل كأنه لديه احساس بأنه بطل يحيا حياة ملأى بالمعاني. اعتمدت هذه المشاعر على مجيء المهاجرين والتعتيم على الهجرة المعاكسة، ولكن لكل اسرائيلي، اليوم اصدقاء غادروا اسرائيل ويعيشون في الخارج، كما ان تناقص المهاجرين يدفع فوق رأسه سيف خدمة أطول في الجندية، لأن مهمات الآخرين الذين لا يأتون أو الذين غادروا تقع على كتفيه. هل هو بطل، أم أحمق؟ إنه يتساءل!

الصراع الطبقي

إن عجز اسرائيل عن متابعة أهدافها الثلاثة الأساسية ينعكس أيضاً في العلاقات العمالية. إن الجزء المتنامي من الدخل القومي العام الذي يتحول الآن لتمويل آلتها الحربية، والشك في القدرة على الاستمرار ومستوى الدعم الأميركي ووقع الأزمات الاقتصادية العالمية، كل هذه الأمور مجتمعة تفرض على اسرائيل خفضاً حاداً في مستوى المعيشة. في ظل هذه الظروف اشتد الصراع على توزيع الانتاج بين رأس المال والعمال.

كانت السنوات ١٩٦٨ ـ ٧٣ «سنوات سمان» بالنسبة للرأسماليين الاسرائيليين بالرغم من معدلات التضخم العالية. بمساعدة الحكومة والهستدروت تضاعفت نسبة حصة رأس المال لحصة العمال من الدخل القومي العام بأكثر من ١٥٠٪.

جدول يبيّن المدفوعات للعمال ولرأس المال كنسبة مئوية من الدخل القومي العام.

	العمال	رأس المال
١٩٦٨	٨٨,٩	١١,١
١٩٧٣	٧٤,٢	٢٥,٨

(المصدر: أ ـ قيصر، معاريف، تشرين الأول، ١٩٧٥).

تظهر الاحصاءات الرسمية انه بينما كان معدل الزيادة في الأجور الفعلية حتى عام ١٩٧٣، يبلغ ٢٪ سنوياً، فإن نسبة ارتفاع الانتاج كانت ٦٪ سنوياً. منذ عام ١٩٧٣ بدأت الأجور الفعلية بالانخفاض: ٣,٥٪ في العام ١٩٧٣، ٤٪ تقريباً في العام ١٩٧٤. إن دعم الحكومة للرأسماليين يظهر من حقيقة انه بينما ارتفعت نسبة مشاركة رأس المال في أرباح الدخل القومي العام، انخفضت نسبة مشاركته في المداخيل

الضريبية من ١٨,٨٪ عام ١٩٧١ إلى ١٣٪ عام ١٩٧٤ . ووقع العبء الأكبر، في سد العجز المتنامي في اسرائيل، على اكتاف العمال بطريقة تصاعدية. إن السياسات الحكومية منذ ١٩٧٤ مثل الاصلاحات الضريبية، الضرائب الجديدة، وقف الدعم عن المواد الغذائية الرئيسية، والاقتطاعات في المصاريف الحكومية في قطاعي الضمان الاجتماعي والتربية كانت ضربة اضافية لأصحاب المعاشات وبالأخص المتدنية منها. وأضاف الهستدروت إلى هذه السياسة بتقييد المطالب العمالية بزيادة الأجور وبقبول مبدأ مؤشر اقتصادي لم يحاول ان يعوض العمال عن التضخم الرهيب وفرضه هذا المبدأ على العمال(٣٠).

في ظل هذه الأوضاع، حدث ازدياد كبير في عدد النزاعات الصناعية. في العام ١٩٧٥، تضاعف عدد الاضرابات ثلاث مرات عن مثيله في العام ١٩٧٤، وتضاعف عدد المشاركين في هذه الاضرابات ثمان مرات. وكانت أكثر النزاعات تحصل داخل القطاع العام، وأكثر الاضرابات في قطاعي الصناعة والنقليات. من هذه الاضرابات كانت نسبة ٦٠٪ غير مصرّحة من قبل الهستدروت وأصبحت بذلك غير شرعية، وفي بعض الحالات وصل الأمر إلى حد المصادمة مع الشرطة وحرس الحدود(٣١).

لقد اتضح للعمال أنفسهم الآن فشل الهستدروت الكلي في دعم مطالبهم. واتضح الأمر بصورة جلية عندما قام الأمين العام للهستدروت، بن اهارون، في العام ١٩٧٤، باطلاق تصريحات تحريضية، فاعتبره حزب العمل خطيراً وقام باستبداله بأمين عام أكثر اعتدالاً وطاعة. إن حقيقة كون الهستدورت لم يعد يمثل جماهير العمال تنعكس في تركيبة مجلسه التشريعي. أظهر مسحٌ للمندوبين إلى مجلس الهستدروت التشريعي الحادي عشر في العام ١٩٦٩، إن ٥٪ منهم فقط هم من المصانع والورش و٥٪ أخرى من الكيبوتزات والموشافيمات، بينما كانت نسبة ٩٠٪ من مسؤولي الأحزاب المختلفة(٣٢).

ينعكس انفضام الهستدروت عن أعضائه بين الزعماء العماليين الذين يهاجمون الهستدروت علناً. في العام ١٩٧٥، جمعت خيبة الأمل قادة الاضراب والعمال وأعضاء اللجان وبعض قادة الاتحادات الذين قرروا تشكيل لجان عمل لتنسيق الحركات الصناعية وتشجع تضامن العمال في وجه وسائل الاعلام المعادية. كان زعماء العاملين في احواض السفن وفي المرافىء والتجارة والعاملون في المطارات، وعمال من مصانع رئيسية في حقل الصناعة الكهربائية / الميكانيكية واتحاد موظفي المصارف من بين المؤسسين والمشاركين في لجان العمل. أدانت هذه اللجان الهستدروت على انه «أسوأ من المافيا» وأعلنت ان مبدأ المؤشر الاقتصادي واتفاقات الأجور التي اعتمدها هي ألغاز مبهمة، كما دعت إلى انشاء اتحاد نقابات عمال آخر.

إن هذه التطورات تعيد إلى الذاكرة الكثير من لجان العمل التي برزت إلى الوجود في العام ١٩٦٢ وتوّجت أعمالها باضرابات جماعية رئيسية شملت مئات الألوف من العمال؛ وهي دلائل على فقدان الهستدروت لسلطته. في بعض الحالات، وعندما كانت وسائل الاعلام تصفع الرأي العام باتهام المضربين بأنهم مؤيدون لمنظمة التحرير الفلسطينية، لم تكن لهذه الوسائل أية تأثيرات رادعة على المضربين وكان هؤلاء يدعون أنفسهم ساخرين منها «منظمة التحرير الفلسطينية» وألقى بعض أعضاء لجان العمل خطابات تنتقد سياسات الحكومة الحربية ورفضها الاعتراف بالشعب الفلسطيني. ومع ان هذه الحالات الفريدة لا يمكن تضخيمها ولكنها تدل على ان استخدام الدعايات الشوفينية لتحويل الصراع الطبقي هي أقل تأثيراً وأكثر شفافية مما كانت عليه قبلاً.

والهستدروت يعي أخطار النزاع المتنامي مع الجماعير العمالية وقد صرف الكثير على أبحاث تتعلق بهذه المسألة(٣٣)، وهو الآن يدرس إلغاء حق اللجان العمالية في المصانع في اعلان الاضرابات وتحويل هذا

الحق لمؤسسات الهستدروت العليا[٣٤]. إذا تم تطبيق هذا التعديل الدستوري، ستخسر جماهير العمال بقايا حريتها في التصرف والدفاع عن حقوقها في غمرة الصراع الطبقي. إن هذا الاجراء يجب ان ينظر إليه بالمقارنة مع خلفية رفض الهستدروت لمعظم محاولات الاضراب في اسرائيل اليوم. كما ان الهستدروت يدرس امكانية ايقاف دفع مخصصات الاضراب للمضربين الذين لم يحصلوا على ترخيص منه، كما ان الدولة تفكر بسن قوانين جديدة وقاسية ضد الاضرابات والنزاعات العمالية.

هناك أيضاً استراتيجية أكثر تعقيداً تم تبنيها في محاولة لاحتواء استياء العمال. ذكرنا سابقاً أن هناك نسبة تمثيل لجان العمال في مجالس الهستدروت التشريعية وهيئاته المركزية لا تتجاوز ٥٪، أما الباقي فهم أعضاء فاعلون في الحزب. إن هذه النسبة ستتغير ويصبح تمثيل اللجان العمالية بنسبة ٣٥ ـ ٤٠٪ في المستقبل. ومع ان هذا الاجراء يتزيّا بزي ديمقراطي، إلاّ انه يشكّل ضربة جديدة لاستقلالية اللجان العمالية. حتى الآن كانت انتخابات اللجان العمالية تجري على أسس فردية مباشرة. ولكن الأحزاب ستتدخل من الآن وصاعداً في انتخابات القاعدة وسيتم اختيار المندوبين على أسس حزبية عوضاً عن درجة التزامهم بالقضايا العمالية.

مؤشر آخر على الأزمة الاقتصادية هو تنامي البطالة. إن عدد العمال الذين يسعون وراء عمل عبر تبادل العمالة، ارتفع بنسبة ١٩٪ في أواخر ١٩٧٥. وكان القطاع الذي تأثر أكثر، قطاع البناء الذي عانى من تباطؤ الهجرة وتوقف الاستثمار. معظم العمال في هذا القطاع هم فلسطينيون من الأراضي المحتلة، وأشارت الصحف إلى ان الآلاف منهم يبحثون الآن عن عمل بديل في الدول العربية. إن التوقعات الرسمية تشير إلى ٢٠ ألف عاطل عن العمل في قطاع البناء بنهاية ١٩٧٦ (ان ثلث القوة العاملة هم في هذا القطاع)، وتحدثت توقعات

حكومية اخرى عن ٦٠ ـ ١٠٠ ألف عاطل عن العمل بنهاية ١٩٧٦ (٥ ـ ٨٪ من مجموع القوة العاملة) وبما ان أكثرية العمالة اليدوية هي فلسطينية أو يهودية شرقية، فإن كتلة العاطلين عن العمل ستتكون من هاتين الفئتين. إن هذا الأمر يطرح أخطار سياسية محتملة، من حيث انها ستؤدي إلى زيادة التطرف (الراديكالية) لدى اليهود الشرقيين وتنامي ما تدعوه الصهيونية المشاعر التحررية لدى العرب. وكان تضخم البطالة يتزامن دائماً في اسرائيل مع زيادة الهجرة المعاكسة وانخفاض الهجرة.

الأزمة السياسية

تطرح الأزمة السياسية في اسرائيل نفسها كأزمة سيطرة. إن كتلة السلطة الحاكمة مشلولة بسبب النزاعات الداخلية المتضاربة وعاجزة عن الوصول إلى قرارات بشأن المسائل السياسية الأساسية. فبدلاً من ان تلعب دوراً قيادياً، فإنها تتفاعل حصرياً مع الأحداث المفروضة عليها من جراء الضغوطات الخارجية والداخلية. إن هذا النقص في التخطيط، يجعل مصداقية وسلطة الحكومة تتآكل بسرعة.

الأزمة الحكومية هي نفسها أيضاً داخل حزب العمل: الحزب الحاكم. إن الأجهزة القيادية للحزب عاجزة عن تشكيل سياسة توافقية، ولا يستطيع الحزب حل المسائل الدستورية التي من شأنها ان تؤدي إلى انتخاب هيئة قيادية تمسك بالسلطة. إنها أزمة مالية حادة! . . لفهم هذا الأمر يجب شرح عملية التحول العقائدي الذي خضعت له القوى العاملة الصهيونية بشكل تدريجي.

«التحولية»، عبارة ابتكرها انطونيو غرامشي، للتدليل على عملية التقارب التاريخي لليمين واليسار في ايطاليا من العام ١٨٨٠ حتى نهوض الفاشية[٣٥]. سنستعمل عبارة «التحولية»، هنا، للتدليل على

عملية تقارب أحزاب «اليمين» و «اليسار» الصهيوني من حيث برامجها. إن النظريات والمفاهيم التي تتلازم بتميز مع اليمين واليسار، فقدت هذه الخصوصية تاريخياً وتبنتها الأحزاب أو فروع الأحزاب التي كانت تناقضها تاريخياً.

هناك مظاهر متعددة لهذا التغيير:

إلتحق الأفراد، والشخصيات السياسية والمثقفة، التي برزت داخل القوى العاملة الصهيونية، بأحزاب اليمين أو انها أصبحت فاعلة في حركات سياسية ذات نهج يميني. إنشقت مجموعات كاملة، إنتمت سابقاً للقوى العاملة لتكوّن أجنحة يمينية أو تلتحق بتكتل اليمين. ما كان ربما أكثر خصومية في اسرائيل، وبسبب تولي حزب العمل الطويل الأمد للحكومة، هو ان هذه الأجنحة داخل القوى العاملة، والتي بالرغم من انها غيّرت ايديولوجيتها، فإنها بقيت تنظيماً داخل تكتل القوى العاملة وحاربت من داخلها لتطبيق الأفكار اليمينية. كانت نتيجة هذا التطور الأخير، ان تفكك تكتل العمل الحاكم، من الداخل إلى مراكز قوى شخصية وأجنحة متعددة وفقد خصوصية الايديولوجية. وأصبح الإطار التنظيمي المتحد مجرد آلية لتوزيع مراكز السلطة في الدولة، لمراكز القوى، التي تستعملها بدورها كممتلكات اقطاعية، بقليل من التنسيق. هكذا تحولت أزمة السيطرة إلى أزمة عامة للدولة.

فجرّ غزو أراضٍ جديدة في العام ١٩٦٧، والصعوبات التي واجهتها اسرائيل في ضم هذه الأراضي، حواراً جوهرياً بين الصهيونيين. كان السؤال إذا ما كانت الصهيونية قد وصلت إلى حدودها الاقليمية، إذا ما كان على اسرائيل ان تطمع بكامل فلسطين، كدولة يهودية، أو إذا ما كان عليها أن تقبل بأن تكون دولة يهودية على جزء من فلسطين حتى تجعل من كامل فلسطين دولة يهودية، كان على اسرائيل ان تضم المقاطعات المحتلة سياسياً ورسمياً، ولكي تجعل منها

يهودية، يجب عليها اقتلاع سكان هذه المناطق وإبدالهم بمواطنين يهود. هكذا ظهرت إلى السطح مسألة الضم والاستيطان.

تعود عدم قدرة اسرائيل على ضم المقاطعات المحتلة، لعدة أسباب، أهمها ضغط الولايات المتحدة، السند الأساسي لاسرائيل. وتطورت لاحقاً معارضة الولايات المتحدة لسياسة الضم إلى الضغط على اسرائيل كي تعيد الأراضي المحتلة، كجزء من خطة عمل أميركية كبيرة في الشرق الأوسط. استعملت الولايات المتحدة، الأراضي التي احتلها الاسرائيليون كورقة مقايضة مع الأنظمة العربية. مما خلق جواً من الذعر والاحساس بالخطر في اسرائيل؛ وتجدد الحوار التاريخي بين اليمين واليسار: أتقدر اسرائيل ان تحقق هدفها في ظل وصاية حليفها الامبريالي؟ أو على العكس؛ أتقدر الصهيونية على الاستمرار في سعيها وراء تحقيق أهدافها بمفردها، بدون أو رغماً عن حليفها الامبريالي؟ إن الاجوبة المعطاة على هذه الأسئلة، لا تنسجم مع الإنقسام التاريخي بين اليمين واليسار.

لمواجهة عجز الحكومة عن ضم واستيطان معظم الأراضي المحتلة، برزت مجدداً مسألة التطوعية. كان اليسار، وهو صاحب ايديولوجية «الاستيطان العسكري» قد رفض الاقرار بشرعية القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على الاستيطان اليهودي، وهو قد ربى شبابه على أولوية المبادىء الصهيونية حتى حين تتعارض مع القانون. رفع «اليمين الجديد» الذي انتقد الحكومة الاسرائيلية على ترددها ومماطلتها في شؤون الاستيطان، شعارات ومبادىء اليسار التاريخية، أسس مستوطنات عنوة عن الحكومة ـ تحدى المستوطنون الحكومة ان تطردهم بالقوة، وهذا ما أحجمت حتى الحكومة البريطانية عن القيام به. وهكذا واجهت الحكومة الاسرائيلية اتهامات بالتخلي عن مطالبها السياسية بالأراضي المحتلة.

من ضمن هذا السياق، يجب النظر إلى الافلاس الايديولوجي للتكتل الحاكم. أنّب زعيم «مابام» أعضاء الحزب الذين اعتبروا المستوطنين في سباستيا فاشيين. وشبه هؤلاء المستعمرين بالرواد من جيله، الذين ـ كما قال ـ تحركوا بنفس الروح[٣٦]. أما جناح اليسار في حزب العمل فقد شجب قيام المستوطنات غير المرخص بها، في الضفة الغربية، واعتبر ان لتهويد الجليل الأولوية الحقيقية. الواقع ان اليسار الصهيوني التقليدي لم يكن لديه ايديولوجية بديلة، يطرحها في وجه حجج المستوطنين. كونها حركة ايديولوجية، نظرت الصهيونية إلى الدولة كمجرد أداة لتحقيق أهداف أسمى. وهكذا وضع المستوطنون من الجناح اليميني، مبادئهم الخاصة فوق منطق الدولة.

مؤشر آخر على «التحولية»، الايديولوجية، هو نوع من شرعنة المعتقدات التي استعملها اليمين الجديد لتبرير نشاطاته. اختفى الاصطلاح الاشتراكي الذي كان من خصوصية «الاستيطان العسكري» في سنوات الثلاثينات والأربعينات، ليحل محله مزيج من التبريرات ـ أمن الدولة، وحماس ديني تبشيري. يرتبط هذا المزيج بعنصرين أساسيين من الايديولوجية السائدة الآن في اسرائيل؛ «الأمن» هو جزء من عبادة الدولة، والتبشير السياسي ـ الديني، هو فرع أساسي من ما يسمى «وعي اليهودي لذاته»، الذي تلقنه الدولة للمولودين في اسرائيل، كوسيلة لتعزيز انتمائهم لعملية التجميع في الهجرة اليهودية.

هذا الزي الجديد للصهيونية هام جداً: إذ يبين انه بينما تستطيع الايديولوجية الصهيونية استغلال عناصر من رؤى عالمية أخرى، فإن هذه العناصر ليست أساسية الصهيونية. ويصبح بالامكان تبرير نفس الأهداف وبحثها في ظل غطاءات ايديولوجية مختلفة. إنه يبين أيضاً ان حوار الثلاثينات بين اليسار واليمين الذي اتخذ طابع الصراع بين الاشتراكية والفاشستية، يجب ألا يُقبل كما يبدو، بل يجب ان يُدرس ضمن السياق الخاص للصهيونية:

تكمن أهمية اليمين الجديد ـ حركة اسرائيل الكبرى، غوش أمونيم (تكتل المؤمنين) ـ ليس بقوتها العددية وبل بحقيقة انها تعكس أزمة النظام السياسي الاسرائيلي.

إن هاتين الحركتين هما ظاهرة جديدة في الحياة السياسية الاسرائيلية. إنهما ليستا حزبين بل حملتين سياسيتين، تضم عضويتهما أشخاصاً ينتمون رسمياً إلى أحزاب مختلفة، يسارية، يمينية ودينية. يعمل داخل هاتين الحركتين أشخاص كانوا تاريخياً في الجناح اليميني الصهيوني المتطرف، يداً بيد مع بعض مؤسسي الصهيونية اليسارية. إن أعضاء سابقين من منظمتي «الارغون» و«شتيرن»، يعملون الآن سوياً مع أعضاء سابقين في «الهاغانا» و «البالماخ» ، اللذين حاربوهم خلال الاربعينات.

تعمل الحركتان الجديدتان، داخل البنى الحزبية القائمة وخارجها في آن معاً. فهما من هذا المنظار، وعلى وجه الاحتمال، أشكال انتقالية لمجموعات سياسية جديدة، تعمل داخل الأحزاب التقليدية، كمجموعات ضاغطة مدعومة من أعضاء آخرين من نفس الحزب لم يلتحقوا رسمياً، لأسباب متعددة، بالحركات الجديدة. يتولى أعضاء من اليمين الجديد، من خلال الأحزاب التقليدية، مراكز قوة في جهاز الدولة، يستغلونها لكسب المعلومات، والسلطة، والموارد، لتحقيق أهدافهم. وسبب ان هذه الأحزاب لا تحاول ان تطرد هؤلاء الأعضاء خارجاً، بل تنتقيهم وتسترضيهم، فقد أصبحت هذه الأحزاب جهازاً مثالياً لتفريخ تلك الحركات. إن هذه الوضعية هي، غالباً، انعكاس لواقع حال الأحزاب التقليدية. لم يكن ظهور الحركات الجديدة على المسرح السياسي مقتصراً على اليمين، إذ وقعت الانشقاقات أيضاً للصهيونية اليسارية، ولو على نطاق أضيق. كانت هذه ردة فعل على التحول الايديولوجي للعمالة الصهيونية، وابتعاد الناخبين عن الأجهزة البيروقراطية، تعمق الشرخ خلال أزمة السلطة التي تلت حرب سنة

١٩٧٣[٣٧]. طمحت معظم مجموعات اليسار الصهيوني الجديد ان تحل محل حزب العمل. لكنها فشلت جميعها في تحقيق منهجية واضحة، فتحلّلت بسرعة إلى بؤر شخصية هامشية، وساد بينها جدل بيزنطي. قطرات فقط من هذه الحركات وصلت إلى اليسار المادي للصهيونية.

ظهرت حركة غوش امونيم مع ازدياد حركات الاحتجاج المجهضة، عقب حرب ١٩٧٣. الكثير من أعضائها هم من الشباب الاسرائيلي المتدين. وتقترب أهدافهم من أهداف حركة اسرائيل الكبرى، لكنهم يميلون إلى العمل المباشر، وهم لذلك يستطيعون ان يكونوا الذراع العسكرية أو المجموعات الفدائية، لحساب حركة اسرائيل الكبرى. إن حركة اسرائيل الكبرى هي أكثر نشاطاً في الدعاية الجماهيرية وحملات التعبئة النفسية. إن نجاح اليمين الجديد لا يعود لقوته العددية. إن عضوية هذا اليمين هي مجرد رأس كتلة الجليد، قاعدتها في وسط الأحزاب والدولة والجيش ووسائل الاعلام التي تقدم له الدعم.

الأخطار التي تواجهها الديمقراطية في اسرائيل

بدأ بعض الصهيونيين اليسارين مؤخراً بالحديث عن خطر الفاشية في اسرائيل، وانضم إليهم الحزب الشيوعي الاسرائيلي في اطلاق التحذيرات. ومع اننا نوافق ان الديمقراطية البورجوازية في اسرائيل تواجه خطراً فعلياً، ولكننا نؤمن أنه من الخطأ ان نبحث عن الخطر في الفاشية.

من المتفق عليه بين مفكري الماركسية بشكل عام، ان الفاشية تظهر، وتنتمي إلى حقبة الرأسمالية الاحتكارية. ومع هذا فإن معظم الماركسيين يعنون بالتمييز بين عدة أشكال من الأنظمة الرأسمالية الاحتكارية ـ بعضها ديمقراطي بورجوازي والبعض الآخر دكتاتوري، وفي حالات الأزمات الحادة قد تستبدل الديمقراطية بأشكال استثنائية

ذات طابع دكتاتوري، وليست كل الأنظمة الدكتاتورية فاشية. كما صنّف المنظرون الماركسيون أشكال أخرى مثل البونابرتية والقيصرية والدكتاتورية العسكرية... الخ.[٣٨] وكل شكل من أشكال النظام الدكتاتوري يوافق نوعاً معيناً من الأزمات ويتطلب تحليلاً خاصاً واستراتيجية خاصة.

إن فشل «الكومنترن» بقيادة ستالين في فهم طبيعة الفاشية أدى إلى النتائج المأساوية التي نعرفها جيداً. وتبع الفشل في التحليل، مناهج عمل كارثية ـ بدءاً من الهجوم، مع النازية، على الديمقراطيين الاشتراكيين («الفاشية الاشتراكية» للحقبة الثالثة) إلى التغيير المفاجىء بمنحى تصفوي لا اشتراكي («الجبهة الشعبية» للحقبة الرابعة)[٣٩].

أتت هذه الأخطاء نتيجة تحليل الفاشية، ذو الطبيعة الاقتصادية، الذي أجراه «الكومنترن». كما كانت نتيجة استخدام صيغ مجردة مستمدة من تحاليل تاريخية جزئية وتطبيقهم بشكل عام وجامد على حالات خاصة ومختلفة تاريخياً.

اعتمد الستالينيون فكرة أن رأس المال في الحقبة الحالية، لا يستطيع التكيف مع الديمقراطية البرلمانية وهو مكره على اللجوء إلى الفاشية. وتوصلوا، انطلاقاً من هذه الفكرة ـ الصحيحة، دون ريب، ضمن أطر معينة ـ وبطريقة استدلالية بحتة ومنطق شكلي، إلى استنتاجات اعتبروها صحيحة لكل الدول وكل مراحل التطور... وبهذا يكونون قد اغفلوا:

١ ـ الرأسمالية لم تكيف نفسها، حتى في الماضي، مع ديمقراطية حقيقية، وكانت تكملها بنظام قمع علني حيناً واستبداله بآخر أحياناً.

٢ ـ ان لا وجود للرأسمالية التمويلية الحقيقية في أي مكان.

٣ ـ إن رأس المال التمويلي لا يعمل في فراغ حتى مع احتلاله موقع السيطرة.

٤ ـ إن بين الديمقراطية البرلمانية والفاشية، سلسلة من الأشكال المرحلية المتتالية التي تفرض نفسها حكماً، إما سلمياً أو بواسطة الحروب الأهلية، وكل شكل من هذه الأشكال المرحلية يتطلب منا ـ إذا أردنا ان نتقدم ولا نرمى إلى الخلف ـ تقييماً نظرياً صحيحاً وسياسة بروليتارية تتوافق مع هذا التقييم»[٤٠].

إن تحليل الحزب الشيوعي الاسرائيلي لأخطار الفاشية على اسرائيل يطابق النقد الوارد أعلاه بدقة[٤١]، فهو ينظر إلى الفاشية ببساطة على انها «الحكم الارهابي للبورجوازية المالية»، وتتحول اسرائيل بشطحة قلم إلى بلد رأسمالي احتكاري، وينظر إلى الجناحين اليميني واليساري للصهيونية على أنهما الديمقراطية الاشتراكية والفاشية الأوروبيّين وتتراجع الصهيونية إلى المركز الثاني في الأهمية، أما التبشيرية الدينية واليمين المتطرف والفاشية فكلها سواسية ويتم استخدام تعابير «الفاشية» و«الانقلاب» و«الديكتاتورية العسكرية» دون تمييز.

عوضاً ان نناقش كل النقاط التي وردت في تحليل الحزب الشيوعي الاسرائيلي، فإننا سنعرض للتحليل الآخر الذي ورد ملخصه سابقاً. في ايطاليا، المانيا، واسبانيا انبثقت الفاشية من أوضاع صراع طبقي حاد، وحيث كانت القوى الثورية كبيرة ومنظمة. نمت الفاشية كردة فعل اليمين ضد ثورة اشتراكية محتملة، ووصلت إلى السلطة بعد ان تمّ إيقاف تقدم القوى الثورية وكان فعلها الأول هو هزيمة هذه القوى بسحق التنظيمات السياسية للطبقة العاملة. ليس من عاقل، لديه فكرة ولو ضئيلة عن أوضاع هذه الدول، يستطيع الادعاء ان هذه الأوضاع، أو حتى ما يشابهها من بعيد، قائمة الآن في اسرائيل.

إن اعتبار الفاشية من قبل الحزب الشيوعي الاسرائيلي كخيال فزّاعة،له أسباب أخرى. فلقد كان الحزب الشيوعي الاسرائيلي ينمو في القطاع العربي في اسرائيل، دون شك، بسبب موقف الاتحاد السوفياتي من منظمة التحرير الفلسطينية ودعمه مطالب الفلسطينيين بدولة

مستقلة، أما في القطاع اليهودي فلم يسجل أية مكاسب. تستخدم بعض الدوائر اليسارية أو اليسارية الصهيونية الجديدة، تعبير الفاشية ـ عن جهل أو عن قصد ـ في صراعها ضد اليمين الصهيوني الجديد. لاستمالة هذه الدوائر والتقرب منها، أطلق الحزب الشيوعي الاسرائيلي حملته ضد «مخاطر الفاشية»، مع انه من المشكوك ان تأتي هذه الحملة بمناصرين جدد. إن اليساريين الصهيونيين هم أكثر حماساً لكيسنجر وخططه ويحاولون جهدهم تفادي وصمهم كمؤيدين للاتحاد السوفياتي. لهذه الأسباب الانتهازية نشر الحزب الشيوعي الاسرائيلي تحليله الخاطىء. لحسن الحظ، أو لسوئه، فإن هذا التحليل لن يقرأ ويناقش إلاَّ من قبل أعضاء الحزب الذين سيتعرضون بسببه إلى مزيد من التشويش حول طبيعة الصهيونية ومواقفهم من أجنحة اليمين واليسار الصهيونية.

إن طبيعة اعتماد اسرائيل، عسكرياً ومالياً وسياسياً، على الولايات المتحدة تعني ان اتجاه تطور الأزمة الاسرائيلية سيعتمد، في النهاية، على تطور التناقضات بين الولايات المتحدة واسرائيل. إن هذه التناقضات هي محصلة الموقف الحالي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتعتمد لذلك، على استمرار وتصاعد هذا الموقف. وليس لاسرائيل حليف بديل، راغب وقادر على الحلول مكان الولايات المتحدة. إن تاريخ الصهيونية بكامله، يجعل من غير المحتمل أبداً قيام حكومة اسرائيلية، في المستقبل المنظور، بالانسحاب من تحالفها الامبريالي ومحاولة حل النزاع بالحوار المباشر والاندماج في الشرق العربي.

على اسرائيل الاحتفاظ بواجهة ديمقراطية وذلك لأن الحروب الدائمة قد طبعت وجودها بطابع مميز وبسبب طبيعة علاقاتها مع اليهود والصهيونيين خارج اسرائيل. فتحت ظل أوضاع دكتاتورية معلنة، ستتوقف الهجرة إلى اسرائيل ويتوقف معظم الدعم اليهودي لها. إن يقوم على أسس الاجماع والقوائم بين الدولة والمواطنين. إن نظاماً

دكتاتورياً علنياً سيواجه خطر احتمال هزيمته في أية حرب يواجهها بسبب تضعضع الروح المعنوية، والهروب من الجندية والعصيان المدني، كما ان دكتاتورية علنية ستواجه موجات من الهجرة المعاكسة (إلى خارج اسرائيل) تشل الاقتصاد والجيش وتخفض عدد المثقفين من ذوي الخبرات، ومع عزلتها الحالية، ستتحـوّل اسرائيل في ظل نظام كهذا، إلى دولة منبوذة من المجموعة الدولية.

إن هذين العاملين ـ الحلف مع اميركا والاحتفاظ بواجهة ديمقراطية ـ هما القيود التي تحدد الأطر التي ستحل اسرائيل أزمتها من خلالها. إن أية سياسة تعتمدها حكومة صهيونية يجب أن تحظى بموافقة الولايات المتحدة. إن هذا لا يلغي امكانية تحول في سياسة أميركا الشرق أوسطية تسببه مواجهة سياسية مع اسرائيل أو تفرضه، كأمر واقع، عملية عسكرية اسرائيلية سريعة وناجحة. إن محاولة اسرائيل فرض تغييرات في سياسة الولايات المتحدة أمر شديد الخطورة ويجب ان يسبقه تحوّلات أساسية في النظام السياسي في اسرائيل.

إن واجهة الديمقراطية لا تلغي أيضاً، إمكانية تحوّلات أساسية في اتجاه الدكتاتورية. ولكن تحوّلات كهذه وفرضها على اسرائيل، يجب ان تتم بطريقة لا تؤدي إلى إنقسامات كبيرة. الغريب ان اليمين الصهيوني المستعد لمخاطر مواجهة مع أميركا وفرصة نشوب حرب جديدة هو الأقل قدرة على تحمّل انقسامات كهذه من الذين يحاولون تفادي مواجهة مع الولايات المتحدة وحرب جديدة، ومن المستبعد ان تكون الحرب عامل توحيد مرة أخرى، ومن المستبعد أكثر أن يستطيع المعسكر الصهيوني المنقسم على حاله، في اسرائيل وخارجها، فرض تغيير في سياسة أميركا الشرق أوسطية، والتي بدونها لن تستطيع اسرائيل ان تقطف ثمار عملية عسكرية جديدة.

إن تنامي نفوذ اليمين الجديد، يقود بعض دوائر اليسار واليسار الصهيوني الجديد إلى تحليلات كارثية. إن توقهم للسلام وإيمانهم ان

اليمين سيجر اسرائيل إلى عزلة فعلية عن أميركا وإلى حرب عبثية أخرى يدعو هذه الدوائر إلى التفكير في ضرورة مواجهة هذا اليمين. إن عجز الحكومة عن فرض قراراتها حول لا شرعية الاستيطان أدت إلى فكرة مواجهة القوات اليمينية والقوات اليسارية. إن الحديث عن الفاشية وضرورة إيقافها، ينبثق من داخل هذه الدوائر.

إن نظريات أقصى اليسار هذه، هي خاطئة وساذجة، فالأحزاب الصهيونية مجمعة أساساً على الأهداف. كما تشارك في أجهزة الدولة والحركة الصهيونية. والصراع العلني بين هذه الأحزاب في وقت عزلة خارجية وفي مواجهة حرب محتملة سيكون انتحارياً، وفي صراع كهذا بين الصهيونيين لن يكون هناك منتصر ومهزوم ـ الكل سيكون خاسراً. إن اعتماد أفكار مختلفة في اسرائيل الآن، هو تجاهل للأخطار الحقيقية التي تواجهها الديمقراطية والتي تكمن في جهة أخرى ـ توحد القوى الصهيونية من جديد في وجه أزمة تنشأ مع الولايات المتحدة.

إن فرض قيود جديدة على الديمقراطية ممكن فقط في ظل حكومة موحّدة تتمتع بموافقة معظم المؤسسات السياسية الصهيونية، وستفرض هذه القيود بدعوى «حالة الطوارىء» والحاجة إلى وحدة الشعب والتعبئة العامة. وستكون هذه القيود على الأغلب في القطاعات التالية: استخدام مفرط لقوانين «الطوارىء»، سن قوانين ضد الاضرابات، قيود أكبر ومضايقات وربما تجريم القوى المناوئة للصهيونية، ومضاعفة الرقابة على وسائل الأعلام، حملات شعبية ضد الرافضين لهذه السياسات، تقليص دور البرلمان وقوانين جديدة لمنع تمثيل الأحزاب الصغيرة.

لقد جرى التلميح إلى أو مناقشة عامة لثلاث صيغ لحكومة الوحدة هذه:

١ ـ حكومة ائتلاف وطني: يقوم هذا الحل على أسس البنى

الأحزاب السياسية القائمة حالياً وتحبذها، لذلك، قيادات الأحزاب المعنية. لقد قامت حكومة كهذه من قبل (١٩٦٧) وضمّت حزب العمل، تكتل الليكود والأحزاب الدينية كعناصر أساسية. ولكن حكومة الوحدة الوطنية هذه تفككت عندما انسحب الليكود على أثر موافقة الوزارة مبدئياً، تحت ضغط أميركي، بالتخلي عن قسم من الأراضي المحتلة. إن تشكيل حكومة كهذه قد يؤدي إلى انقسامات جديدة في أجنحة اليسار واليمين المتطرفة بين عناصر تكوينها الثلاثة (حزب العمل تكتل الليكود، الأحزاب الدينية) الرئيسية، التي قد تعارض هذا الحل على انه حل تسوية مع أحزاب الوسط. إن استقرار حكومة كهذه في مواجهة القضايا الرئيسية أمر مشكوك فيه، بسبب الانقسامات داخل كل حزب. ومع هذا فإن هذا الحل قد يعتمد لأنه الأقل إثارة للضجة في ظل النظام السياسي القائم، وقد يكون حلاً انتقالياً لا يلغي امكانية اعتماد أي من الحلّين الآخرين.

٢ ـ خطة «شارون»: تدعو هذه الخطة ـ سميت على اسم مطلقها، الجنرال اريبل شارون ـ إلى تشكيل وزارة أزمات مصغّرة يكون اعضاؤها من الرموز القومية وليس بالضرورة من قادة الأحزاب. وستعمل هذه الحكومة على نيل الثقة من الأحزاب القائمة. ولأنها ستكون مثقلة بالعسكريين فستكون وزارة حرب، وستحظى بدعم الجيش ولكنها في نفس الوقت سترق في أعين الجماهير بسبب تجميع «الأبطال القوميين» داخلها. ومع ان هذه الحكومة ستحتفظ بواجهة ديمقراطية عن طريق نيل ثقة البرلمان ولكنها لن تكون مسؤولة أمام الأحزاب أو خاضعة لسيطرتها. صحيح انه ليس للأحزاب سلطة كبيرة على الوزراء الآن، ولكن خطة شارون تقضي بتقليص هذه السلطة إلى درجة أكبر. كما ان الأحزاب لن تتجرأ على حجب ثقتها عن حكومة كهذه لأن باستطاعة الحكومة عندها أن تلجأ مباشرة لاستفتاء شعبي، وفي هذه الحالة ستتفكك الأحزاب السياسية كلياً.

٣ ـ بنية سياسية جديدة: إن هذا الحل تعديل للخطة السابقة. في وجه عجز حزب العمل عن معالجة شلله وضعف الحكومة، ستجري انتخابات تبرز فيها تكتلات جديدة. لقد تقدم عدد من الشخصيات الوطنية المعروفة باقتراح كهذا ومن الممكن ان يتقدم قوائم من «الأبطال القوميين» الأعضاء حالياً في أحزاب مختلفة، بترشيح نفسها للانتخابات. قد تتخذ خطة شارون هذا الشكل في مرحلة أولية أو في حال فشل الخيارين الآخرين. قد يحظى هذا الحل بدعم الجيش كما انـه سيستغل النقمة الشعبية على الحكومة الحالية والأحزاب السياسية. فتدعو إلى قيادة قومية تستطيع الامساك بالسلطة وستكسب أصوات الناخبين على أسس القدرات الشخصية والوجوه الجديدة والشباب والشجاعة. إن هذا الشكل البونابرتي من الحكومة الذي يعتمد الاقتراع المباشر ولا يمر عبر الأحزاب المنظمة هو بوضوح لا ديمقراطي ولكنة سيحتفظ بالمواجهة الديمقراطية عبر الانتخابات والتمثيل الرسمي للأحزاب.

إن استمرار وتصاعد الضغط الأميركي هو السبب الرئيسي للأزمة السياسية الحالية في اسرائيل، ولا يمكن حل هذه الأزمة بتغيير الوجوه أو تشكيل حكومة جديدة، وسيأتي الوقت، وهو ليس ببعيد، حين يضطر الصهيونيون إلى الاختبار بين بعض أهدافهم الرئيسية وبين مواجهة مع حليفهم الامبريالي الذي يمدّهم بالزبدة والبندقية.

إن الصراع من أجل الديمقراطية محكوم بالتصاعد، وسيكون الاشتراكيون المناوئون للصهيونية واجهة هذا الصراع، وسيستمرون في الحرب ضد قوانين الطوارىء وضد مصادرة الأراضي العربية والاستيطان اليهودي. سيحاربون ضد أية قيود على حقوق العمال وضد المضايقات والتمييز اللذان يخضع لهما معارضو السياسات الصهيونية للحكومة. ولكن هذا لن يتم بالتحليلات التي يغشاها الضباب ولا بالبقاء في خلف عملية التحول. سنعمل مع القوى

الديمقراطية حتى لو كانت صهيونية، ولكننا لن نتخلى عن وضوحنا مقابل تشويشهم كما يفعل الحزب الشيوعي الاسرائيلي بانتهازية حالياً.

الهوامش

1 In recent years certain zionist historians, some even of the zionist left, have begun to demolish this myth. See, eg, Yigal Elam, *An Introduction to Zionist History* (Hebrew); Michael Bar-Zohar, *Ben-Gurion, A Political Biography*, 1975 (Hebrew).
2 On left zionism see ISRACA 4 March 1971.
3 See Ben Hecht, *Perfidy*, 1972 and D. Israeli, *The German Reich and Eretz-Israel*, 1974 (Hebrew). Also see interview with Dr Y. Minervi on Mussolini and Zionism in *Du Shvu'on*, the Hebrew university of Jerusalem, 7 February 1973 (Hebrew).

4 Dunam equals 1/4 acre.
5 On this technique in Mapai history, see Peter Y. Medding, *Mapai in Israel*, 1972.
6 Similarly, Ben-Gurion told Begin a fortnight in advance about the decision to start the Suez war of 1956; Mapam, which was part of the coalition cabinet, was kept in the dark until the eve of the attack.
7 Mapai (Mifleget Poalei Eretz-Israel), founded in 1930, is the biggest of three parties which united in 1968 to form the Israeli Labour Party.
8 eg, the Sapir fund - see S. Ehrlich in *Ha'aretz*, 15 September 1973 and D. Margalit in *Ha'aretz*, 13 May 1973.
9 See U. Benziman in *Ha'aretz*, 28 February 1975; Z. Yefet in *Ha'olam Hazeh*, 26 February 1975; A. Rubinstein in *Ha'aretz*, 31 October 1975; Y. Gilbo'a in *Ma'ariv*, 31 October 1975.
10 eg, the Rechter affair - see *Yedi'ot Aharonot*, 30 January 1975 and *Ha'olam Hazeh* Nos 1974, 1975, 1996. (Added in translation: It is also rumoured that Abraham Ofer, the Housing Minister who committed suicide in January 1977, was involved in such 'fund raising' for Mapai - see *Ha'olam Hazeh* No 2053, 5 January 1977.)
11 See G. Ya'acobi and E. Gera, *The right to choose*, 1975 (Hebrew); *Hakibbutz Ha'artzi Symposium on the preferred election system in Israel*, 1974 (Hebrew).
12 See D. Bach in *Davar*, 1 March 1974; R. Bashan in *Ma'ariv*, 27 June 1975; also *Ma'ariv*, 30 October 1975; *Ma'ariv*, 31 October 1975.
13 S. Weiss, quoted in Ya'acobi and Gera, *op cit*, p13.
14 See H. Hanegbi, 'The Histadrut: union and boss' in A. Bober (ed), *The Other Israel*, Doubleday 1972; H. Hanegbi, M. Machover and A. Orr, 'The class nature of Israeli society' in *New Left Review* 65, January-February 1971.
15 P. Medding, *op cit*, p163.
16 T. Gudziański, 'The dangers of fascism in Israel', in *Arakhim*, March 1975 (Hebrew).
17 Also known as Rakah. Another party, Maki, which also claimed to be 'the Israeli CP', now no longer exists, having been absorbed into the zionist party Moked.
18 See E. Zohar, *In the clutches of the regime - Why no one has stood up*, 1974 (Hebrew), p108.
19 See Bank of Israel Research Department, *Recent economic developments*, No 19, 10 February 1975.
20 *Ha'artz*, 31 October 1975.
21 *Yedi'ot Aharonot*, 9 October 1975.
22 T. Kessler in *Yedi'ot Aharonot*, 31 October 1975.
23 *Ma'ariv*, 2 November 1975.
24 See E. Zohar, *op cit*, p147; and N. Tal in *Ha'aretz*, 17 October 1975.
25 N. Tal, *ibid*.
26 E. Zohar, *op cit*, p148.
27 Quoted in *The Jewish Chronicle*, 2 November 1976.
28 L. Guttman and S. Levy, *The will to remain in the country*, Institute for Applied Social Research, Jerusalem, April 1974.
29 A. Tirosh in *Ma'ariv*, 7 January 1975.
30 BBC 4, 15 January 1976.
31 See *Khamsin* No 2, 1975 (French).
32 See Ben-Aharon, *Struggle for change*, p82, Am Oved, 1972 (Hebrew).
33 See A. Friedman, *Structural changes in trade unions*, 1972 (Hebrew).
34 See *Davar*, 7 December 1975.

35 See A. Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, London 1971, p58 f, footnote; A. Gramsci, *Il Risorgimento*, 1949.
36 J. Hazan, quoted in *Ha'aretz*, 12 December 1975.
37 These developments were also observed by some Israeli political scientists; see eg S. Weiss, *With a discerning eye*, 1975 (Hebrew) pp23-26, 67-71, 161-165, 223-226.
38 Cf N. Poulantzas, *Fascism and dictatorship*, 1974, p58. Also A. Gramsci, 'State and civil society' (in *Selections from the Prison Notebooks*, *op cit*) and L. Trotsky, 'Bonapartism and fascism' in *The struggle against fascism in Germany*, 1975.
39 Cf F. Claudin, *The communist movement from Comintern to Cominform*, 1975; especially Chapter 4.
40 L. Trotsky, *op cit*, p438.
41 See n 16.

(١) خلال السنوات الماضية، بدأ بعض المؤرخين الصهيونيين، بينهم مؤرخي الصهيونية اليسارية، بتحطيم هذه الخرافة. انظر، مثلاً: مقدمة تاريخ الصهيونية (بالعبرية)، ميخائيل بارزوهار، وبن غوريون «مسيرة سياسية»، ١٩٧٥ (بالعبرية).

(٢) عن الصهيونية اليسارية، انظر «اسراكا»، ٤ آذار ١٩٧١.

(٣) انظر: بن هكت: برفيدي، **Perfidy** — Ben Hecht

ملحق

صعود الليكود إلى السلطة: أيلول ١٩٧٧

إن وصول تحالف الليكود / الأحزاب الدينية إلى السلطة لا يغيّر المقولات الأساسية الواردة في المقال السابق الذي كتب في أوائل عام ١٩٧٦، ولكنه بأي حال، خلق وضعاً جديداً يجب التعليق عليه.

ملامح لم تتغيّر

١ - **أولوية السياسة:** مع استمرار تدفق الأموال من مصادر أحادية الاتجاه، ومع استمرار النزاع العربي الاسرائيلي، ستبقى الأولوية في اسرائيل للسياسة.

٢ - **وحدة القيادة:** لقد حرص بيغن، حتى الآن، على ألا يتخطى حدود الاجماع الذي حصل عليه حزب العمل سابقاً. إذ تبيّن ان المخاوف الأولية بأن تقوم الحكومة باجراء تغييرات بنيوية جذرية، لا أساس لها. ولم يجد حزب العمل صعوبة في دعم سياسة الحكومة الخارجية الجديدة. في الواقع لا يبدو ان هناك أية معارضة لحكومة بيغن داخل المعسكر الصهيوني (باستثناء حزب Sheli Moked الثانوي).

٣ - **الملامح السياسية للتحويل الاحادي الاتجاه:** لقد تبع التغيير الحكومي، تغييرات في موظفي الدولة والقطاع العام والوكالة اليهودية، وتمّ، بهذه الطريقة، الحفاظ على صيغة المشاركة في السلطة عبر قدرة الوصول إلى مراكز اعادة توزيع الأموال. الفرق الوحيد هو أن الليكود / الأحزاب الدينية تتمتع بمركز التحكم.

أبعاد الأزمة:

١ ـ الاقتصاد: لم تشهد السنتان الأخيرتان بالواقع أي نمو في الدخل القومي العام في اسرائيل. وكان قطاع البناء هو الأكثر تأثراً (١٨٪)، بينما تحسنت أوضاع الصناعة والزراعة قليلاً. انخفض معدل الاستهلاك الفردي في العامين ١٩٧٥ و١٩٧٦ بينما بقي معدل التضخم، الذي بلغ ٥٦٪ في العام ١٩٧٤، في حدود ٤٠٪ في العام ١٩٧٧. أما ديون اسرائيل الخارجية فتستمر في الإزدياد ووصلت إلى مبلغ ٩٣٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٦، واعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة استمر بنفس درجته السابقة.

٢ ـ العلاقة الدولية: ازدادت عزلة اسرائيل واصبحت سياسة «لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية» و«لا انسحاب من الضفة الغربية» غير مقبولة عند حلفائها الغربيين. إن هذه العزلة تدفع اسرائيل لزيادة روابطها الاقتصادية والعسكرية مع أنظمة «منبوذة» مثلها ـ جنوبي افريقيا، التشيلي، تايوان وكوريا الجنوبية.

٣ ـ الهجرة ـ الهجرة المعاكسة: استمرت معظم الاتجاهات التي ورد ذكرها في المقال، ولكن العام الماضي، شهد، زيادة ملحوظة في الهجرة من جنوبي افريقيا وروديسيا.

٤ ـ الصراع الطبقي: قبل الانتخابات في أيار بقليل، حصل اضراب هام لعمال الشحن البحري، وكانت حكومة العمال مصمّمة على استخدام الجيش في المرافىء ليقوم بعمل المضربين، ولكن تضامن عمال الشحن البحري في بريطانيا وغيرها الذين أعلنوا أنهم سيقاطعون أية بضائع يقوم الجيش بتحميلها، طوى صفحة هذا القرار. في اضراب آخر (المراقبون الجويون في المطارات) استخدم الجيش، وتقدمت حكومة العمال بمشروع قانون، يجعل التحكيم الزامياً في النزاعات العمالية ـ وهو مشروع وعدت حكومة بيغن بمتابعته. أما

الهستدروت، الذي يسيطر عليه **حزب العمال** فقد وافق على تجميد الأجور وعلى سياسة **«العقد الاجتماعي»** في ظل حكومة بيغن!

٥ ـ الأزمة السياسية: إن التغيير الأشد بروزاً في اسرائيل خلال العام الفائت، كان بالتأكيد هزيمة حزب العمال وتشكيل حكومة من تحالف الليكود / الأحزاب الدينية اليميني. إن المقولة الأساسية في المقال عن اتجاه «اليمين» و«اليسار» في الصهيونية إلى التلاقي وعن الأزمة الحادة التي يواجهها حزب العمل، أصبحت الآن واضحة للعيان. أما عملية «التحوليّة» فقد استمرت واشتدت خلال العامين ١٩٧٦ ـ ٧٧، ووصلت إلى ذروتها في أوائل العام ١٩٧٧ بتأسيس «الحركة الديمقراطية للتغيير» برئاسة يادين، وكان هذا الحزب المسؤول مباشرة عن هزيمة حزب العمل في الانتخابات، لأن الأصوات التي حصلت عليها، أتت من القطاعات، بين السكان، التي كانت تقترع تقليداً لحزب العمل أو حلفائه في التحالف الليبرالي. اجتماعياً، كان الذين اقترعوا لمصلحة مرشحي حركة الديمقراطية للتغيير من قطاعات البيروقراطية والمهنيين والطبقة الوسطى الذين كانوا تاريخياً جزءاً من **الصهيونية العمالية** ولكنهم تحرروا من أوهامها.

إن العملية «التحولية» لم تنته بوصول حكومة بيغن إلى السلطة، بل على العكس فقد اشتدت وتحظى بدعم شديد من بيغن. إن انتقال دايان إلى حكومة بيغن وتحرّكه فيما بعد لتشكيل تنظيم مستقل لأنصاره في حزب العمل وحركة الديمقراطية للتغيير العام (سابقاً حزب منشق عن الجناح العمالي وعضو في تكتل الليكود حالياً) يشير إلى انشقاقات جديدة في حزب العمل. إن حركة الديمقراطية للتغيير نفسها منقسمة حول موضوع التحالف مع الحكومة، لأن الكثير من أعضائها البارزين الذين شغلوا مناصب تنفيذية في العهود السابقة لا يستطيعون تخيّل أنفسهم خارج السلطة. كما ان الهزيمة في الانتخابات فاقمت أزمة القيادة داخل **الجناح العمالي** المصابة بالشلل حالياً لعدم قدرتها وعدم

رغبتها في اعتماد خط بديل لسياسة حكومة بيغن. إن السيطرة التاريخية للصهيونية العمالية التي قادت الحركة الصهيونية في فلسطين عبر حوالي خمسين عاماً قد انتهت.

إن تحالف بيغن، بالرغم من قاعدته الشعبية الضيقة، لا يواجه أية تحديات لمعارضة جدية في الوقت الحاضر.

النظام الجديد

بالرغم من ان الحكومة الجديدة تتابع سياسة توحيد واجماع، إلاَّ انها تعمل باصرار على تحويل اتجاهات الرأي العام باتجاهات قومية ودينية أكثر تطرفاً. ويجري هذا عن طريق إحكام السيطرة على وسائل الاعلام واستخداماتها الوقحة بهدف غسل الأدمغة.

إن وزارة التربية والثقافة التي يرأسها هامّر، عضو الحزب الوطني الديني وأحد أنصار حركة غوش ايمونيم، أصدرت اشارات واضحة عن خطتها لاستبدال التعددية الايديولوجية بما تدعوه «نظام القيم الموحّدة» الذي يقوم على الوعي اليهودي الديني. هناك الآن جو زائف في اسرائيل «للعودة إلى الله» مثيراً الذعر بين العديد من الصهيونيين غير المتدينين. إن الحكومة الجديدة تبني، ببطء ولكن بانتظام، مؤسستها الخاصة بها. إن أعضاء كثيرين من عصابات الارغون، وشتيرن والذين كانوا منبوذين ومبعدين عن السلطة في العهد السابق، بدأوا الآن بشغل مراكز هامة في جهاز الدولة. لقد احتفظ النظام الجديد بقسم من نخبة العاملين السابقين في قطاع الخدمة المدنية، ولكنه يزرع بعناية أفراداً جدد، من أتباعه، في مئات المراكز الرئيسية.

ولما استطاع حزب العمل الاحتفاظ بأكثرية بسيطة في انتخابات الهستدروت التي جرت بعد الانتخابات البرلمانية، فقد استجد وضع لأول مرة في اسرائيل، حيث لا يكون الهستدروت تحت نفس القيادة الحكومية، وكان هذا قد أدى إلى ازدواجية السلطة لو كان حزب العمل

اشتراكياً. في الواقع رفع حزب العمل شعارات اشتراكية في انتخابات الهستدروت وأثار صورة الليكود يفكّك ويؤمم قطاع الهستدروت، ومما جعل هذا الأمر يبدو قابلاً للتصديق، دعوة الليكود للبروفسور م. فريدمنّ لتقديم المشورة لاسرائيل حول الاجراءات الاقتصادية. ولكن أغلب اقتراحاته واجهت معارضة قوية ليس من الهستدروت فقط ولكن من جمعية الصناعيين الوطنية. ومعروف ان وزير المال، ايرليخ (عضو في الجناح الليبرالي في الليكود وأحد الصناعيين) هو خبير مالي.

بالرغم من ان الحكومة تتحاشى المواجهة مع الهستدروت، إلاَّ ان المعاملة المميزة لقطاعات الهستدروت من ناحية المشتريات الحكومية (في غاية الأهمية في اسرائيل)، وتحويل أموال التنمية، والشروط المخفضة والمساعدات فقد توقفت، ولكن هذا التوقف لم يكن له أي تأثير على قطاع الهستدروت حتى الآن كما يظهر. الأمر الأشد خطورة هو تخطيط الحكومة لطرح مشروع قانون التقاعد وتأميم احتياطي التقاعد على الهستدروت، وكانت هذه الأموال تستخدم من قبل الهستدروت سابقاً لتحويل القطاع الاقتصادي. ثم اطلاق قانون التقاعد المقترح في ظل الحكومة السابقة. هناك خطة أخرى طرحتها أصلاً الحكومة العمالية ولكنها ستضعف الهستدروت إذا ما طبقتها حكومة الليكود ألا وهي انشاء نظام الخدمات الصحية العامة. كما ان الحكومة تخطط لاجراءات أخرى لتشجيع الأسواق المالية الخاصة. إن الحكومة الجديدة تعزز نشاطات سوق الأوراق المالية. وتمَّ طرح مشروع قانون لغسل رأس المال الذي لم تدفع عليه ضرائب (المال الأسود). (تقدّر الرساميل التي هربت من الضرائب في العام ١٩٧٥ بحوالي ألفي مليون دولار). إن هذا القانون، كما يؤمل، سيضخ مبالغ ضخمة في الأسواق المالية ويعمل بالتالي على تشجيع النشاط الاقتصادي.

أما الاجراءات الرجعية الأخرى التي تم طرحها فهي اختصار في الخدمات الحكومية ودعم المواد الغذائية وتأمينات اجتماعية أخرى. كل

هذا يأتي مع زيادات في الاسعار بحوالي ٣٠٪ وخطط لخلق ما يسمّى بالبطالة «المضبوطة». إن الذين سيواجهون وطأة هذه التغييرات، هم بالضبط نفس القطاعات السكانية التي نشدت في الليكود علاجاً لمشاكلها.

أما الملامح الأخرى للنظام الجديد فتهيء التهديدات المتزايدة والقمع الذي تواجه به الناقمين. وتقوم الشرطة باحتجاز أعضاء المجموعات المناوئة للصهيونية بذمة التحقيق وانذارهم بالكف عن نشاطاتهم ضد الدولة. (يتضمن هؤلاء أعضاء في متزبيـن وتروتسكيين وشيوعيين). لقد تم اعتقال عشرة أعضاء من الشيوعيين العرب في شهر آب، ومثلوا أمام المحكمة بتهمة التحريض على الثورة. بهذه الطريقة، تختار دولة بيغن، أن تفسر أغاني معادية لاسرائيل في عرس في مجدل كرم في الجليل.

بالرغم من انها تثير المخاوف، فإن هذه التغييرات ما زالت بعيدة عن الفاشية. أما كيف سيطور النظام الجديد سياساته، فأمر يعتمد بحتمية على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

اليهود المصريون:

لماذا تدنّى عددهم وتدهور وضعهم

يعقوب داود اسكندراني

لايضاح المشكلة الخاصة ليهود الشرق الأوسط، سنحاول ان نقدم عرضاً موجزاً لليهود الذي سكنوا مصر لمدة الفي عام: تكلّموا لغة الشعب هناك وتولّوا مراكز هامة في جهاز الخدمة المدنية وقلّما تعرضوا لاضطهاد على أسس اثنية. كانت ثقافتهم وعاداتهم وطرق عيشهم بحيث كان مفترضاً ان لا تنشأ مشكلة دمجهم واشتراكهم في الحركات الثورية من الأساس. رغم هذا، ترك السكان اليهود مصر وسائر انحاء المشرق باستثناءات نادرة.

لماذا؟ سنحاول ان نفسّر كيف حدث هذا.

* * *

لمحة تاريخيّة

ان وجود اليهود في مصر يعود في التاريخ إلى ابعد من كل المجموعات اليهودية في مناطق الشتات، ربما باستثناء يهود بابل. اننا نجد اثار الوجود اليهودي في مصر ـ بلد اللجؤ السياسي ـ في كتب التوراة: «الملوك» الأول والثاني و«اخبار الأيام» الأول والثاني. إلى مصر ذهب رحبعام هرباً من غضب ابيه الملك سليمان كما لجأ إليها الكثيرون من القدس الذين تركوا يهوديا خلال الغزو البابلي للانضمام إلى المستوطنات اليهودية التي كانت قائمة في مصر العليا والسفلي انذاك ولا يزال يوجد حتى الآن سجلّ وثائقي ضخم لهذا الوجود اليهـودي

المبكر في مصر: رقّ البردى المعروف برق الفنتاين والذي يعود تاريخه إلى العام ٢٨ من حكم داريوس الأول (٤٩٤ ق. م.) والذي يذكر وجود حاميتين يهوديتين في مصر العليا ومعبد ليهوه بنته هاتـان الحاميتان في الفيوم في العام ٥٢٥ هـ. م.

يمكن تقسيم تاريخ اليهود في مصر إلى اربع حقبات:

١ ـ حقبة ما قبل الهيلينية.
٢ ـ الحقبة الهيلينية عندما اصبحت الاسكندرية اهم مركز ثقافي يهودي في الشتات ـ واقلة بيدية.
٣ ـ الحقبة العربية.
٤ ـ الحقبة التي تبدأ مع حكم محمد علي في القرن التاسع عشر وتنتهي عام ١٩٥٦ بترحيل اليهود أو الرحيل التلقائي لكل يهود مصر تقريباً.

ستعرض للحقبتين الاخيرتين لأنهما تمكناننا من فهم اوضاع اليهود في البلاد العربية. ما هي الملامح الرئيسية؟ من المعروف ان اليهود وحتى بداية القرن التاسع عشر، لم يتمركزوا في مراكز مدينية فقط، بل انتشروا في كل انحاء مصر. من واحة الفيّوم حتى دمياط، كان اليهود موجودين في كل المدن الصغيرة والقرى تقريباً حيث عملوا في جهاز الخدمة المدنية وكعملاء للدولة: جباة ضرائب، امناء صندوق، وسطاء اقتصاديون، فلكيون، وعلماء اقتصاديون زراعيون واطباء حكوميون. كان من بينهم ايضاً الحرفيون والتجار والبائعون المتجوّلون والفلاحون. ان موقع مصر على الطرق التجارية بين شمالي افريقيا والهند، وبين اوروبا وآسيا جعل منها مزار الكثيرين من المسافرين من اسبانيا وفرنسا ودول البلقان[1]. في الصراع حول الطقوس اليهودية بين علماء بابل والبيديين، انحاز المسافرون (اليهود منهم) إلى جانب المدارس الفلسطينية. من هذا الواقع استطاعت

مدارس مصر اليهودية استقطاب الكثير من علماء التلمود[2]، واصبحت هذه المدارس حكماً، مرجعاً دينياً قائماً بذاته.

في نفس الوقت كان التجار والدارسون يذهبون من مصر لاختراق واحتلال الأسواق البكر في اليمن وعدن ومخازن آسيا الصغرى، حيث كانت المجموعات اليهودية تعيش تحت نير الامبراطورية البيزنطية في أيامها الأخيرة. وازدهرت الحياة الفكرية والاقتصادية منذ العهد الطولوني (منتصف القرن العاشر) حتى الاجتياح العثماني في العام ١٥١٧. بلغ التسامح الديني مع الاقليات درجة استمرّت معها مستوطنة سامرية قويّة في القاهرة قائمة حتى القرن السابع عشر، كما عاشت هناك بضع مئات من عائلات فئة القرّائين حتى القرن الثاني عشر كان من بينها نحويو ومفسرو العهد القديم في سلالة بن آشر.

وهكذا كان اليهود يحسون بالتسامح من جهة ومن جهة اخرى القمع «الطقسي» الذي كان نصيب أهل الكتاب (المسيحيون، اليهود والمزديون) في ظل الحكم الإسلامي. بالرغم من هذا منحتهم المراكز التي شغلوها، مركزاً اجتماعياً يحسدون عليه.

لكون اليهود وسطاء وموظفين حكوميين لا يستغنى عنهم، كانوا أيضاً أول من يشعر بوطأة الثورات المدينية التي يسببها فراغ اداري أو تغيير النظام أو السلالة الحاكمة، فتعرضت المجموعة اليهوديـة في القاهرة لفترات ازمات وقمع مؤقت مثل: فرض ارتداء العمامة الصفراء واقفال المعابد ومنع ممارسة التجارة ولكن سرعان ما كان يتم التخلّي عن هذه الاجراءات القمعية بمجرد استقرار أمر النظام الجديد وعودة الوضع الاقتصادي إلى حاله. أما الجماعات اليهودية في الريف المصري فتمتعت بخمسة عشر قرناً من الهدوء بدون أية مضايقات، ولأنها كانت تعيش في بلاد لا تحصل فيه ثورات فلاحيّة، مثل زفته

والمحلّة ودمياط وميت الغمر، اصبحت هذه الجماعات العمود الفقري للمقاومة اليهودية لكل المحاولات الخارجية للتأثير في طائفتهم والتي كان يقوم بها اليهود الاسبان الذين بدأوا بالوصول إلى مصر من القرن الرابع عشر وصاعداً. وهكذا وحتى عام ١٩٥٠، كان هناك فلاحون من عشيرة وهبه في مقاطعة الغربية في قرى كوسنة، سنبو وخلوة الغلبان، وقد ذكر الرحّالة في القرن التاسع عشر، مثل سافير وجود عمال يهود في ملّاحات الرشيد ودمياط وفلاحين في مقاطعة الداخلية.

لما كان اليهود يستمدون قوتهم من فرادة مركزهم، فقد بدأت اوضاعهم بالتدهور مع بداية انحلال الامبراطورية العثمانية وتردي الوضع الاقتصادي للشرق العربي ـ بعد ان تجاوزته طرق التجارة الدولية ونشوء طبقة بوراجوزية صغيرة ووسطى من الأرمن واليونان وبروز طبقة التجار المصريين.

منذ اواخر القرن السابع عشر، على اثر الحركات السياسية الصوفية العنيفة التي انشأها شابيتاي زفي وناثان الغزاوي، دخل يهود مصر عهد انحلال اقتصادي وفكري عميق الابعاد ـ هذا بعد ان انتجوا علماء وقادة موهوبين مثل اسحاق لوريا (ARI) وهـ. د. ازولاي (H.I.DA) في أواخر القرن الثامن عشر. بتقزّمهم من دور وسطاء إلى صرافين ومرابين، عاش اليهود بصعوبة داخل الحارات اليهودية وكانوا، عند هبوط الظلام، يحصّنون انفسهم داخلها. بتديّنهم وتعصّبهم الشديدين لم يكن اليهود مستعدّين للأحداث التي ستغير وجه مصر: الغزو الفرنسي بقيادة نابوليون، فتح ابواب مصر بوجه الأوربيين، دخول افكار الكونت دي سانت سيمون الاشتراكية، وتحرّق النخبة الحاكمة الجديدة لكل ما هو أوروبي.

وبعد ان كانوا في مركز القوى الاجتماعية والاقتصادية اصبح اليهود بعد هذا يعتمدون في حياتهم على معارف وسلطة الآخرين.

فلجأوا إلى الكهنة في ايطاليا ودول البلقان وإلى الحكماء في أوروبا ليتولّى هؤلاء تحضيرهم، أي تأهيل اليهود في مصر بالطرق الغربية.

منذ هذا الوقت، انقسمت المجموعة اليهودية في مصر فكرياً ومادياً وعاطفياً: قسم تمسّك بصراع سرعان ما تحوّل إلى معركة خلفية للحفاظ على هوية مصرية. والقسم الآخر، مستسلماً امام التأثيرات الخارجية، ربط هويته بالقوى الاجنبية واسهم بذلك في تصفية نفسه مادياً وفكرياً.

فيما يلي رسالة كتبها يهودي من القاهرة في العام ١٨٩٧، شارحاً ما كان يحدث: «لدي شعور بان اليهود في مصر سيفيقون يوماً من كابوس مزعج...» اغلبهم (اصبحوا)... رعايا فرنسيين. منذ ١٧٩٦، سنة مجيء نابوليون، والفرنسيون يوظفون اليهود بنفس الطريقة التي يوظفونهم في مادراغيا، بولونيا وموسكوفيا ـ كعملاء عن وعي، شاؤوا أم ابوا، لسلطتهم ـ سلطة فرنسا. وبينما يعمل اليسوعيون بجهد كافٍ لهذه الغاية، فإن اليهود يساعدونهم دون وعي. ان فرنسا غير مكتفية برعاياها الذين لديها، وهي تحاول اكتساب رعايا جدد... كل يوم...»[٣] وهكذا يتحول يهود مصر خلال عقود قليلة ـ مدعومين بعناصر من اوروبا ودول البلقان، باتجاه هوس يتمحور أوروبا، ويلعبون نفس اللعبة التي تلعبها السلطة الحاكمة: التآمر مع القوى الغربية والنهب المنظم لثروات مصر.

لنأخذ مثلاً، الحالة المتطرفة للجموعة اليهودية في الاسكندرية، حيث برزت قبيلتان من الاعيان ودخلتا في نزاع لم يمكن حله: من جهة كل الذين تجمعوا حول بارون ميناس ـ من رعايا النمسا ـ ومن الجهة الأخرى القلة القليلة من قدامى اليهود المصريين. تدخّلت الحكومة المصرية كحكم في النزاع ودعت إلى الوحدة ووضعت مجموعة اليهود في الاسكندرية تحت حماية حكومة النمسا وتبنى الأعيان قوانين نسخت

عن «دستور باريس» وكتبت بالايطالية التي لا يفهمها سوى قلّة ضئيلة جداً من يهود الاسكندرية. التحق معظم أطفال اليهود في الاسكندرية بمدارس الاليانس ازرايليت يونيفرسال (التابعة لفرنسا). رغم هذا كانت هناك مطالب بأن ينشىء اليهود الأوربيون مدارسهم الخاصة بهم حتى يستطيع أطفالهم ان يدرسوا في مؤسسات غير تلك التي تستخدمها «حثالة اليهود المستعربين»[٤].

في القاهرة كانت الحالة مشابهة مع ان النزاعات اقل حدّة، وكذلك الأمر في طنطا والمنصورة وبور سعيد، وتدريجياً استطاعت نسبة العشرين في المئة من اليهود من اصول اجنبية[٥] فرض طريقة حياتها على السكان اليهود الاصليين، الذين بدأوا بالمئات اولا وبالألوف فيما بعد، يناضلون للحصول على المراكز المريحة كموظفين بورجوازيين.

خلال قرنين أو ثلاثة تم تطبيع معظم اليهود المصريين: صاروا يتكلمون الفرنسية والإيطالية واليونانية والانكليزية ولهجة اللادينو الاسبانية، وتركوا الدراسات اليهودية التقليدية (التلمود وبالاخص الزوهار) للفقراء بينهم، للطبقة ما تحت البروليتاريا وتحوّلو فئة حضرية جديدة، اغراب على بلدهم وثقافتهم، معزولين، ممزقين بين ثقافتين وبدون دولة.

ومع ان العربية بقية لغة الأغلبية في القاهرة ودلتا النيل، ومع ان الدراسات العربية في الاسكندرية اصبحت شائعة خلال الاربعينات من القرن التاسع عشر، الا ان البورجوازية الصغيرة كانت تقلد النخبة التي اختارتها أو التي فرضت عليها واندمجت بكل قلبها الثقافي وجسدها الاقتصادي في التآمر مع القوى الاجنبية.

اصبحت شعارات الاغنياء منهم: «أغنوا انفسكم. قلّدوا أوروبا. اخجلوا من لغتكم العربية» وتبعهم المحرومون

ـ باشمئزاز... ولكن بسرعة كبيرة تحت ضغط الحقائق السياسية والاقتصادية.

ومع هذا فقد ظهرت، منذ نهايات القرن التاسع عشر، معارضة لعملية التحول إلى أوروبيين اولاً داخل دور العبادة أو بالاحرى أماكن الاجتماعات المحلية، حيث جاهد الكهنة ودارسو التلمود بحماس ضد أي تجديد يأتي من الخارج. كما كان هناك بعض المفكرين الذين وقفوا إلى جانب الشعب المصري في هذا الصراع. كان يعقوب صنّوع، المعروف بابو نظّارة، قومياً مصرياً يهودياً، نفاه الإنكليز فاستمر في نضاله ضد الاستعمار عبر كتاباته في باريس. وعندما عاد إلى مصر كان أول من اطلق شعار «مصر للمصريين! مصر لكل المصريين!» خلال اجتماع حاشد في منطقة الاهرامات. لاحقا وفي بداية الأربعينات من هذا القرن انضم المفكرون اليهود إلى الحزب الشيوعي المصري، أو إلى الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني (حدتو)، كما انشأ القرّاؤن من اليهود من فرع القاهرة مجموعتهم الشيوعية الخاصة (النجمة الحمراء). أما الصهيونية فلم يكن مسموعاً بها ان لم نقل محتقرة. فيما يلي نورد ما كتبه بمرارة احد اعضاء «أحبّة صهيون»، من القاهرة: «ان السكان اليهود في القاهرة ينقسمون إلى ثلاث مجموعات متمايزة يبلغ تعدادها ٣٠ ـ ٤٠ الفاً. تتألف الاغلبية من السيفارديم او القرّائين الذين يشكلون كتلة متراصّة عاشت في هذا البلد منذ مدة طويلة، وبسبب تجذرهم القديم في الأوساط المصرية، تكوّنت لديهم فكرة محدودة جداً عن كل المعاناة التي تتحملها الجماهير اليهودية (في اوروبا) في الأوقات الأخيرة، وهم يجهلون تماماً ما قامت به الصهيونية في السنوات العشر الأخيرة. اذا قيل ان مصر ساعدت الصهيونية ابداً، فإن هذا عمل الأقلية، اليهود الاشكنازيون، الذين وصلوا إلى البلد منذ حوالي ٣٠ عاماً. ان المجموعة الاشكنازية، التي لم تستطع ان تعيش على نمط اليهود الاصليين، اقامت تجمعها الخاص بها ولكن كل جهودها لخلق

نمط حياة صهيوني باءت بالفشل بسبب معارضة السيفارديم لذلك، وكان رد فعل زعيم مجموعة السيفارديم قطاوي باشا على فكرة اقامة دولة يهودية بموجب المبادىء التي شرحها له هرتزل مليء بالسخرية»[6].

خلال هذه الفترة صدرت جريدة «مزراحيم» بلغة يهودية عربية[7] في القاهرة، كما صدرت جريدة اخرى باللغة العربية العادية في الاسكندرية (١٨٨٠). كما انه في هذه الفترة ايضاً، وُجّهت اتهامات بجرائم قتل طقسية (في دمنهور، طنطا، الإسكندرية، بور سعيد والقاهرة) تبعها عمليات شنق يهود دون محاكمة. في كل هذه الحالات كان موجهو الاتهامات من طائفة الروم الارثوذكس أو المالطيين، وقد تحاشى البارزون من اليهود هذا الأمر، لرغبتهم، كالعادة، في ارضاء العالم الغربي. في العام ١٩٠٢، اتهم يهودي من القاهرة يدعى كاهانا بجريمة قتل طقسية. واثناء المحاكمة وجد رئيس الحاخامات بن ـ سيمون انه من الملائم ان يقوم بزيارة لبنان لمدة شهر، ولم تستطع المجموعة اليهودية ان تجد محامين توكلهم في القضية. اخيراً قبل مراد فرج، أحد المحامين من طائفة القرّائين وهو قاضٍ وصاحب القرار في الطائفة، ان يترافع دفاعاً عن المتهم.

كما انه في هذه الفترة كذلك، بدأ اليهود الذين يئسوا من طغيان قادتهم المهين، ردة فعلٍ عنيفة ضد الباشوات والبكوات اليهود (قطاوي، موصيري) وشنّوا حملة نشطة من النشرات باللغة العربية في حارة اليهود (كانت النشرة تدعى «يقظة الأمة الاسرائيلية»).

ولكن هذه كانت مجرد صراعات خلفية، كما كانت الحملات التي شنّها في الخمسينات اليهود من معادي الصهيونية الذين انضموا في «حركة المصريين من أصل موسوي». وعلنا بدأ يهود مصر بالانحياز تدريجياً إلى جانب الغرب. بموجة اثر موجة هاجر يهود مصر في الفترة بين ١٩٤٧ و١٩٥٦، دون امل بالعودة إلى البلد الذي تعود جذورهم فيه إلى ٢٥ قرناً. ذهب اقل من الثلث (الأفقر، الأكثر تديّناً، الأقل

تغرّباً، الأكثر حرماناً) إلى اسرائيل، أما الباقون فتبعثروا في أوروبا والاميركتين واستراليا.

استنتاجات

أي استنتاجات نستطيع ان نحصل عليها من هذه اللمحة التاريخية؟

١ ـ كان اليهود في مصر، وهم اجتماعياً، قسم من جهاز الدولة منذ أيام الخلفاء حتى نهاية عهد فاروق، مرتبطين بالسلطة القائمة. وهكذا عانوا خلال تاريخهم الطويل في مصر من أية هزات في السلطة أو تغيير النظام أو من غزو خارجي يعمل على اعادة توزيع الادوار الاقتصادية والسياسية.

٢ ـ كان اليهود حتى منتصف القرن التاسع عشر مندمجين مع السكان الريفيين، ومكنهم هذا الاندماج من المحافظة على تقاليدهم وعلى الروابط مع السكان المحليين، ولكن مع الاختراق الغربي، ظهرت وبسرعة الخطوط الفاصلة، وحاولت اقلية منهم المحافظة على نمط الحياة التقليدية ولكنها سرعان ما وجدت نفسها أما في وضع دون ـ مديني دون ـ بروليتاري أو انضمت إلى البورجوازية السفلى أو الوسطى عاملة كصلة وصل بين الشركات الكبيرة (لانتاج السكر والقطن) والضواحي الريفية. بسرعة وخلال قرنين اصبح زعماء هذه المجموعات في القرى ممثلين لشركات اجنبية كما اكتسبوا جنسية هذه الشركات. بالإضافة إلى ان نظام الامتيازات الاجنبية ـ الذي ادخل عام ١٨٨٢ ـ اسبغ عليهم، كمواطنين في دول اجنبية، ميّزات اقتصادية وقانونية كبيرة.

٣ ـ نادراً ما تعرض يهود مصر للاضطهاد ولكنهم عانوا فظائع جسدية واقتصادية مع صعودهم في عالم التجارة والمال، واصبحوا

بسبب المنافسة المباشرة مع اقليات اخرى، ـ بعد عدة قرون ـ ضحايا اللاسامية المسيحية منذ منتصف القرن التاسع عشر.

٤ ـ مهما كان وقعهم الاجتماعي ومدى تأثيرهم الفكري لمئات الأعوام، فقد عاش اليهود تاريخ مصر كأقلية متمايزة، استخدمت ظاهرياً ككبش المحرقة لأجيال وتدهور وضعها مع افول الملكية. اصبحت هدف تحريض اجهزة المخابرات والجناح المتطرف رجعياً من الاخوان المسلمين لاعتبارها غريبة وموالية للملكية وللصهيونية. وهكذا وجدت هذه الاقلية نفسها وسط حركة ثورية تسيطر عليها الستالينية، فانجرفت نحو الصهيونية ـ بالتأكيد ضد رغباتها ـ: الصهيونية حيث لا خيار، صهيونية دينية لا سياسية كانت هذه الاقلية غريبة عنها[٨]، صهيونية لم يكن لها أي اتباع في مصر سوى قلة داخل دوائر اليهود الاشكنازيين والايطاليين والبلقان.

٥ ـ هكذا اصبح اليهود في مصر متآمرين مع العرب عن وعي أو غير وعي، وتم استثناؤهم من تاريخها لكونهم في موقع المستغل (عزلوا) ـ فاختفوا من المسرح (مع اليونان والايطاليين والمالطيين والأرمن وقدامى الأقباط والمسلمين البورجوازيين) لتنشأ مكانهم طبقة بورجوازية جديدة.

٦ ـ ومع خطر الاتجاه نحو التحريض السياسي، نغامر بالقول باننا مجبرون على ان نعرض، مرة اخرى، فكرة حركة ثورية وصراع يضم كامل سلسلة الطبقات الاثنية يبنى على أسس الانقسامات الطبقية، كحلّ وحيد للمشكلة اليهودية (ومشكلة كل الاقليات الاثنية الأخرى) في الشرق الأوسط.

الهوامش

1 See letter no 72 of the Gueniza, in *Toledoth ha-Yehudim be-Mizraim ou-ve-Suria*, by E. Strauss-Ashtor; written in Judeo-Arab, and mentioning the arrival in Alexandria of Jewish merchants from Marseille, the letter dates from 1229 or 1235.
2 Sa'adia Ibn-Youssef al-Fayumi, from Fayum, who became 'Exilarch' of Babylon in the ninth century; and David Ben-Daniel, 'Gaon' of the Jews from Egypt, Palestine and Syria in 1089 are two well-known names.
3 In *Jews in nineteenth century Egypt*, by Jacob Landau, NY University Press.
4 See *Pétition des juifs corfiotes, espagnols, russes, polonais et roumains d'Alexandrie adressée à l'AIU*, of 3 July 1896 and the report of S. Benedict sent by the AIU to Alexandria in 1903.
5 From the Maghreb, Libya, Syria, Lebanon, Palestine, Italy; and Ashkenazim from Eastern Europe, according to Maurice Fargeon, *Les Juifs en Egypte*, Cairo, 1938.

In 1946 there were 70,000 Jews, of whom 20 per cent were of foreign origin; possession of a foreign passport did not necessarily mean foreign origin. Thus, quite a number of Egyptians had the most diverse nationalities, (French, Greek, Italian, British, Panamanian, Ecuadorian, etc), while many newly arrived people acquired Egyptian nationality. As a matter of fact, most Egyptian Jews were stateless, a result of their being on the waiting list (Egyptian nationality did not really exist before the 1920s). Apart from the 70,000 Jews there were 8 9,000 Karaites, completely identified with the Egyptians, but who shared the lot of the Jews and followed the same evolution (but with some 'delay'). Nowadays 450 Jews live in Egypt.
6 Letter of 21 December 1910, sent to the Zionist Office in Cologne; in *Jews in nineteenth century Egypt. op cit.*
7 The language of this paper was Judeo-Arabic and not Ladino as stated in the Encyclopedia Judaica. It should be noted that during the second quarter of the twentieth century many writings were published in Arabic, some on Jewish liturgy (Siddur Farhi, Siddur Ezra), as well as poetry (Murad Faraj), apologiae or polemical books (Faraj, Farhi, Mallul, Castro . . .) all on subjects of the 'Jewish heritage'.

In order to complete the picture, one must mention that besides the French-speaking (or, for some time, Italian) Jewish lycées, there were also those which prepared for the Arab baccalaureat. But these non-paying schools, subsidised by the community, carried over the ideology of the leading citizens, and: A) only children of craftsmen, the poor and the petty bourgeoisie were admitted; B) those lycéens mostly played the role of trend-setters for the following generation, towards French or English education.
8 Various letters of Somekh, responsible for the education of the Jews, express the violence of anti-zionist sentiments of Egyptian Jews. He considers zionism a handicap of the Jews as Jews and Egyptians. Again and again he mentions in his letters the role of the Ashkenazim and Sephardim in the destructive work undertaken by 'confused warrior minds' against the project of emancipation within the country taking shape among a section of Egyptian Jews (of the urbanised middle class) at the beginning of the century.

KHAMSIN / 5

Journal of Revolutionary Socialists of the Middle East:

Oriental Jewry, 1978

قصة وثائق «الجنيزا» اليهودية في مصر

[الحياة. ١٩٩٠/١٢/٣١].

رفضت وزارة الثقافة المصرية للمرة الثانية خلال خمس سنوات طلباً اسرائيلياً بالتنقيب عن وثائق «الجنيزا» الموجودة بحوش «البوصيري» بمقابر اليهود في القاهرة، والتي يعتقد أنها تحكي تاريخ اليهود المصريين في العصور الاسلامية المختلفة.

ويأتي الطلب الاسرائيلي في إطار المحاولات الصهيونية الدؤوبة لنسبة جزء من الابداع الحضاري العربي عبر التاريخ إلى اليهود الذين عاشوا في الأراضي العربية.

وسبق لاسرائيل ان تقدمت بطلب مماثل عام ١٩٨٣، ورفضت الحكومة المصرية آنذاك باعتبار ان الوثائق جزء من الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمصر خلال مرحلة تاريخية معينة. ويقول الدكتور قاسم عبده قاسم استاذ التاريخ الاسلامي بجامعة الزقازيق ان محاولات اسرائيل للإستيلاء على تلك الوثائق لم تقف عند حد تقديم الطلب الرسمي بل وصلت إلى السرقة عن طريق عصابات تهريب دولية تعمل في مجال الآثار، استولت بالفعل على جزء كبير منها بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد.

ويوضح الدكتور قاسم ان الجنيزا هي حجرة ملحقة بالكنيس اليهودي، وكانت توضع فيها كل الأوراق الخاصة باليهود التي تحمل اسم الله، وكان يتم حرقها بعد جمعها كجزء من معتقدات اليهود المحاطة بالغموض. ولكن حدث في القرون الوسطى ان حرص اليهود على جمع هذه الأوراق في حوش «البوصيري» بمقابر البساتين في مصر القديمة. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جاء تجار العاديات الأوروبيون إلى أسواق الشرق ومنها مصر حيث أرشدهم اليهود إلى هذه الأوراق التي يرجع تاريخ بعضها إلى القرن العاشر الميلادي. وبالفعل نقل التجار هذه الأوراق إلى أوروبا، ثم إلى أميركا وروسيا حيث يوجد جزء كبير في متحف الارميتاج السوفياتي.

ووثائق «الجنيزا» عبارة عن أوراق تضم المعاملات التجارية والمالية والعادات والتقاليد ومراسم الزواج والطلاق لليهود في مصر، وهي مكتوبة باللغة العربية باستثناء بعض الأعمال الأدبية العبرية.

ويقول الدكتور قاسم ان الوثائق تذكر اعداد اليهود في عصر الأسرتين الطولونية والأخشيدية في مصر في القرن العاشر الميلادي ومناطق تمركزهم وأماكن المعابد اليهودية في البلاد. كما تكشف عن هجرة أعداد كبيرة من اليهود إلى مصر من فلسطين وايران وآسيا الوسطى في القرن الحادي عشر. وتثبت ان اليهود عاشوا في ريف مصر حيث مارسوا أعمال المال والتجارة. وتكشف عن معلومات مهمة عن الأجانب الذين وفدوا إلى مصر وعن حركة الهجرة اليهودية خارج مصر في القرن الثاني عشر والتي توجهت إلى المناطق التي تحكمها الدولة البيزنطية. كما تكشف الجنيزا عن اعتناق اليهود للاسلام من مختلف الشرائح الاجتماعية والطوائف (السامريين والقرائين والربانيين) وهي الطوائف المذهبية الثلاث التي تشكل جسد الجماعة اليهودية المصرية. وعلى رغم الخلافات والتناقضات المذهبية بين هذه الطوائف الثلاث، فإن المصادر التاريخية تذكر ان السلطات المصرية تعاملت معهم جميعاً باعتبارهم يهوداً مصريين.

ويؤكد الدكتور قاسم ان اليهود المصريين شاركوا مشاركة فعالة في الأحداث التي جرت في مجتمعهم طوال الفترة التاريخية في مصر الوسطى، وكان لهم نصيبهم من النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الكل المصري يخضع للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية نفسها التي مر بها المجتمع. وتوضح الجنيزا ان اليهود المصريين في مصر الاسلامية عملوا في حوالي مئتين وخمسين حرفة يدوية، مثل الصناعات الجلدية والعطارة والمواد الغذائية مع المسلمين، وشاركت المرأة اليهودية في الحياة الاجتماعية المصرية وعملت بمهنة القابلات والطب.

ويتحدث الدكتور أحمد الصاوي عميد كلية آثار سوهاج عن الدور الاسرائيلي المشبوه في الاستيلاء على وثائق الجنيزا قائلاً: حاولت اسرائيل دائماً التدخل في شؤون اليهود المصريين بحجة انها الدولة الراعية لليهود في العالم،

واعتمدت في ذلك على ترويج فكرة الدولة اليهودية الواحدة وانها الوريثة الشرعية لكل الماضي اليهودي في العالم.

ويضيف ان المحاولات الاسرائيلية تلك بدأت عام ١٩٨٠ عندما طلبت جامعة عين شمس إذناً باستخراج وثائق الجنيزا، إذ تقدمت في الوقت نفسه هيئة كندية يرأسها عالم يهودي للتنقيب في المكان نفسه الذي حددته الجامعة وهو حوش «البوصيري» في مقابر البساتين. وكان قرار هيئة الآثار المصرية إعطاء الأولوية لبعثة عين شمس. إلاّ انها فوجئت بالحاخام اليهودي والسفارة الاسرائيلية في مصر يطالبان بوقف أعمال الحفر لأن ذلك يحتاج إلى فتوى من الحاخام الأكبر في القدس. وقال هذا الأخير ان هذا الأمر «الجلل» يحتاج لفتوى عامة من حاخامات اليهود في العالم، وبالفعل تم وقف أعمال الحفر ولم تستأنف حتى الآن. ولكن اليهود وافقوا بعد ذلك بشرط قيام البعثة الكندية بالحفر أولاً، غير ان هيئة الآثار رفضت الموافقة.

ويقول الدكتور الصاوي ان اسرائيل تسعى إلى عدم حصول المصريين على الجنيزا حتى لا يعرف أحد ألاعيبهم في مصر، فالأوراق تؤكد تؤكد استعانة الدولة الفاطمية بالوزراء اليهود الذين تعمدوا ظلم المسلمين وقهرهم. علماً بأن الفرصة للاطلاع على الجنيزا الموجودة في أوروبا لم تتح إلاّ للأثريين اليهود.

محمود عبد العظيم
[القاهرة]

المحتويات

الصفحة

دار النعمة للطباعة
الرملة البيضاء - شارع اديسون
تلفون : ٨٠٢٢٤٦ - بيروت، لبنان

الوطاوط يحتلون مقاعد الحكم
والشرقيون رعايا محرومون

تُركّز الدراسات التي يضمّها هذا الكتاب على ظاهرة الفصام الجماعي التي يعاني منها اليهود الشرقيون في الكيان الصهيوني. وتعتبر الصهيونية بمثابة حركة يهودية، اشكنازيّة المنشأ والتوجّه والمضمون، عنصريّة الطابع واستعمارية الأطماع، وتضمر النوايا التوسّعية.

وليس أدلّ على طابعها العنصري والتمييزي من الكلام الوارد في الفقرة التالية:

«نستطيع ان نتخيّل انه في حال نشوء ضرورة، تستطيع الحكومة الاسرائيليّة ان تمنح الجنسيّة الاسرائيلية «بالجملة» لكل اليهود في العالم الذين يقبلون بها. وبهذه الوسيلة، تستطيع الحركة الصهيونيّة الاحتفاظ بالسلطة على انها تمثّل ديمقراطياً، أكثرية المواطنين، حتى لو زاد عدد المواطنين الفلسطينيين في الدولة على عدد سكانها اليهود».